الجمهـــورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامـــعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم الثقافة الشعبية

تخـــصص: أنثروبولوجيا

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير

الاقتصاد الموازي وتمثلات المجتمع في الجزائر

مقاربة أنثروبولوجية

إعـداد الطالب:
عبد النور طالبي

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور: بونوة شعيب

أعضاء لجنة المناقشة:

1. د. محمد رمضان. رئيسا – أستاذ محاضر
2. أ.د: بونوة شعيب. مشرفا – أستاذ التعليم العالي
3. د. محمد السعيدي. مناقشا – أستاذ محاضر
4. د.محمد بشير. مناقشا – أستاذ محاضر

السنة الجامعية
2004 – 2005

الإهداء

معهد العلوم الإسلامية والعربية
رقم الجرد
تاريخ الوصول
رقم الترتيب

إلى فلذة كبدي وائل و عادل وإلى زوجتي الكريمة التي تقوم على رعايتهما والتي وفرت لي الجو المناسب لإعداد هذا العمل المتواضع.

كما لا أنسى عائلتي الكبيرة و أخص بالذكر والدتي العزيزة.

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

بكل تقدير واعتراف دائم بالجميل أتقدم أولا بشكري الخالص إلى الأستاذ الدكتور بونوة شعيب، الذي تكرم بقبول الإشراف على بحثي المتواضع، موليا إياه اهتماما وعناية بالغة مما كان باعثا قويا لإنجازه ومدللا أساسيا للصعوبات الكثيرة ومرشدا دالا على المراجع والمصادر ومنيرا للطريق والمنهج الذي سرت عليه في خلال مراحل البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد من الأساتذة الأفاضل وأخص بالذكر الدكاترة: مصطفى الشريف، محمد رمضان ومحمد بشير ومحمد السعيدي.

عبد النور طالبي

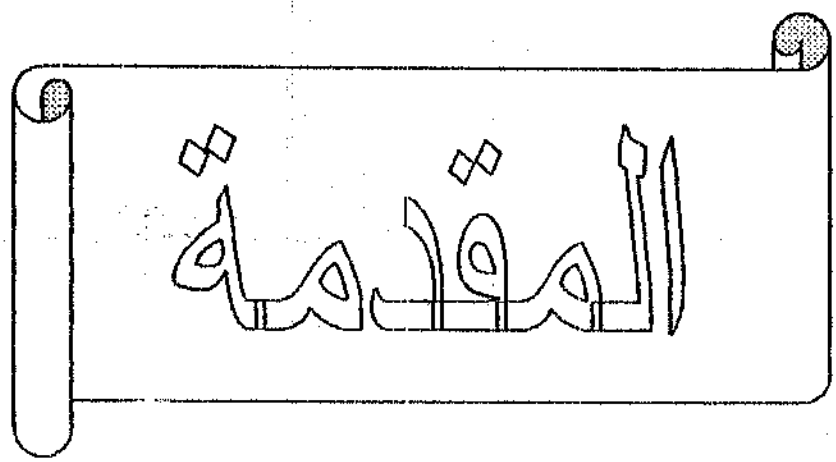
المقدمة

مقدمة:

لقد اعتمدت كثير من الدول النامية بعد إستقلالها من الاستعمار الأوروبي نظام الشركات الوطنية وبالخصوص في القطاع الصناعي ونظام الدواوين في المجال الزراعي واحتكرت الدولة الأنشطة الخدماتية وخاصة التجارية منها.

إن هذا التوسع الهائل الذي كبح جماح القطاع الخاص وفسح المجال أمام القطاع العام، حمل في طياته بذرة ظهور الأنشطة والأعمال غير الرسمية والتي يطلق عليها في الفكر الاقتصادي: " بالاقتصاد الموازي **Economie parallèle** " أو الاقتصاد المخفي"التحتي **Economies souterraine** " أو الاقتصاد غير الرسمي"اللاشكلي **Economies informelles** ".

إن توسع القطاع العام في كثير من الدول" خاصة دول ما يعرف بالمعسكر الشرقي" قد أجهد القطاعات الإدارية إلى حد ظهرت معه أوجه لعدم الكفاءة خطيرة، ومرة بعد أخرى أثبتت العيوب البيروقراطية أنها ليست أقل تكلفة وانتشارا من أخطاء السوق. وعلى سبيل المثال أدت الأسعار التي حددت بمستويات منخفضة لصالح المستهلكين إلى عزوف المنتجين وتوقفهم عن الإنتاج مثل ما كان سائدا عندنا في الجزائر، فبسبب تدعيم الأسعار تخلى المزارعون عن إنتاج بعض المواد الزراعية، مما سبب ندرة كبيرة واعتماد أكبر على الواردات من الخارج.وأدت تخصيصات الائتمان وأسعار الفائدة المدعومة إلى الميل للصناعات الكثيفة في الرأسمال وأسهمت الاستثمارات العامة منخفضة العائد والمؤسسات العامة غير الكفأة في بطء النمو وازدياد الدين العام. وأدى إهمال الصيانة إلى التدهور السريع للأصول العامة وأسهمت اللوائح المتشددة والسيئة التصميم و التنفيذ في نمو الاقتصاد السري(الاقتصاد غير الرسمي).

إن التجربة الجزائرية والتي أعتمدت على نمط المؤسسات العمومية بينت العديد من الحقائق السابقة الذكر و التي منها قصور الجهاز الإنتاجي على المستويين الكمي والنوعي، وندرة السلع وسوء التوزيع، في الوقت الذي عرفت فيه مداخيل الأفراد تحسنا ملحوظا حتى وإن كانت ريعية. لقد سجل الإدخار الإجمالي للأفراد ارتفاعا ملحوظا، حيث قفز من **3.8** مليار دج سنة **1979** إلى **21** مليار دج سنة**1983** [1] هذا بالرغم من ارتفاع الأسعار الموازية.

[1])- AHMED HENNI : Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie, *E.N.A.G. 1991.* P20.

وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بجميع أنواعها، الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور وتوسع الاقتصاد غير الرسمي والذي حقق لممارسيه مدا خيل تفوق أضعاف المداخيل العادية والتي مصدرها الأنشطة الرسمية. وفي غياب التطبيق الصارم للقوانين القاضية بمحاربة هذا النوع من الأعمال وتواطؤ العديد من الأطراف في تغذيتها فإن انتشار الاقتصاد غير الرسمي تجاوز حدود المعقول.

ولم يعد خطر الاقتصاد غير الرسمي ينحصر في استيراد السلع الأجنبية عبر قنوات ومسالك يصعب مراقبتها والتحكم فيها وعرضها في الأسواق السوداء. والمضاربة بالسلع المعمرة والمنتجة محليا المفقودة في السوق بسبب عدم مقدرة المؤسسات العمومية من تلبية احتياجات السوق. بل اتخذت اتجاها موازيا ومعاكسا للأول يتخصص في تهريب السلع وبمختلف أنواعها عبر الطرق البرية والصحراوية لتسوق في أسواق دول مغاربية و إفريقية بأثمان زهيدة تستنزف قدرات الخزينة العمومية المدعمة لهذه السلع.

إن حكومات الدول الرأسمالية الغربية تشن حربا معلنة على الأنشطة غير الرسمية وتحاول تطويقها ومحاصرتها في حدود ضيقة. ورغم ما تمتلكه تلك الدول من امكانات ووسائل (وقائية أو علاجية) فإنها لم تفلح في استئصالها وإقتلاع جذورها، فهي اليوم تتعدى الأنشطة الكلاسيكية والمتعارف عليها اقتصاديا والتي منها:(المهن الحرة غير المسرح بها وأعمال البيوت المختلفة) لتتخذ أشكالا وألوانا تخريبية تزلزل الكيان الاقتصادي وتفكك النسق الاجتماعي المتماسك. ومن هذه الممارسات نذكر بالخصوص انتشار ظاهرة تبيض الأموال القذرة(**blanchiment de la monnaie**).

إن هناك محاولات حادة في بعض الدول لقياس هذه الأموال وعلى ضوء تقديرات الاقتصاد غير الرسمي حسب المدير السابق لصندوق النقد الدولي فإن حجم صفقات تبيض الأموال لسنة**1998** تتراوح بين**2%** و**5%** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.وحسب تقديرات جريدة فينانشل تايمز **Financial times** في عددها الصادر في**18. 1994.10**. أتضح أنه وفقا للتقديرات الحديثة للمسؤولين في بريطانيا والو.م.أ . وصل مبلغ الأموال التي تم تبييضها سنويا في النظام المالي وعلى المستوى العالمي إلى حوالي**500** مليار دولار[1].

إن الاقتصاد غير الرسمي الذي انتشر في إطار النظام السابق (اقتصاد الندرة والاحتكار) والذي كان الاقتصاديون والمحللون يأملون في أنه بتطبيق اقتصاد السوق سوف يقضى على الاقتصاد غير الرسمي وخصوصا التهريب لأن السوق يصبح حرا ومفتوحا لجميع المستثمرين وذلك بعد رفع الاحتكار وتوفير جو المنافسة وتحرير الأسعار. لكنه يلاحظ في إطار تطبيق اقتصاد السوق قد استفحلت ظاهرة التهريب وتعممت وازدادت في الترسخ والانتشار.

---

[1])- **FINANCE et DEVELOPPEMENT** : *Publication du Fonds Monétaire international, 06/1998.* **P 28.**

والسؤال المطروح هو إذا كان السوق الموازي(الترابانذو) أو التهريب -وهو جزء وعنصر من الاقتصاد غير الرسمي- قد تسبب في نشوئه النظام السابق الموصوف من قبل الخبراء الاقتصاديين "اقتصاد الندرة والاحتكار"، فكيف أصبح اليوم أكثر انتشارا واستفحالا في ظل نظام اقتصاد السوق؟

الأمر الذي يؤدي بنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات:

1- هل تفشي البطالة بصورة كبيرة هو الذي يقف وراء انتشار السوق الموازي(التهريب)؟

2- هل عدم مسايرة المنظومة التشريعية للتطورات الحاصلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية هو الذي تسبب في انتشار الاقتصاد غير الرسمي؟

3-أم ذلك راجع لانتشار الرشوة والفساد الإداري؟

4- أم الحاجة الضرورية للموارد المالية من أجل البقاء جعلت من السوق السوداء حتمية اقتصادية واقعية؟

5- وهل انعدام الحس المدني وغياب هيبة الدولة بانعدام الإجراءات الصارمة والردعية هو الذي يقف وراء انتشار الظاهرة؟

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات ولإنجاز بحثنا اعتمدنا على الأدوات والتقنيات التالية:

لجمع البيانات والمعطيات الميدانية استخدمنا الاستمارة باعتبارها تقنية لتقييد الأسئلة وتأطيرها مع انتهاج أسلوب المقابلات الرسمية مع "البزنسة" للتمكين من ملئها بعناية و وضوح و دفع كل شبهة في تزوير الحقائق أو محاولة الكذب. و لضمان صدق الاستمارة و التأكد من تغطيتها لأبعاد الدراسة قام بالإطلاع على هذه الاستمارة و تصحيحها بالإضافة للأستاذ المشرف مجموعة من أساتذة قسمي علم النفس و علم الاجتماع.

و تحتوي هذه الاستمارة على أسئلة مغلقة بمجال متعدد الاختيارات، و ذلك من أجل الحصول على إجابات دقيقة، كما أن هذه الاستمارة لم تخل من الأسئلة المفتوحة التي جاءت استفسارية توضيحية تكشف عن المتناقضات الموجودة في التصريحات السابقة و تزيح الغموض عن بعضها.

أما عن الطرق المعتمدة في ملئ الاستمارات فهي ما اصطلح على تسميته "طريقة المخبرين"، ولعل كثرة الأسئلة البالغ عددها (54 سؤالا) جعل من الضروري جمع البيانات من مصادر مختلفة(أهل و أصدقاء و جيران) وحتى من الأخبار المتداولة بين الناس من أهل المنطقة حول بعض الأشخاص في العينة.

وقد تلخصت أهداف الموضوع و دوافع اختياره في النقاط التالية:

* الأهـــداف: تتبلور أهداف هذا البحث على الشكل التالي:

ـــ محاولة البحث عن الأسباب و العوامل الرئيسية الدافعة بالفرد إلى ممارسة التهريب.

ـــ محاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة رغم التفتح الإقتصادي الذي تعيشه البلاد منذ أكثر من عقد من الزمن.

ـــ محاولة إضافة الجديد المفيد إلى مجال البحث العلمي و الإنتاج العلمي.

ـــ التدرب على إجراء البحوث الميدانيـــة و التمكن من الأدوات المنهجية و العلمية المتبعة في مثل هذه الأعمال التطبيقية.

*أما الدوافـــع فكانت:

1- الدوافع الذاتيـــة:

ـــ إحساسنا الكبير بالظاهرة لمعايشتنا الدائمة لها، لوجود معارف كبيرة من أصدقاء و جيران وأقارب ينشطون في مجال التهريب ، مع الأبعاد الاجتماعية و النفسية والاقتصادية التي تطرحها الظاهرة في المجتمع.

ـــ محاولة فهم و حب استكشاف لأشكال وتمثلات المجتمع للتهريب وطريقة ممارسة (البزنسة)لنشاطهم في مجال التهريب.

ـــ وكوننا متخرجين من معهد الاقتصاد ودراستنا الجامعية كانت في تخصص "تسيير".

2- الدوافع الموضوعية:

ـــ إن هذه الفئة من المشتغلين بالقطاع غير الرسمي والمختصة بمجال التهريب لم تأخذ نصيبها من الدراسات و الأبحاث.

ـــ حداثة الموضوع مما يستدعانا إلى محاولة دراسته. فموضوع "الاقتصاد اللاشكلي **L'informel** " لا يزال في مرحلة التأسيس النظري.

ـــ انتشار الظاهرة وتوسعها في جميع أنحاء الوطن وكثرة الشريحة المشتغلة بها.

ـــ محاولة إجراء دراسة أنثروبولوجية لمنطقة مغنية ومحاولة الإلمام بالظاهرة وإعطاء تفسير سوسيو اقتصادي لها.

مجـــال الـــدراسة:

1- المجـــال المكاني:

يتوزع أفـــراد العينة بشكل عشوائي على التراب الوطن و بالتركيز على ولاية تلمـــسان وخصوصا منطقة مغنية والشريط الحدودي الغربي للوطن.

2- مجـــال العينـــة:

إن أفراد العيـــنة المقصود دراستها من الفئة المنتمية إلى القطاع غير الرسمي والممارسة لنشاط التهريب عبر الحدود الغربية وبالخصوص الشريط الحدودي الرابط بين ولاية تلمسان من جهة الجزائر وبعمالة وحدة المغربية و هي تضم الأفـــراد الذين يلقبون "بز ناسية" أي يشتغلون بالسوق السوداء " الترابندو". و معظمهم رجال من مختلف فئات العمر. كما تم جمع أفراد هذه العينة البالغ عددهم **57** فردا بطريقة "الكرة الثلجية " لأنها الطريقة الأكثر نجاحا في الوصول إلى هده الفئـــة من الأفراد من باب الثـــقة. وينتمون إلى جميع القطر الجزائري (مختلف المدن) بالإضافة إلى عنصرين من فئة النساء تنتمي إلى المغرب. وقد حددت مجال نشاط هذه الفئة في تهريب البضائع والسلع العادية من ملابس ومنتجات نسيجية مختلفة وكذلك المنتجات الغذائية الاستهلاكية والمنتجات الإلكترونية. وقد أسقطت من العينة المهربين المشتغلين في مجال "المخدرات بأنواعها المختلفة، تهريب السيارات والأوراق النقدية المزورة، الهجرة السرية".

وكان أسلـــــوب و منهج البـــحث المتبع كالتالي:

1- أسلـــوب البحـــث:

لقد اعتمدت في هذا البحث من حيث الوصول إلى العينة على أسلوب:

أ)-الملاحظة بالمشاركة: وهي من أساس الدراسات الأنثروبولوجية الميدانية إذ من خلالها ينظم الباحث إلى أفراد المجتمع موضوع البحث، فيتفاعل معهم، ويشاركهم في الأنشطة التي يقومون بها متحليا بالصبر والانظباط والموضوعية حتى يتمكن من الكشف عن الحقائق الخفية في حياة هذا المجتمع أو البيئة. والتوصل في النهاية إلى ما يطمح إليه. وبعبارة أخرى أن الباحث لا يكتفي بالوصف الظاهري لهذا المجتمع وإنما يحاول الكشف عن التركيبة الكلية فيه.

وتتضمن الملاحظة بالمشاركة مشاركة الباحث الفعلية في حياة الأفراد تحت الدراسة ومساهمته في أوجه النشاط التي يقومون بها لفترة مؤقتة وهي فترة الملاحظة. وقد دامت تلك الفترة في البحث الذي قمنا به

ما بين سنتي [1996-2000] . وقد لعبنا في هذه الفترة دورين: دور العضو المشارك في حياة الجماعة. ودور الباحث الذي يجمع البيانات عن سلوك الجماعة وتصرفات أفرادها.

إن طريقة الملاحظة التي يستعملها عالم الاجتماع تساعده في التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين وفهم معالم الايكولوجية الاجتماعية والطبيعية التي يعيشون فيها. واستيعاب أنماط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تقع بين الأفراد المبحوثين. ومن ناحية أخرى يحاول الملاحظ المشارك أن يفهم الإطار المرجعي للجماعة التي يقوم بدراستها ويقوم الباحث بكل هذا بعدة طرق منها[1]:

- الإنظمام إلى أعضاء الجماعة.
- القيام بنشاطاتهم المختلفة كما تحدث بالفعل.
- جمع المعلومات والبيانات عن طريق أولائك الذين كانوا عن قرب من هذه الظاهرة وهذه الجماعة فهؤلاء الأشخاص رغم أنهم لم يكونوا باحثين مدربين إلا أنهم يمثلون الملاحظ المشارك خير تمثيل.

وللتعرف على آراء ومقاييس وقيم وطموحات المبحوثين استلزم مني إجراء مقابلات مباشرة معهم.

ب)- المقابلة الموجهة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية. كما أنها تعد من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفعالية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث [2]. وقد لجأنا إلى المقابلة الموجهة عندما وجدنا تخوف ونفور أفراد العينة من الاستمارات ورفضهم تسلمها والإجابة عليها.

ج)- المقابلة غير الموجهة "الحرة":

وهي شبيهة بالمناقشة العادية تمكن الباحث بأن يتفرع حديثه إلى أي اتجاه يراه مناسبا لدراسة حالته.وقد اضطررنا إلى إجراء المقابلات الحرة مع بعض أفراد العينة لحساسيتهم المفرطة اتجاه كل ما له صلة بالأوراق وبالحكومة "على حسب تعبيرهم" وقد بذلنا جهودا مضنية من أجل إقناعهم أن عملنا ليس له أي صلة بالجهات الحكومية أو الرقابية بل إنما نحن منهم نتابع دراستنا الجامعية وتطلب منا في نهاية

---

[1] - علي عبد الرزاق جلبي وآخرون: تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجية والتنفيذ، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1983، ص 392-399.

[2] - محمد زياد حمدان: البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب، (د.ت)، ص 154.

دراستنا تقديم بحث ميداني وقد اخترنا أن نقوم به في هذا الميدان الذي نعرفه ولدنا إطلاع به وبالأفراد الذين ينشطون فيه.

2- المناهج المستخدمة:

أ)-منهج دراسة حالة: إنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها.

وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات[1].

وتتميز طريقة دراسة الحالة عن الطرق الأخرى بكونها تهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة. وتعتبر دراسة الحالة من الوسائل الفعالة لدراسة هذه الفئة من المجتمع "البزنسية" لأنها طريقة تحليلية استكشافية للعوامل المتشابكة التي لها أثر في كيان و وحدة الموضوع.

وأهم ما يميز هذا المنهج أنه يمكن من النفاذ إلى أعماق الظواهر أو المواقف التي نقوم بدراستها. وتعتبر دراسة الحالة أحد أساليب البحث الوصفي، ولذلك يمكن إدراك الطابع الكلي من خلال التحليل الاجتماعي للظاهرة المدروسة.

ب)- منهج وصفي: تعتمد الدراسات الوصفية غالبا على اختيار عينات ممثلة للمجتمع الذي تأخذ منه لدراسة الأسباب المؤدية للظاهرة .ومن مميزات هذا المنهج[2]:

- أنه يقدم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالي.
- يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة والعلاقة في الظاهرة نفسها كتوضيح العلاقة بين الأسباب والنتائج.
- يقدم تفسيرا للظواهر والعوامل التي تؤثر فيها مما يساعد على فهم الظاهرة نفسها.
- يساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة .
- يعتبر الأسلوب الأكثر شيوعا واستخداما في العلوم الإنسانية.

1- **عزيز سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 1983، ص117.**

2- **محمد علي محمد:علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1983.**

محتويات الدراسة

لقد ارتأينا أن يكون الموضوع مرتبا على الشكل التالي: مقدمة و جزأين (نظري وتطبيقي) وخاتمة. فبدأنا بمقدمة مشتملة على الإشكالية والفرضيات كما تحتوي على المحددات المنهجية(من تقنيات وأدوات البحث وأهداف الموضوع ودوافع اختياره ثم مجال الدراسة وأخيرا أسلوب ومناهج البحث) .

الجزء الأول ويحتوي على فصلين: وخصصنا الفصل الأول للتعريف بالاقتصاد غير الرسمي بشكل عام واحتوى هذا الفصل على ثماني عناصر. تطرقنا في العنصر الأول إلى مفهوم الاقتصاد غير الرسمي معتمدين على أهم الإسهامات للباحثين في هذا الميدان. أما العنصر الثاني فخصصناه لتعريف الاقتصاد غير الرسمي حسب المنظمات الدولية والرسمية. وبعد ذلك تطرقنا في العنصر الثالث إلى المعايير التي تميز الاقتصاد غير الرسمي.وفي العنصر الرابع أشرنا لتنوع الاقتصاد غير الرسمي.أما العنصر الخامس فعرجنا فيه على طرق دراسة الاقتصاد غير الرسمي .وفي العنصر السادس تطرقنا للاقتصاد غير الرسمي عبر مختلف الأنظمة الاقتصادية: بداية من الدول الرأسمالية الغربية إلى دول أوروبا الشرقية وانتهاء بالدول النامية.و أبرزنا خصوصيات الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم الثالث. وفي الفصل الأخير حصرنا بعض الأسباب التي أدت لظهور النشاطات غير الرسمية في القطاع غير الرسمي.

أما الفصل الثاني فقد انتقلنا فيه من العام إلى الخاص للتحدث عن القطاع غير الرسمي من خلال دراسة نوع أو نشاط غير رسمي يتمثل في التهريب واحتوى هذا الفصل على سبع عناصر أبرزنا في أولها مدى تلازم أنشطة التهريب بالأنشطة الإجرامية وأين تجعل المواطنة في ظل هذا الاقتصاد (الإجرامي). وفي العنصر الثاني بحثنا عن الموقع الذي يأخذه التهريب من الاقتصاد غير الرسمي. أما في العنصر الثالث فأبرزنا الدور الاجتماعي للاقتصاد غير الرسمي وأهم الخصائص التي يتميز بها أفراد هذا القطاع.

وفي العنصر الرابع كانت دراسة قانونية بحيث تطرقنا إلى بعض النصوص القانونية التي تجرم التهريب وخصوصا قانون الجمارك، مما استدعانا للتطرق إلى النطاق الجمركي بتعريفه وإعطاء حدوده. وفي العنصر الخامس أبرزنا أثر التهريب على الاقتصاد الوطني وكذلك إعطاء تقييم موجز بالأرقام.أما العنصر السادس فخصصناه لقياس حجم العمل في الاقتصاد غير الرسمي. والعنصر الأخير خصصناه للتحدث عن المقاربات والإسهامات السابقة عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وقسمناه إلى ثلاث أقسام : تطرقنا في القسم الأول إلى تتبع المراحل التاريخية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بداية من مرحلة انتشار التشغيل والتي استمرت منذ الاستقلال إلى سنة **1985**. إلى مرحلة انكماش التشغيل وبداية ظهور الاقتصاد غير الرسمي واستمرت إلى بداية التسعينات. وأخيرا مرحلة تكريس الاقتصاد غير الرسمي وبداية الاستئناف المخجول للتشغيل واستمرت إلى يومنا هذا. أما في الجزء الثاني أبرزنا مراحل اهتمام الكتابات بالاقتصاد

غير الرسمي في الجزائر وذلك من خلال طريقتين بارزتين وهما: طريقة "جاك شارم" و طريقة د. أحمد هني .

ويأتي الجزء الميداني الذي قسمناه إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول إلى التعريف بالمنطقة من خلال الموقع الجغرافي واللمحة التاريخية وأصل سكان المنطقة. وخصائص العينة وصعوبات البحث ثم قمنا بتفريغ الاستمارة وفي الأخير أشرنا إلى الخصائص السوسيوديموغرافية للعينة.أما الفصل الثاني والأخير في الرسالة فيعتبر إسهام شخصي تمثل في بحث ميداني قمنا به في منطقة مغنية والشريط الحدودي وذلك قصد الكشف عن الظاهرة وتأكيد أو نفي بعض النتائج التي تتعلق بالموضوع.

وختمنا البحث بأهم النتائج التي توصلنا إليها وتوصل لها الباحثون من قبلي.وجاء بعد الخاتمة أهم المصادر والمراجع و ملحق متنوع وفهارس الرسالة.

تلمسان في: 2004/10/20.

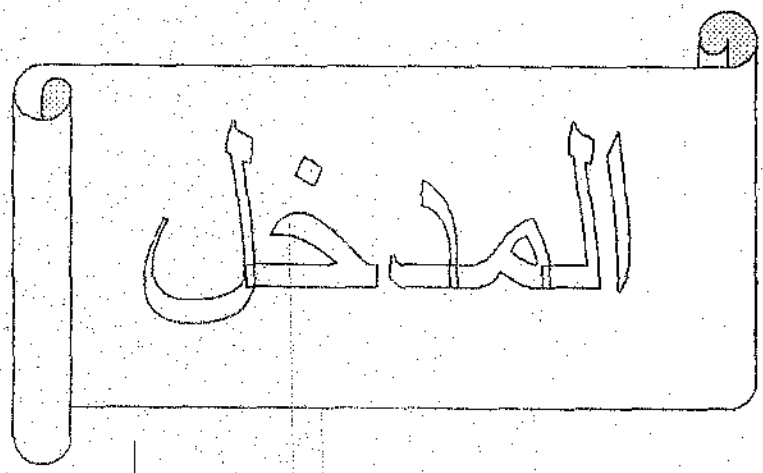
المدخل

مدخل:

تحكم الاقتصاد عدة عوامل و مفاهيم و تسيره قوانين مختلفة يقال عنها أنها اقتصادية بحتة. ولكن إذا تعمقنا فيها وقمنا بتحليلها نجد أن للإنسان أثر هام في تطبيقها، وبصفته الفرد الذي يجب عليه أن يتحكم في هذه الظواهر ويكيفها حسب حاجياته، ولطبيعته البشرية الشديدة التمايز من فرد لآخر فيما يخص الميولات والرغبات والأهداف.

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أصبحت اليوم منتشرة في جميع اقتصاديات دول العالم وبلدان العالم الثالث بالخصوص.

لقد عرفت الجزائر منذ الإستعمار الفرنسي ما يمكن أن نطلق على تسميته (اقتصاد الفقر غير الرسمي**informelle de la misère**) : الذي كان يقتصر على إنتاج تافه لحرف متعددة وسلع ذات قيم صغيرة ومتدنية وهامشية تباع في الأسواق الشعبية غير الرسمية وغير المنظمة.

أما الاقتصاد غير الرسمي الحالي والذي تطور في بداية الثمانينات لم يعد له نفس المواصفات ولا الحجم الذي كان له في السابق والذي تأسس على أنقاض كل ما تحقق في سنوات الرخاء التي عرفتها بلادنا في فترة الاقتصاد المخطط (السبعينات).فبعد ترسيم تبادل صرف الدينار وتسامح السلطات مع النشاطات التجارية غير الرسمية عبر كافة المدن الجزائرية، فكل هذا جعل من الصعب التفرقة بين "الترابانـدو" البزنس" وبين تفتح السوق "اقتصاد السوق"، وكذلك بين تبيض الأموال أو الأموال المتدفقة من الشمال (أوروبا) المدعمة من السلطات كاستثمارات.

وأصبح القطاع العام (العاجز) يمول سوق العمل للاقتصاد غير الرسمي بجميع أصنافه وأنواعه عبر الوطن.

وأصبح هذا العمل غير الرسمي لا يعكس بالضرورة المجال الاقتصادي بل أنه يتجاوز ذلك بصفته وسيلة تسمح باحتواء الأزمات وتعمل على تماسك الأسرة وبقاؤها تحت نفس الاستراتيجية.

فالسوق الموازي أو التهريب قد يعبر عن سلوكات لا تأبه بالسوق ولا بالتبادل التجاري فيه، وإنما وسيلة لإبراز الذات قبل أن يكون واقعا اقتصاديا.

من هنا يعتبر البحث الميداني وسيلة هامة في فهم ظاهرة "الترابانـدو" وكيف تعمقت وتغلغلت في الاقتصاد الوطني وأصبحت مألوفة في المجتمع ، ومن هنا يمكننا أن نصل إلى معرفة أنثروبولوجية تستطيع إخبارنا عن العلاقة المقامة بمشروع المجتمع.

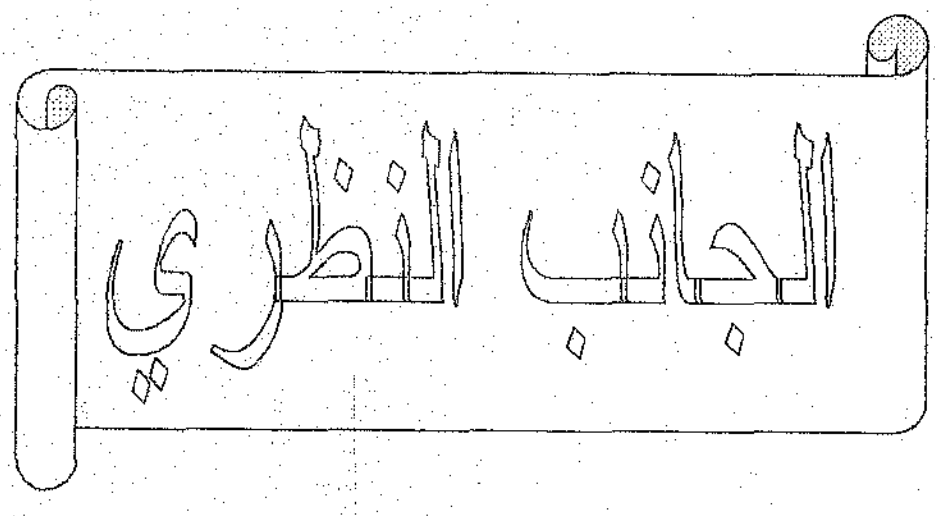
الجانب النظري

الفصل الأول

1- تعريف عام بالاقتصاد غير الرسمي.

2- التعريف حسب المنضمات الدولية والرسمية.

3-معايير الاقتصاد غير الرسمي.

4- تنوع الاقتصاد غير الرسمي:

5- منهجي دراسة القطاع غير الرسمي

6- الاقتصاد غير الرسمي عبر مختلف الأنظمة الاقتصادية:

7 - أسباب ظهور النشاطات غير الرسمية في القطاع غير الرسمي.

I- تعريف عام للاقتصاد غير الرسمي.

تمهيد:

رغم التطورات الحاصلة في المعرفة العلمية في السنوات الأخيرة إلا أن الاقتصاد غير الرسمي لا زالت ظاهرة غير معروفة و لا زالت اختلافات كبيرة في تحديد و تقييم هذا الاقتصاد (الظاهرة) و يرجع ذلك أساسا إلى أنّ الغالبية الكبيرة من المهتمين بهذه الظاهرة كانت مجهوداتهم منصبة نحو البحوث النظرية و القيام بالتوقعات العامة و تصور سيناريوهات للمستقبل. في حين أن معرفة الأسباب و تقييم العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي تحدد مدى تطور الاقتصاد غير الرسمي حسب كل بلد لم تلقى نفس الاهتمام. وتحتاج إلى مزيد من التوضيح والتحليل والدراسة من طرف الخبراء والمختصين.

كانت اللاشكلية" **L'informalité**" تعرف بأنها اللامطابقة لقواعد النظام الذي وضعته السلطة، فهذه اللامطابقة موجودة في كل النشاطات بدرجات متفاوتة حتى في القطاعات الاقتصادية الرسمية للدولة بذاتها. فالاقتصاد غير الرسمي حتى و لو لم يؤسس قطاعه الخاص (القطاع غير الرسمي) المعروف بخصوصياته فهو موجود بميكانيزمات اقتصادية و كواقع اجتماعي. فالاقتصاد غير الرسمي متشابك ومتداخل مع الاقتصاد الرسمي، فهما في علاقة تكاملية وتواصل و ليس في علاقة تنافر و انقسام.

ومن هنا فلا يمكن لهذا التوافق أن يجعلنا نكون مغرورين جدا و ننخدع بانفراج كل المشاكل الاجتماعية.[1]

و التساؤل المطروح حول تسامح الدولة و تساهلها في تطبيق القانون الذي يضبط الاقتصاد فهي في دول أمريكا الجنوبية مثلا تغمض عين المراقبة عليه و تتناساه، و في معظم الأحيان تشجعه لتغطية الغياب التام للعدالة الاجتماعية، فالقوانين في مثل هذه الحالة و التي وضعت لضبط الاقتصاد الوطني و جدت لتطبق وتحترم أم العكس؟

فالمعطيـــات الجديدة تلزمنا أن نغير جذريا طريقة تفكيرنا في البحث عن الحلول لمشكلة التنمية.

فما هو مستقبل المجتمعات التي يتنامى فيها الاقتصاد غير الرسمي **Economie informelle** ؟

فبالرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي قد خفف من حدة المشاكل وجنبنا حدوث الهزات والثورات الاجتماعية جرّاء فشل جميع مخططات التنمية المتبعة و السياسات التقشفية التي اتبعتها تلك الدول فالتفاؤل يبقى قليل. و لكن هذه الوظيفة الاستدراكية التي يقوم بها الاقتصاد غير الرسمي وصلت إلى حدودها على الأقل في دول أمريكا الجنوبية.

---

[1]) **BRUNO LAUTIER : L'économie informelle dans le tiers monde**, *LA DECOUVERTE, Paris1994*, **p.3.**

فالاقتصاد غير الرسمي لا يمكنه أن يعوض الدولة في تقديم المساعدات و الإعانات في الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل الجماعات المحلية، و لا يمكنه أ ن يوفر جميع المواد الاستهلاكية بأسعار تنافسية كما تقدمه الشركات الصناعية الكبرى، و لا يمكنه تقديم و توفير الوظائف القارة.إن الانتشار الواسع للاقتصاد غير الرسمي والسيطرة على الحياة الاقتصادية في العديد من مناطق العالم الثالث بالخصوص حتى أضحى معه الاقتصاد الرسمي شبه غائب في تلك الدول لأنه لم يستطيع توفير جميع متطلبات المجتمع من شغل و دخل وإنتاج بضائع وتوفير للخدمات الأساسية العصرية.

و ذلك ليس لأن تحرير المصطلح من الاهتمامات الضرورية أكاديميا أو لأنه يوفر وظائف جديدة للخبراء و لكن المراهنة على هذا القطاع أصبحت ضرورية و مستعجلة، مقابل تدهور النماذج الحالية للتنمية الاقتصادية إذا استثنينا نمور آسيا الشرقية مثل اليابان وكوريا الجنوبية و تايوان، وكذلك لاستفحال الفقر بغياب العمالة الشاملة و تدهور القدرة الشرائية للسكان في الدول النامية.

فالاهتمام منصب حول معرفة إمكانية توفير حلول غير منتظرة من طرف الاقتصاد غير الرسمي "**Economie informelle**". و لما لا يكون أفضل الحلول لمشاكل البلدان المتخلفة؟

أ- المفاهيم الاقتصادية:

يعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة في الميدان.هدفها الأساسي هو البحث عن الربح السهل وذلك بالتهرب من الضرائب ومن المراقبة الحكومية. فإلى غاية السبعينات كانت تسمى النشاطات التي لا تدخل أو تمتنع من إحصاءات الحكومة إما نشاطات سوداء أو سوق سوداء أو عمل في الأسود. وتطور هذا المفهوم ليصل إلى اعتبار عدة نشاطات في نـــطاق السوق الموازية أو غير الرسمية أو اقتصاد تحتي لا إداري(**Economie Souterraine**).

لكن نستطيع شمل هذه الحالات في ما ندعوه بالاقتصاد غير الرسمي، وهي كل النشاطات التي لا تخضع لمراقبة الحكومة سواء جبائيا أو محاسبيا. وهو كل ما يمارس دون الإعلان عنه لدى المصالح الخاصة. إضافة إلى كل ما يخفى عن معرفة كل اقتصادي.

فلم يبدأ اهتمام القطاع الرسمي بالقطاع غير الرسمي إلا في العشرينيات الماضية وبصفة مدهشة في الدول النامية شمالية وجنوبية، خصوصا تلك التي كانت تنهج النظام الاشتراكي. بينما في الدول الصناعية كان يوجد دائما ما يعرف بالعمل في الأسود أو السوق السوداء أو اقتصاد المافيا.

فالاقتصاد غير الرسمي هو كل ما يمتنع من إحصائيات الحكومة وتفسر النشاطات اللارسمية بأنها سلوكات غير نظامية تعبر عن مدى إقبال الأفراد على هذا النوع من النشاطات ورفضهم الانضمام إلى النظام الرسمي. ومن هنا يكون: الإنتاج غير الرسمي هو ما يأتي إضافة للإنتاج الإحصائي، الدخل غير الرسمي هو ما يأتي إضافة إلى الدخل الوطني، الاستهلاك غير الرسمي هو ما يضاف إلى الاستهلاك المعروف إحصائيا، التوفير غير الرسمي هو ما يحقق على حساب الدخل غير الرسمي مستنتجة من الاستهلاك غير الرسمي.[1]

ب - تعريف القطاع غير الرسمي (اللاشكلي)SECTEUR INFORMEL :

هناك إجماع أن مفهوم القطاع غير الرسمي« **SECTEUR INFORMEL** » قد أقترح لأول مرة إثر مهمة قام بها المكتب الدولي للشغل **BIT** سنة (**1972**)[2]. وهذه المهمة كانت تهدف إلى وضع استراتيجية شاملة حول الشغل. وقبل هذه المهمة بسنة أي سنة **1971** أقيمت ندوة في معهد دراسات التنمية حول البطالة داخل المدن في افريقيا بجامعة **SUSSEX**. بكينيا، حيث استعملت فيه كلمة**INFORMEL** وكان أول ظهور لهذا المصطلح . ووضعت سبع معايير أساسية لتحديد القطاع غير الرسمي(اللاشكلي) .

فكيت هارت (**Kith Hart**) هو أول من وضع مصطلح « **INFORMEL** » للدلالة علي ملائمة الدخل و لم يخص به أي قطاع آخر، وقد استعمله في تدخله باللغة الإنجليزية « informel income opportunities and the structure of urban employment in Ghana » فهناك وجهتي نظر مختلفة: ف"كيت هارت" يضع مشكل الدخل اللاشرعي كدخل تكميلي أصبح ضروريا أمام جمود الأجور و زيادة التضخم. إلا أن التضامن العائلي و اللجوء إلى الاقتراض بلغ حده عند العائلة والأسرة في الدول النامية.

أما المكتب الدولي للشغل (**BIT**) فيعرف القطاع غير الرسمي بأنه يجمع الوحدات الإنتاجية انطلاقا من معطيات هي بالأساس تقنية يضاف إليها ضعف مستوى التنظيم. فهو ينطلق في تحليله من وحدة الإنتاج. فالتحليل الأول لكيت هارت ينطلق من التدبير المترلي(الأسرة)، الدخل العائلي الذي يتكون من دخل شرعي و غير شرعي، فالفرد يقوم بوظيفتين و يحصل على دخلين. وظيفة رسمية قانونية و وظيفة إضافية تعتبر غير شرعية(سائق سيارة أجرة بالمساء وبائع مأكولات على الرصيف في عطلة الأسبوع)

---

[1]) **AHMED HENNI : Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie,** *ENAG , Alger, 1991*,**p p.**
[2])**P.BODSON et P.MARTELOY : politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP,** *Economica, 1995* **, p.4.**

وبعض هذه النشاطات تعتبر حيوية في الاقتصاد و من تم تطرح مشكل للاقتصاديين في كيفية إحصائها أو معرفة تراكم رأسمالها بالنسبة للدخل الوطني.

والتحليل الثاني القائم على تقييم الوحدة الإنتاجية، التي من إيجابياتها أن الدولة والمؤسسات الدولية استطاعت أن تحددها أو تحصرها و تخلق منها مؤسسات مصغرة مؤهلة لأن تندمج في الاقتصاد الرسمي بتدعيمها ومنها تسهيلات للحصول على قروض بنكية .فظهور مفهوم **INFORMEL** اللاشرعي لم يكن محدد وقطعي المعنى. فالـ**BIT** نفسه لم يستعمل المفهوم في جميع إصداراته باللغة الفرنسية، بل نجده يستعمل"**NON STRUCTURE** " غير مؤسس بينما في الترجمة الإنجليزية **INFORMEL** غير شكلي.[1]

القطاع غير الرسمي قبل كلمة((INFORMEL)) اللاشكلي:

يجب أن ننطلق من المعايير التي وضعها المكتب الدولي للشغل **BIT** لتحديد الاقتصاد غير الرسمي والمنحصرة في:

- صغر حجم الوحدات الإنتاجية ذات الصبغة العائلية.
- غياب المطابقة للنظام.
- ضعف المستوى التكنولوجي لعدة مؤسسات.

هذه الصفات ليست مختصرة على مدن العالم الثالث بل نجدها في الورشات الصغيرة لباريس في القرن الماضي أو في المدن الهندية المستعمرة من الإنجليز أو في أمريكا الجنوبية أو في شمال إفريقيا المستعمرة من فرنسا.و للبحث في هذه النشاطات وضعت ثلاث سجلات لاستعمالها في دول العالم الثالث قبل منتصف السبعينات من طرف المكتب الدولي للشغل وهي موضحة كما يلي:

السجل الأول: خاص بالطاقة أو القوة الفاعلة في المجتمع. فالاجتماعيون يطلقون هذا المصطلح" القوة الفاعلة "على الفئة من المجتمع المحرومة من السكن القار أو المرفوضة من الاندماج في المجتمع المتحضر.

السجل الثاني: خاص بالاقتصاديين و يعني نقص الكفاءة المهنية (القطاع التقليدي) الريفي الذي بدأ يحرر اليد العاملة التابعة له للانتقال إلى القطاع العصري حسب احتياجات الصناعة الحضرية. ففي الستينات كان الاقتصاديون المعنيون بالتنمية ينطلقون من ملاحظة أن النزوح الريفي كان لأسباب زراعية أكثر منها صناعية، وهذا القطاع من القوة العاملة حسب الكلاسيكيون الجدد لهم دخل ضعيف و لهم عمالة ضعيفة و يعتبرون ناقصي الكفاءة المهنية لأن إنتاجيتهم ضعيفة بالنسبة للعمال في القطاع الرسمي.

[1])**B. LAUTIER** :Op-cit, **p9.**

السجل الثالث: و هو الذي يتحدث عن الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الفقر والبحث عن المعيشة) "Economie de la misère" فطريقة معالجة و بحث قضية الفقر في بلدان العالم الثالث في سنوات 1960 إلى 1970 اقتبست من مدرسة "شيكاغو" في سنوات 1920 و 1930 عندما عمل السوسيولوجيون في أمريكا على دراسة مشكلة الفقر و شكلت إستراتيجية البقاء أهم إنشغلات الباحثين والمؤسسات المهتمة.و في سنتي 1971 و1972 عندما انتشر مصطلح "INFORMEL" كانت تـوجد عدة طرق لتحليل مشاكل الفقر واقتصاد العمل غير مدفوع الأجر، اللاعدالة، و كلها لا زالت قائمة.

ج- إعادة صياغة المفهوم:

وهو لا يعبر عن مصدر القطاع غير الرسمي بل يعبر عن تعريف خاص و وصفي ل (Sethuraman)[1] فحسب هذا الأخير أنه يتكون من وحدات صغيرة تهتم بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات وهدفه الأساسي هو:

- خلق مناصب الشغل لفائدة المشاركين في المؤسسة.
- الحصول على عائد.

حتى وإن كانت هذه الوحدات رأسمالها محدود من حيث التجهيزات و المؤهلات التقنية وحتى اليد العاملة، فإن هذا المفهوم هو مفهوم وظيفي و لكن غير عملي.

وبعد 15 سنة من بروز هذا المفهوم في تقرير كينيا(Rapport de Kenya) أقيمت الندوة العالمية لإحصاء العمل في مدينة جنيف السويسرية يوم 28 أكتوبر إلى 06 نوفمبر 1987. وخرجت بتقرير تضع فيه القطاع غير الرسمي: (كمجموعة نشاطات صغيرة مستقلة تعتمد على العمال المأجورين أو أنواع أخرى من العمل بأجر كافي أم غير كاف، ومستخدمين بطريقة تكاد تخلوا من أي تنظيم ومن أي تقدم تكنولوجي). فالأولوية الأساسية تعطى:

- لخلق مناصب العمل.
- الحصول على عائد(ربح).

حيث أن هذه النشاطات تقوم دون موافقة رسمية من طرف السلطات المعنية وتتهرب من الميكانيزمات الإدارية التي تضمن احترام ومراعاة التشريع الضريبي، والأجر الأدنى وأمور متشابهة أخرى تخص المسائل الضريبية وشروط العمل (قانون العمل).

[1])P.BODSON et P.MARTELOY : politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP, *Economica, 1995* , p.51.

2- التعريف حسب المنظمات الدولية والرسمية.

لقد بدأت اهتمامات الهيآت الإحصائية الرسمية في العالم بالاقتصاد غير الرسمي في سنوات الثمانينات وعلى سبيل المثال[1]:

في سنة **1986** قام **L'INSEF** المعهد الوطني للإحصاء الاقتصادي بفرنسا بخطوة أولى نحو تقدير القطاع غير الرسمي وأدخل المفهوم الكامل حيث سجل هذا التقييم في القانون الفرنسي يوم **27** جانفي**1987**. ولكن (ديوان الإحصاء للمجموعة الأوروبية)" **EUROSTAT** " لم يشرع في تقدير وتقييم الاقتصاد (الموازي) غير الرسمي إلا بعد ذلك بسنين.

كما أن الندوة الخامسة عشر لإحصاء العمل(**B.I.T, 1993 janvier**) عرفت هذا القطاع بأنه يمثل مجموعة من الوحدات المنتجة للسلع والخدمات هدفها خلق مناصب الشغل والحصول على عائد، هذه الوحدات تمثل خصائص مؤسسات فردية تتميز بمستوى غير هام من التنظيم وسلم مقيد للعمليات.

يحتوي هذا القطاع غير الرسمي على مؤسسات تمتاز ببعض المعايير التي تخص الحجم، غياب المحاسبة والتسجيل لدى إدارة الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي. إذ أنه ليس هدف هذه النشاطات هو التخلص من الإجراءات الضريبية والاجتماعية ومخالفة القانون.

من التعاريف السابقة للهيئات الدولية نستنتج مقاربتين تخص النشاطات غير الرسمية:

- الأولى مقاربة العائلة (أشغال البيت **Ménage**) تخص النشاطات غير الرسمية كمجموعة نشاطات ذات إنتاجية ضعيفة وعائد يخص السكان الفقراء غير المؤهلين، المشتغلين بصفة غير رسمية أو في حالة بطالة خفية.[2]

- بينما الثانية فهي تخص مقاربة المؤسسة"**L'entreprise**" التي توافق هذه النشاطات غير المصرح بها. بالإضافة لما سبق فإن المنظمة الدولية للعمل"**O.I.T**" جعلت الاقتصاد غير الرسمي من أولوياتها في المخطط المتوسط المدى لسنوات[**1990-1995**].

وحتى لو أن باحثين آخرين توصلوا إلى اقتراح مفاهيم علمية أكثر تهتم خاصة بالميزات التنظيمية (سلم الأجور، نقص رأس المال، دوران النقود، الإنتاج..) إلا أن البعض الآخر من الباحثين أكد على دور ووظيفة هذا القطاع في خلق الاندماج والانسجام الاجتماعي من جهة ومن جهة أخرى الاستقرار الاقتصادي، إلى حد أن العامل يعتقد أن العمل غير الرسمي هو وسيلة وأداة نجدة وحماية وإن غاب

---

[1]) **LAKJAA. A : Le travail informel, figure social à géométrie variable, Le travail à domicile,** *DOC, CRASC, Oran, 1996*, **p8.**

[2]) **BERNART CHANTAL : « Le chômage déguisé, Recherche sur La validité à partir de L'agriculture algérienne »**, *thèse de doctorat d'Etat, sciences économiques. Paris I, 1975*, **p407.**

الترابط بين مختلف نشاطات القطاع غير الرسمي (عدم الانسجام والتنظيم العشوائي العفوي) فهذا لا ينفي مدى تنامي هذا القطاع وتطوره مع اقتصاد البلد الذي يضعف فيه تحكم السلطات العمومية وهي بالتالي تشكل كيان هام يعرف بالقطاع غير الرسمي.

هذا القطاع لم يكن قد أخذ مكانه مثل اليوم فيبدو أن **J. kith. Hart** لم يتكلم عنه بقدر ما عبر بعملية أكثر عن فرص غير رسمية للحصول على عائد. ولكن هناك إجماع أن مفهوم القطاع غير الرسمي أخذ مكانه بفضل تقرير كينيا. رغم أن (هارت) لم يحدد التحليل على مستوى العائلات(فقر، دخل، النشاط المتعدد، الدخل المصرح، غير المصرح به...) وأن المكتب الدولي للعمل (**B.I.T**) يحدده على مستوى الوحدة الاقتصادية وهو المعمول به من طرف الهيئات الدولية الحكومية (إعادة تقسيم **P.I.B** "الانتاج الداخلي الخام"، التخطيط..)

إن الاقتصاد غير الرسمي من المفاهيم القليلة إن لم تكن الوحيدة التي أخذتها منظمة دولية بعين الاعتبار والاهتمام، والذي أعتمده الباحثون والسياسيون فيما بعد. إلا أن هذا المفهوم قد يختلف من بلد إلى آخر، ففي آسيا مثلا فهو قد يستعمل خاصة للتعبير عن النشاطات الهامشية التي تمارس من طرف أفــراد مستقلين عادة داخل الأحياء الفقيرة و هذا الاختلاف، يرجع إلى أسباب تاريخية.

فالدول الأفريقية التي كانت مستعمرة في مجملها جمعت بين نظام المؤسسات الغربي وحافظت على الاقتصاد التقليدي(حالة ثنائية اقتصادية).

إن الهيئات الدولية مثل المكتب الدولي للعمل وبعد اكتشافها ودراستها الخارجية لهذه النشاطات التقليدية أقرت حالة الثنائية الاقتصادية التي كانت في مرحلة الاستعمار، واقترحت بذلك مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

هذا الاختلاف حسب الحالة الاجتماعية والاقتصادية قد أقره (**BENKIRAN,1989**).

فإذا كان الاقتصاد غير الرسمي يعبر عن وسيلة للتهرب من الضغط الضريبي والتكاليف الاجتماعية والإجراءات الإدارية داخل الدول المتقدمة (**Archambault et Greffe,1984**). التي تحــاول جعله داخل إطار رسمي وتحدد مجالاته.فهو يمثل خاصة عند دول العالم الثالث اقتصاد شبه رأسمالي (**Pré-capitaliste**) هدفه محاولة البقاء والعيش (**Hugon, 1980**) وهو بالتالي عامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. [1]

---

[1]) **ARCHAMBAULT et X. GREFFE : Les économies non officielles,** *Paris, La découverte, 1984*, **p243.**

إن تعميم استعمال هذا المصطلح يعبر عن طريقة جديدة للتفكير حول النمو من جهة ومن جهة أخرى عن احتياج حقيقي لفهم واحتواء ظاهرة اقتصادية واجتماعية في حالة تطور دائم لا يمكن تناسيها وعدم أخذها بعين الاعتبار.

إذا كان مفهوم القطاع غير الرسمي هو الذي حصل على أكثر إجماع نظرا للمصدر الذي أبرزه فإن هناك مصطلحات أخرى تعبر عن نفس المعنى لمفهوم القطاع غير الرسمي وذلك سنة **1989**.[1]

هذا التطور الذي عرفه هذا المفهوم بقدر ما يعبر عن سلبيات فهو يتميز بروح الحرية والتفتح الشخصي وهو وسيلة لتلبية الحاجيات والخلق و الإبداع والطموح غير المتناهين، كلها أشياء لا يفهمها عالم الاقتصاد . إن البحث عن أثر علمي لهذا المفهوم يذهب بنا لمعرفة أهم هذه المعايير التي يقوم عليها مفهوم الاقتصاد غير الرسمي"**l'économie informelle.**" .

3 – معايير حصر وتحديد القطاع غير الرسمي "اللا شكلي SECTEUR INFORMEL "

إن تقرير كينيا الصادر عن مكتب **BIT** في **1972** يعرف القطاع غير الرسمي انطلاقا من سبع معايير أساسية وهي:

أ) سهولة الدخول إلى النشاط الموازي، انعدام الحواجز.

ب) استعمال الموارد المحلية.

ج) الملكية العائلية للمؤسسة.

د) انخفاض سلم الإنتاجية.

ر) استعمال التقنيات المعتمدة على اليد العاملة.

و) الخبرة المهنية مكتسبة خارج نظام التكوين المهني الرسمي.

ي) سوق المنافسة بدون نظام.

قد أضاف إليها **Sethuraman** ثماني معايير أخرى لتصبح **'15'** معيار ونذكر منها[2]:

أ- مرونة ساعة العمل.

ب- انعدام الاعتماد على القروض النظامية.

ت- انخفاض سعر المنتجات.

---

[1]) **B . LAUTIER : « Economie non officielle. Non déclarée. Dissimulée. Sous marins. Grise. Parallèle. Marginal. Contre économie. Invisible. Illégale. Non enregistrée. Non observée. - Cachée. Sous terrain. Clandestine. Secondaire. Duale. Occulte. Noire. Irrégulière. Périphérique. De l'ombre. Informelle. » dans, (l'économie informelle dans les pays du tiers monde),** *La découvert, 1994*,**p5-15.**

[2]:ibid., p**13** .

ث- ضعف مستوى التنظيم.

ج- استعمال الكهرباء منعدم.... إلخ.

و بعد ذلك أ صبح كل كاتب في الموضوع يضيف معايير أخرى حسب مكان إجراء البحوث حتى أصبحت القائمة كبيرة المعايير و بعد تفاقم الأوضاع أصبح واضحا أنه ليس بالمعايير التقنية يمكننا حصر وتحديد القطاع غير الرسمي.

حيث أصبح الهدف الأول للمؤسسات الدولية و الوطنية لا يمكنه أن يكون إلا معايير اجتماعية واقتصادية، وهنا نجد أنفسنا أمام خطين لتحليل الظاهرة حتى نعرف و نحدد القطاع غير الرسمي.

فالمقاربة تكون: - إما للحجم الصغير للمؤسسات.

- أ و لعدم احترامها للقانون.

3-1 المقاربة الأولى " معيار الحجم"

حيث صنف **BIT** المؤسسات التي تشغل أقل من عشر عمال فهي داخل اللاشكلية وهذه الوحدات قسمت إلى ثلاث أقسام:

أ ولا : الوظائف الحرة (**2** إلى **5** أشخاص) المحامات والطب.

حيث طرح هذا التعريف ثلاث مشاكل أساسية:

❖ فيوجد عدة وظائف حرة و هي عصرية و تحترم جميع المقاييس النظامية و تشغل أ قل أو عشر عمال مثل الوظائف الحرة:(المحامات ، المحاسبة، الطب و البيطرة).

فهل تدخل هذه الوظائف و النشاطات في القطاع غير الرسمي(اللاشكلي)؟.

❖ الاعتبار الاقتصادي للحجم فمثلا مصنع السيارات بـ **11** عاملا إ ن وجد. فليس هو بالحجم الكبير من متجر للمواد الغذائية بـ **09** عمال فالمشكل هنا الفائدة الإحصائية للشيء و ليس حجمه.

❖ ماذا نريد أن نعرف و ما هو الشيء الذي نقيسه و بما ذا نهتم؟

بالوحدات الصغيرة النظامية المتبعة للقانون و لها نفس المعايير؟ أم بتلك التي تعمل في الخفاء؟ .

وخلاصة القول فان معيار الحجم له مزايا تجعلنا نستطيع بناء الإحصاءات و من العيوب التي يخلفها هذا المعيار هو الخلط بين النشاطات و الأشخاص بمعايير اجتماعية و اقتصادية غير متجانسة و الخطر الكبير في إهمال هذا المعيار.[1]

---

[1]) **ibid, p15**.

3-2- المقاربة الثانية: معيار عدم احترام القانون

و الطريقة الثانية المستعملة لتحديد القطاع غير الرسمي هي علاقته بالقانون فنطلق على كل وحدة إنتاج لا شرعية إذا لم تكن مطابقة للقانون. و في الحال يطرح السؤال: و ما هو القانون؟ أي قانون؟

بداية تطرح مشكلة التفرقة بين النشاطات المحرمة و النشاطات غير المحرمة خارج إطار النظام الاقتصادي، مثل المتاجرة في المخدرات و الأسلحة المحظورة، الدعارة، و الجنس... الخ

المشكل الثاني في معيار المطابقة للقانون و حتى لو كان النشاط محرم فما هو القانون الغير محترم؟

هل هو قانون الضرائب ؟ أم قانون الاشتراك في الضمان الاجتماعي ؟ أم قانون العمل؟

أم قانون النظافة ؟ أم قانون الأمن ؟.

فعدم احترام النظام يسهل لنا تحديد النشاطات غير المسجلة في سجلات إدارة الضرائب مثلا.

و لكن تعدد السجلات و تنوعها لا يسمح بحصر و إحصاء المؤسسات النشطة لأنه يمكن لمؤسسة ما أن تسجل في إدارة من الإدارات بدون التسجيل في إدارة معينة و هذا يطرح إشكالات أخرى في تحديد هذا المعيار. يوجد سجلات في البلدية، مصالح الضرائب، مكاتب السجلات التجارية، الغرف الجهوية، الغرف الحرفية و الغرف الفلاحية... الخ.

3-3- البحث عن معيار علمي:

أ-حجم المؤسسة:

هو معيار أكثر قابلية (عملي) فالمؤسسة كمعيار تأتي لتدعم القطاع غير الرسمي إذا اعتبرنا أنها تشغل خمس أو عشرة عمال على الأكثر، حيث تعتبر هذه المجموعة (العمال) التي ينتمي أفرادها إلى فئات مهنية خاصة كجزء من القطاع غير الرسمي ولهذا جاء البرنامج الجهوي للمكتب الدولي للشغل حول التشغيل في أمريكا الجنوبية (PREALC) بالتعريف التالي:

سوق العمل غير الرسمي يتألف من أفراد تقوم بنشاطات لمصلحتها الشخصية و أفراد تعمل في مؤسسات صغيرة، هدفها تأمين الخدمات للأشخاص الذين يتميزون بإنتاجية بسيطة' قليلة' [1].

من كل ما سبق يمكن أن القول أن تعريف القطاع غير الرسمي (النشاط غير الرسمي) حسب حجم المؤسسة يمكن استعماله في تحاليل الإحصاءات و الأبحاث الميدانية الخاصة بالمؤسسات

[1] **P.BODSON et P.MARTELOY : politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP,** *Economica, 1995* , p5.

(Enquêtes d'entreprises). ولكنه لا يساعد في التنظير أو التحليل. ويمكن القول بوجود تعريف لخصائص قطاع منافس بالإضافة إلى أن النظام الأساسي للمهنة هنا يستعمل كمعيار ثانوي مكمل.

ب- معيار مستوى العائد:

مستوى العائد هو معيار من طبيعة أخرى وهو لا يرجع لخاصية المؤسسة أو النشاط و إنما لخاصية الفرد، ويمكن أن نجد هذه المؤشرات والمعطيات التي تخص هذا الموضوع في الأبحاث حول العائلات **Enquêtes sur les Ménages** وليس حول المؤسسات أو التشغيل.

و من هنا يتضح أننا بصدد التعرف على معيار يتعلق أكثر بدراسة الحالة الاجتماعية للفرد عن دراسة الاقتصاد غير الرسمي، حيث يجب عدم الخلط وأن نفرق بينهما.

ج-عدم التسجيل:

إن النشاطات غير المسجلة هي جزء من الاقتصاد غير الرسمي فهي تتهرب من القوانين والتنظيمات الرسمية التي لها علاقة بالأجر الأدنى وخاصة بالاشتراكات والتعويضات التي تخص ميدان الصحة والتقاعد. هذا المعيار عملي وهام في نفس الوقت ؛ فحسب**J.Charmes** (أن عدم التقييد والتسجيل لهذه النشاطات يعمل على جعل هذا المعيار كتعريف مستعمل بكثرة في الإحصاءات.فمفهوم الاقتصاد غير المسجل يؤثر بشكل هام في كل الإحصاءات التي تعنى بالعمل والتشغيل، والتي تؤثر بصفة مباشرة على المحاسبة الوطنية، وبالتي فهو يعمل على إبراز النشاطات الخفية في البلدان المصنعة خاصة).[1]

وعليه جاءت الندوة الرابعة عشر لإحصاء العمل للإشارة إلى التعريفات المقترحة سابقا حول إعادة صياغة المفهوم.وقد أقيمت تلك الندوة بمقر المكتب الدولي للعمل سنة**1987**.

إن التفرقة بين رسمي وغير رسمي يمكن رؤيتها كحالة تجزئة وتقسيم لسوق العمل كما يصفه الكلاسيكيون الجدد حيث يوجد سوق ثنائي يتكون من قطاع محمي أين يستفيد الأجراء من إمتيازات اجتماعية، وأين يطبق فيه التشريع الذي يخص الأجر الأدنى.

ومن جهة أخرى هناك قطاع غير محمي لا تتوفر فيه الخصائص السابقة. إن الامتيازات المتحصل عليها في القطاع المحمي، تعمل على تحديد حجم القطاع (البطالين) وبالتالي فهي تعمل على تراجع الطلب على العمل من القطاع الرسمي المحمي إلى غير المحمي. وعليه فإن الأجر المتوازن الذي يخص القطاع الأول (المحمي) قد يتحول ويصبح أجر أدنى للعيش **(Salaire minimum de subsistance)** .

---

[1]) **J. CHARMES : une critique des concepts, définition et recherches sur le secteur informel,** *revue Salomé et Schwartz, (éd) 1990,* **p11-51.**

د– المعيار المحاسبي:

هو مماثل للمعيار السابق ولكن قد يختلف عنه في بعض النتائج على مستوى الشرح والتفسير النظري. هذا المعيار يهتم بممارسة النشاط الداخلي وطريقة تنظيمه ولكنه يتفق مع المعيار السابق في أن اللجوء لمحاسبة داخلية دقيقة لا بد أن يصاحبه تسجيل رسمي. ويمكن القول أن هناك عمليا محاولة للتقسيم في سوق العمل.

هـ – التيار المؤسساتي:

من المفيد معرفة ما جاء به " **Doeiringer** "، فهو يحلل الثنائية في سوق العمل في اقتصاديات العالم الثالث بنفس الكيفية الثنائية لدى اقتصاديات الدول المصنعة: " لابد على الخصوص من التفرقة بين مناصب الشغل (فرص) التي تخص القطاع غير الرسمي والتي تتمثل في حرية النشاط (سهولة الممارسة) وفي تقسيم العمل من جهة ومن جهة أخرى بين مناصب الشغل المحمية بسوق العمل الداخلي للقطاع الرسمي.هذا التمييز ضروري للفهم والربط بين التشغيل والإنتاجية.."[1].

هنا يحاول" **Doeiringer** " تطبيق مفهوم الثنائية حول اقتصاديات الدول النامية، هذا المفهوم الذي كان قد قدمه مع " **Poire** " حول اقتصاديات الدول المصنعة. فسوق العمل يتألف من قطاع أولي وآخر ثانوي (مناصب شغل صالحة وأخرى غير صالحة، **Les bon et les mauvais emplois**).

السوق الأولي يتكون من مؤسسات ويتواجد به سوق داخلي للعمل(وحدة إدارية) داخلها يتحدد عائد وتوجيه العمل بمجموعة من القواعد والإجراءات القانونية.

هذا التطبيق المباشر في أسواق العمل لاقتصاديات دول العالم الثالث من حيث مفهوم السوق الداخلي، يعطينا نظرة ورؤية لمعيار آخر هام يميز القطاع غير الرسمي عن القطاع الرسمي.

و– سهولة الدخول للقطاع غير الرسمي:

رغم تنوع مقاربات كل من المكتب الدولي للشغل و **F. doeringer** وغيرهم إلا أنهم قدموا خط مشترك أساسي لتعريف القطاع غير الرسمي وهو سهولة الدخول إليه.[2]

ممارسة نشاط داخل هذا القطاع لا تأبه بصورة واضحة بالصعوبات والتنظيمات الخارجية وهذا يعتبر ميزة خاصة بنشاطات هذا القطاع.

[1]) "LE SECTEURE INFORMEL" : **un concept contesté**. Tiers monde N°2 , P 855/ 875.
[2]) **DOERINGER et FIELDS : « Le secteur informel, un concept contesté »**, *Tiers monde, N°112*, **p 855-875.**

يعتبر هذا المعيار كثابت من الثوابت التي اعتمدت عيها المنظمات الدولية في تحليلاتها خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات. وذلك لاعتقاد أن الفائض من اليد العاملة الذي يأتي من الريف يلجأ إلى النشاطات غير الرسمية غير أن القطاع غير الرسمي لا يتكون من النازحين فقط، وقد نجد بعض الصعوبة التي تعوق دون الدخول لهذا القطاع، ويمكن تصنيفها إلى نوعين:

-حواجز مالية:(رأس مال، الوسائل المادية) وهي متفاوتة بين المستخدمين والأجراء والمتربصين.

- حواجز غير مالية: إن أهم ما يميز هذه الحواجز لا يمكن للاقتصاديين إدراكه، وتعتبر الدراسات الأنتروبولوجية ذات أهمية في إلقاء الضوء على هذه الصعوبات منها مثلا:

- وجود الطبقات الشعبية (**Les castes**) : تمثل عامل هام لتشابك مركب لطبقات المجتمع وهي تلعب دورا هاما في منع أو السماح ببعض النشاطات غير الرسمية.

- الصعوبات الناتجة عن الانتماء العرقي.

- الدين: كذلك يعتبر عامل مهم باشتراكه مع عوامل أخرى كالانتماء الجغرافي، القومي...الخ.

- عامل التأهيل (فرق بين الشهادات والتأهيل والكفاءة).

وفي هذا الإطار فإن الدراسات التي قام بها المكتب الدولي للشغل حاولت احتواء وفهم هذه الظاهرة على مستوى التشغيل والعائد.

وفي هذا الميدان التحليلات الثنائية التي قدمها كل من **Ranis, Jorgensen, Lewis** ساهمت في إبراز هذا القطاع الذي ساهم في امتصاص فائض اليد العاملة البطالة النازحة، هذا كله سمح بإعطاء أكثر اهتمام للبحث في هذا القطاع[1].

4- تنوع الاقتصاد غير الرسمي (اللاشكلي)(Economie Informelle)

إن النشاطات الاقتصادية التي تتم وفق المعايير السائدة نستطيع تصنيفها بعدة طرق: فهي قانونية مستجيبة للالتزامات (السجلات الجبائية و الاجتماعية) و تكون داخلة في محاسبة **PIB** الناتج الوطني الداخلي الخام و تكون داخلة تحت تنظيم النظام العام، و هي مؤسسة على تقسيم العمل فهي تتحكم في الأجور في وحدات الإنتاج المتوسطة و الكبيرة و في الأخير المواد المنتجة بصفة رسمية تستبدل بالنقود وفي معظم الأحيان بأسعار متحاور عليها.

[1]) LE SECTEURE INFORMEL" : IBID. **p 874.**

وفي المقابل فإن قسم من الاقتصاد غير الرسمي يغطي أنشطة لا شرعية سرية (الاتجار في المخدرات، الدعارة و التهريب)أو أين يكون الناس المشتغلون بهذه النشاطات ليس لهم تأهيل (تشغيل الأطفال و التراكم الممنوع و النشاطات غير القانونية و الطب الشعبي).

فالإقتصاد غير الرسمي يغطي كذلك النشاطات القانونية و غير مصرح بها لدى مصالح الضرائب و مصالح الحماية الاجتماعية فالمداخل المحصل عليها من هذه النشاطات يمكن أن تكون غير مصرح بها و في النهاية تكون المؤسسة سرية (CLANDESTINE) بعض النشاطات الداخلية في هذا النطاق (حراسة الأطفال غير المصرحة ،التهرب الجبائي من طرف المؤسسات الرسمية عند لجوئها إلى القيام بالصفقات المباشرة عن طريق المقايضة بالنقود أو بالسلع، النشاطات المنزلية و التعاون و التويزة) النشاطات التي لا تنتج مقابل مالي و غير مصرح بها.

إن غياب التصريح لدى مصالح الضرائب أو مصالح التأمينات الاجتماعية عن طريق التهرب الجبائي والتسامح هما المحددات الأساسية للاقتصاد غير الرسمي اللاشكلي(**Economic Informelle**).[1]

إن المحاسبة هي شرط أولي للتنظيم بالنسبة للنظام العمومي و كذلك الإقتصاد غير الرسمي يظهر كأنه يتهرب من هذا التنظيم فهو لا يخضع للسياسة الاقتصادية و لا للسياسة الاجتماعية, و الخط الآخر الذي يميز الإقتصاد غير الرسمي هو اتخاذه للنقود كوسيلة للتبادل فالتبادلات بين المنتجات غير الشرعية والتي تنتج بطرق غير شرعية تقوم هذه التبادلات في الغالب بالتسليم من يد ليد أو بالمقايضة سلعة لسلعة أو لخدمة. ونظرا لتنوع النشاطات وتمظهر الاقتصاد غير الرسمي في عدة أشكال وأنواع يمكن أن نصنف تلك النشاطات على أساس أنها نشاطات غير رسمية تجارية أو غير تجارية**marchand/ non marchand** .

4-1- الإنتاج غير الرسمي التجاري (Marchand):

هو الإنتاج غير الرسمي الذي يغطي البضائع و الخدمات التجارية والمنتجة من عمل مأجور سواء عمل حر أو وظيفي و يمكن تقسيم الإنتاج غير الرسمي بالطرق التالية:

1)الإنتاج القانوني غير مصرح به: فهو يستجيب لبعض الإجراءات الإدارية والقانونية لكنه لا يصرح بالإنتاج ولا برقم الأعمال و يأخذ الأشكال التالية:

- ☒ _ قلة الإنتاج المحقق من طرف العمال المستقلين المصرح بهم قانونيا.
- ☒ _ الإنتاج القانوني المنتج من قبل مؤسسات سرية غير مطابقة للقانون.

---

[1]) EDITH ARCHAMBAULT et XAVIER GREFFE :Op-cit, p12.

☒ ـ الأجور المدفوعة للعمال غير المصرح بهم قانونيا.

☒ ـ الأجور المدفوعة للعمال المصرح بهم خارج أوقات العمل القانونية.

هذا المركز يغطي الأشكال المختلفة للعمل في الأسود أو الرأسمال الأسود (الكراء غير المصرح به و القروض غير المصرح بها).[1]

2) المداخل المخفية و المتولدة من النشاطات المختلفة غير القانونية:

- ـ تعاظم نقاط تكلفة الأجور.
- ـ الاستعمال الشخصي لوسائل المؤسسة.
- ـ سرقة المواد الأولية.
- ـ سرقة مواد التامة الصنع.
- ـ سرقة وقت العمل.

كل هذه التصرفات يمكنها أن تكون متسامح معها من طرف المؤسسة فتواجد هذه المداخيل المستمرة تخفف القيمة المضافة للمؤسسة و تزيد من دخل الأسرة و استهلاكها النهائي

(3) إنتاج البضائع و الوسائل غير قانونية مثل:

- ـ إنتاج و توزيع المخدرات و أنواع أخرى من المواد المحظورة.
- ـ الدعارة و المتاجرة في الجنس.
- ـ التهريب و تزوير العملة الصعبة.
- ـ الربا المتولد من القمار والملاهي.

ويكون كل هذا إما عند العائلات أو المؤسسات.

وبالمقابل فإن المداخيل المترتبة عن سرقة الأفراد والمتولدة عن النصب والاحتيال والدعارة فهي كلها ليست مترتبة عن نشاطات إنتاجية ولا تمثل إلا تحويلا للأموال بين العائلات(**entre ménages**).

و الإنتاج غير القانوني يختلف من حيث الزمان والمكان مع القوانين الموضوعة في كل بلد على حدا فهناك دول تحرم الدعارة والخمر وتمنعها من التداول ,وهناك دول أخرى لا تمنعها ولا تحرمها.

2-4 - الإنتاج غير الرسمي غير التجاري Non Marchand :

يمثل الركيزة الثانية للاقتصاد غير الرسمي (**Economie Informelle**) الذي يغطي جميع البضائع

[1]) ibid. p12.

و خصوصا الخدمات التي لا تدخل في التبادل التجاري داخل السوق و التي أنتجت بعمل غير رسمي فهذه المنتجات إما أن تستهلك ذاتيا أو تستبدل بالمقايضة أو تحول بلا مقابل.فهذه البضائع والخدمات داخل هذا المجال غير التجاري هي متشابهة مع تلك التي تنتج في المجال التجاري.

و لكن طريقة الإنتاج والتوزيع داخل هذا المجال غير منظمة بطريقة اجتماعية و التوزيع يعتمد على نوع آ خر من التبادل غير الذي ينظم السوق الرسمي. ويأخذ الإنتاج غير الرسمي غير التجاري الأشكال التالية[1]:

- **الإنتاج المنزلي:** يمثل أول ركيزة للاقتصاد غير الرسمي غير التجاري وهو موجه للاستهلاك الداخلي للأسرة و جزء منه يدخر لإعادة بناء أ و صيانة السكن العائلي.
- **الإنتاج الجماعي:** يضم الإنتاج المحصل عليه من طرف العائلة في المناطق الريفية أين ينتشر التضامن (التويزة) التي بدأ ت تزول بتطور الريف نحو التحضر.
- **إ نتاج الجمعيات:** التي تكون رسمية و لكن لا توظف العمال الإجراء وتعتمد على العمل التطوعي.

5- منهج دراسات الاقتصاد غير الرسمي

إن الدراسات التي أقيمت حول الاقتصاد غير الرسمي اتجهت في تيارين أساسيين وهما:(تيار الثنائية والتيار الوظيفي).

5-1- تيار الثنائية:

ويعتمد على نمو الاقتصاد غير الرسمي ومدى أهميته في خلق مناصب الشغل وتحصيل العوائد.

ولتعريف هذا الاقتصاد فان هذا التيار يعتمد على إيجاد المعايير والخصائص التي تميزه منها الخصائص السابقة الذكر.واهم الأعمال التي تلت تمثلت في البحث و الاكتشاف لعدة مقاييس تحدد أهم الخصائص التي تميز الاقتصاد غير الرسمي لهذه النشاطات، أين كل باحث أراد التركيز على بعضها دون الأخر **(Le système de repérage)** . فحسب الأستاذ بنوة شعيب[2]:

فإن"**Hart** "اهتم بالطابع غير الرسمي لهذه النشاطات.بينما كان اهتمام "**Mazumdar** "حول الحماية الاجتماعية، أما" **Weeks** "فكان اهتمامه حول منافسة الأسواق.

ولتبيان مدى تنوع هذه المقاييس فإن **B.Lautier** قد قدم خصائص مركبة للقطاع غير الرسمي :

---

[1]) ibid, **p13.**

[2]) **BOUNOUA CHAIB : « une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde »,** *Les cahiers du CREAD, N°30 , 1992*, **p 91-107.**

- قيام هذا النشاط في وحدات صغيرة الحجم(أقل من خمس أو عشر عمال).
- غياب قانون رسمي ينظم هذا النشاط.
_ مشاركة أفراد العائلة في القيام بهذا النشاط.
_ أوقات وأيام القيام بهذا النشاط غير ثابتة.
_ مكان القيام بهذا النشاط غير ثابت مؤقت وحتى مخفي.
_ استعمال منعدم أو قليل للكهرباء.
_ نشاط لا يعرف نظام القروض.
_ البيع يكون مباشرة للمستهلك في غالب الأحيان.
_ غياب التجهيزات والآلات الحديثة.
_ غياب أي معلومات عن إنتاج هذه السلع.
_ إعداد وتحضير المواد أو السلع دون مراعاة القواعد الصحية.
_ أسعار السلع والخدمات منخفضة.
_ اللجوء للموارد المحلية.
_ سهولة ممارسة هذه النشاطات.
_ غياب أي قانون ينظم السوق.
_ إنتاجية ضعيفة.
_ غياب أي حماية اجتماعية.
_ الأجر المحصل عليه أقل من الأجر الأدنى.
_ عدم استقرار العوائد المحصل عليها
_ إعادة البيع لبعض السلع بعد إعادة إصلاحها أو صيانتها.

هذه الخصائص تبرز عدد هام من أنواع النشاطات غير الرسمية، ما لا يقل عن **200** نشاط.[1]

إن بعض المعايير غير متجانسة مع بعضها، فيمكن وجود بعضها دون الآخر وذلك حسب طبيعة النشاط، وحتى لو أن بعضها لا يعبر عن حقيقة هذا الاقتصاد غير الرسمي، الشيء الذي أدى إلى صعوبة وضع تعريف محدد له والأمر الذي أدى إلى بروز عدة تسميات تعنيه.

ويضيف الأستاذ بنوة شعيب في مقاله المشار إليه سابقا:"أن نشاطات الاقتصاد غير الرسمي تتمثل في: أداء الخدمات (خدمات شخصية وخدمات مادية)، وفي وحدات إنتاجية صغيرة، ويمكن تحديدها في تحويل

[1]) هذا العدد في إفريقيا حسب تقرير واقادوقو.

المواد والسلع المسترجعة بالإضافة إلى الاعمال الحرفية والتي تتطلب راس مال بسيط وتأهيل فني ومحل تجاري ثابت، وكذلك التجارة والنقل (تجارة التجزئة، وتشمل البائعين المتحولين والمقيمين، بالإضافة إلى نشاطات النقل غير المرخص المختلفة)[1].

ومن هنا فالتحليل الثنائي الذي يقسم هذا القطاع إلى نشاطات غير مهيكلة حديثة وأخرى تقليدية **(Traditionnelles- et non Structurés Modernes)**. وهو يهتم فقط بالنوع الأول دون الثاني. فالتحليل يتم برؤية رأسمالية لنشاطات تعتبر غير ذلك.

وقد برز تيار انتقد الرؤية الثنائية وهو التيار الوظيفي و هو لا يقدم الاقتصاد غير الرسمي كموضوع دراسة ولكن يبحث في دراسة العلاقة بين القطاع الرأسمالي الحديث ومختلف أنواع وأشكال الإنتاج التي تسايره ضمن إطار الاقتصاد العالمي الحديث. ومن ثم فالمقصود ليس هو تعريف القطاع غير الرسمي من خلال معاييره وإنما من العلاقة التي تربطه مع القطاع الحديث.

5-2- التيار الوظيفي:

فحسب الأستاذ بنوة شعيب دائما[2] فإن تحليل هذا التيار يرتكز على نقطتين:

ــ **الإنتاج التجاري البسيط :(La petite production marchande)**. وهو يمثل النشاطات شبه الرأسمالية والتي تخضع لعامل رأس المال.

بالنسبة ل **(Claude de Miras)** فإنه فرق بين المؤسسات و الوحدات التي تنتج فائض قيمة **(PlusValue)** وبين التي تنتج فقط قوة العمل، وأنه في إطار السيطرة على السوق والمنافسة فإن هناك وحدات قد تبقى وأخرى تحل. وبالتالي فهي تقوم بوظيفتها على حسب رأس المال المتوفر.

أما(**P. HUGON**) يعتبر هذه النشاطات الصغيرة كظاهرة أحدثها تطور الاقتصاد. إذ أنها تساعد في إعادة تشكيل الشبكة الاجتماعية وهي تواجد في موقع وسط بين الدولة و رأس المالي الحديث.

ــ **الهامشية(La marginalité)** :وهي تمثل الفئة التي تعيش على الهامش، تشمل قوة إنتاجية مخفية(احتياطية)الأشكال الكامنة (الخفية)، المستقرة أو المتغيرة من المجتمع عند **Marx** والمعبر عنها بأنها وظيفة عند كل من: **Mair, Freyssinet, Meillassoux** .. بالنسبة لنوع الإنتاج الرأسمالي. إن الفئة المهمشة تلعب دورا احتياطيا، تسمح بخلق توازن فيما يخص التشغيل والأجور داخل القطاع الرأسمالي الحديث.

[1]) **BOUNOUA CHAIB** :Op-cit , **p 91-107.**
[2]) ibid : **p 100-107.**

وهو غير ذلك لآخرين مثل **Quijano, Sigal**. بمعنى أن النازحين الجدد المرفوضين من طرف القطاع الرأسمالي لا يمكن اعتبارهم كاحتياطي يمكن أن يساهم في عملية تراكم رأس المال.

إن وجود شريحة من المجتمع مرفوضة ومقبولة في نفس الوقت. هذه الفئة الاحتياطية تصبح لها وظيفة بالنسبة لنمط الإنتاج الرأسمالي في حالة إعادة إنتاج القوة العاملة التي تتحملها الميئات غير الرأسمالية وهي القطاع غير الرأسمالي، المنزلي، الشبه الرأسمالي..

" في هذه الحالة يكون لهذه الوحدات دور وظيفي بالنسبة للقطاع الرأسمالي بحيث أنها تمنح بأقل تكلفة سلعا مأجورة في السوق الرأسمالي وتؤمن بصفة مؤقتة أو دائمة مناصب شغل".

6- الاقتصاد غير الرسمي عبر مختلف الأنظمة الاقتصادية:

وقد مر الاقتصاد غير الرسمي بمرحلتين في نظر المؤسسات الدولية وخصوصا المكتب الدولي للشغل "ولكي نفهم ونتعرف أكثر على الاقتصاد غير الرسمي عبر مختلف **FMI, BI**والبنك الدولي".

الأنظمة الاقتصادية نتطرق إلى ذكر موجز لتلك المراحل:

المرحلة الأولى في عمر الاقتصاد غير الرسمي (1971، 1985): أين بـرزت للوجود و تكونت إستراتيجيات جديدة للتنمية وضمان الحياة وإعطاء الفرصة للمؤسسات الصغيرة من أجل التحول إلى الاقتصاد الرسمي مشروع (**FMI**)في دول جنوب أمريكا وكولومبيا بالخصوص.

لم يستطع اقتصاد التنمية أو الخطط السنوية لعدة عقود أ ن يعتمد على الاقتصاد غير الرسمي كمرجع ولكن المشاكل الأساسـية التي كانت تطرح حتى منتصف السبعينات هي مشكل التصنيع والنزوح الريفي و الاندماج في التجارة الدولية وفي الأخير مشكل الديون، فلم يستعمل مصطلح **Informel** في الكتابات السابقة لا عند الانتروبولوجيين و لا عند السوسيولوجيين ولا كذلك عند الجغرافيين إلا سنة **1971** و لكن المشكل في حد ذاته كان متداولا في الخطاب الرسمي و حتى عند المتعاملين الاقتصاديين ويرجع الفضل في ابتكار المصطلح إلى المؤسسة الدولية " المكتب الدولي للشغل " **BIT**".[1]

المرحلة الثانية في عمر الاقتصاد غير الرسمي(1986 إلى 1994)

بداية من سنة **1986** و بعد الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم والكارثـة الاجتماعية التي نجمت عنها و استفحال اللاعدالة الاجتماعية فحل الاقتصاد غير الرسمي و أعتمد عليه لتغطية العجز الحاصل في التنمية و أعتمد كحل للمشاكل الاجتماعية الكثيرة و المستعصية.ومن ثم يمكن أن نصنف هذه المرحلة بأنها المرحلة التي لعب فيها الاقتصاد غير الرسمي دورا ومهمة اجتماعية.

I- الاقتصاد غير الرسمي(المتخفي) في الدول الرأسمالية المتقدمة: (Economie Soutérraine)[2]

إن الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة يبرز قبل كل شيء كوسيلة للتهرب من الضرائب المباشرة وغير المباشرة و التهرب من مقتطعات الضمان الاجتماعي.

فالاقتصاد غير الرسمي يتطفل على الاقتصاد الرسمي الذي يتكفل ويتحمل لوحده الأعباء المالية المتضاعفة لتوفير الخدمات الاجتماعية. ولكن الرغبة في التهرب الضريبي والتهرب من الاشتراك في الضمان

[1]) **B. LAUTIER** : Op-cit,p7.

[2])**ARCHAMBAULT. E,et GREFFE. X:** Op-cit, p 8-11.

الاجتماعي ليست وحدها العوامل التي تفسر الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة، و إلا لكانت الدول التي ترتفع فيها نسبة الضرائب والمقتطعات الاجتماعية مثل الدول الإسكندينافية **"Les pays Scandinaves"**، هي التي يتطور ويكثر فيها الاقتصاد غير الرسمي وهذا غير صحيح في الواقع.

فالاقتصاد غير الرسمي متنوع ومختلف للغاية فالمقاربات الوطنية والجهوية هي وثيقة الصلة بالموضوع، فدول أوروبا المتوسطية مثل: (أسبانيا وخصوصا إيطاليا) هي الدولتان اللتان يكثر بهما الاقتصاد غير الرسمي وهو معمم على جميع القطاعات مستفيدا من تسامح المجتمع التام وكذلك من بعض الاعتراف من طرف السلطات العمومية. و يظهر وكأن نوع من اللامركزية في الإنتاج الصناعي بدأت تتكون واستحدثت من ذلك مؤسسات إنتاجية صغيرة وكذلك قسم من اليد العاملة مصرح بها وقسم آخر يعمل بدون تصريح في أعمال منزلية. فالتكنولوجية المكتسبة و الآخذة في التطور والتــقدم كانت لها دورا أساسيا في انتشار وتوسع الأنشطة غير الرسمية بين العائلات وأصبح جزء من الإنتاج يصدر خارج العائلات بل حتى خارج الوطن. ويظهر أن الاقتصاد غير الرسمي يبــرز كوسيلة لتغيير قوانين سوق العمل. فهو يتلاءم مع العادات الثــقافية للعمال القرويين(المزارعين). فالاقتصاد المتخفي يتطفل على المصالح الإدارية أين ينتشر العمل الإضافي (**Le double Travail**).

ويتجلى ذلك في مختلف الدول الغربية: ففي الولايات المتحدة الأمريكية. تتطور المتاجرة غير الشرعية في المخدرات ومقايضة الخدمات.

وفي انجلترا يوجد العمل الإضافي (**Le double Travail**) **« Moonlighting »**.

و في البلدان الاسكندينافية(**Les pays Scandi nave**) التي تعتبر من الدول التي يقوى فيها الحس الاجتماعي يوجد بها مختلف عمليات التهرب الضريبي أين نلاحظ تطور المنظمات الشعبية الخيرية التي تعتمد على العمل التطوعي وهذا متواجد كذلك في كندا(**PIB**).

وفي ألمانيا(**Burgerintiativen**). وفي فرنسا يوجد العمل في الأسود الذي له علاقة متينة مع ا الهجرة السرية. ويمكن ملاحظة عدد كبير من نشاطات الاقتصاد غير الرسمي في الدول الغربية[1].

II -الاقتصاد الموازي في الدول الشرقية(المعسكر الاشتراكي) سابقا: Economie parallèle

يعرف الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول بالمقارنة مع الاقتصــاد الرسمي المختلف جذريا.(اقتصاد وطني مخطط يرتكز على المؤسسات العمومية الكبيرة (الصناعية، الإنتاجية، الخدماتية) أين تكون الأجور معممة. والإنتاج في هذا النظام يوجه خطوطها إلى وحدات إنتاج و وحدات استهلاك موحدة النمط.

[1])Ibid : **p 10.**

فالاقتصاد غير الرسمي يظهر كنشاط في جزء من الوقت المقتطع من الاقتصاد الرسمي فهو متطفل عليه وناتج عن(سرقة مواد أولية من المؤسسات العمومية، وسرقة من وقت العمل الرسمي) وتحويله للمصالح الشخصية إما في إنتاج يستغل للاستهلاك الشخصي أو يباع في السوق الموازي.

فالاقتصاد غير الرسمي يوجه عن طريق الطلب وينتج أساسا المواد الاستهلاكية المختلفة والخدمات الفردية. و(العمل الحر) هو المتبع والأجور في السوق الموازية هي أعلى منها في المجال الرسمي.

فمؤسسات القطاع غير الرسمي بقت للضرورة صغيرة الحجم لأنه لا يمكنها أن تحصل على تراكم لرأس المال. فالاقتصاد غير الرسمي لعدم شرعيته يكون في توسيع نشاطاته كنتيجة لمستوى الضغوطات التي تنتج في الاقتصاد الرسمي، وهذه الضغوطات تعتمد على رغبة السلطات العمومية في منع تلك النشاطات أو التسامح مع اقتصاد موازي يلعب دور مسكن ومعالج للأزمات الاقتصادية (في حالة ندرة بعض المواد الاستهلاكية والنقص الذي يحدث للبضائع والسلع).

III – الاقتصاد غير الرسمي(اللاشكلي) في دول العالم الثالث: Eco-informelle

إن الاقتصاد غير الرسمي يمثل الصفة الغالبة للإنتاج داخل هذه الدول ومستوى التطور والتقدم يقدر في الغالب بالمقارنة مع مستوى وثقل وقوة هذه النشاطات. ولكن يجب التفرقة والتمييز بين نوعين أوشكلين أساسيين يشكلان الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.

– أولا: الاقتصاد غير الرسمي في شكله البدائي[1]:

الإنتاج الفلاحي الذاتي والذي يمكن أن نظيف له الوسائل الذاتية للإنتاج (ملكية الأراضي الزراعية في المناطق الريفية) وهذه النشاطات الإنتاجية غير الرسمية هي في المحصلة نتيجة التمدد والتوسع المباشر للنشاطات المترلية، ويبقى الفصل بين هذين النشاطين ورسم الحدود بينهما صعب التحقيق. هذا الجانب من الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية يخص المناطق الريفية، والإنتاج الزراعي المعيشي.أين الجزء البسيط منه يتم تبادله في الغالب في شكل مقايضة بإنتاج آخر أو في شكل نقود وكل ذلك لا يمثل سوى جزء بسيط فقط من ذلك الإنتاج. والجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي الريفي " القوتي"**"Vivrière"** يفلت من التقييم النقدي.

– ثانيا: الاقتصاد غير الرسمي في شكل(نشاطات تقليدية): وهذه النشاطات التقليدية سواء كانت ذات طابع تجاري أو خدمات وكلها في سلم صغير من الإنتاجية. وهي في تكاثر مستمر في جميع المدن والأحياء القصديرية على أطراف المدن الكبيرة (الحديثة) فتكاثر النشاطات التقليدية هو مرتبط بالانفجار

---

[1]) ibid, **p. 8-11.**

الديموغرافي الكبير الذي تشهده الدول النامية والذي حول نقص التشغيل في الريف إلى بطالة دائمة ومفتوحة و لأن النزوح الريفي لليد العاملة أكبر مما يحتاجه سوق العمل في القطاع الرأسمالي الحديث. فالاقتصاد غير الرسمي يمتص جزء من هذه اليد العاملة النازحة والمتوفرة من تكاثر النشاطات الرأسمالية الضعيفة التوسع (المنحصرة) والتي تنجز في الغالب في المنزل "أعمال منزلية" والمواد المنتجة من طرف هذا القطاع غير المهيكل مثل(الألبسة، الأثاث والخدمات) هي كلها إما متممة لما ينتج في القطاع الحديث (الرسمي) أو منافسة لما ينتج في القطاع الرأسمالي الرسمي.

فالإنتاج غير الرسمي يمكنه أن يمسح بعض النقص والعجز في القطاع الحديث ويمنع بالتالي وقوع اضطرابات. وكذلك مثلا: فالقطاع الحديث ينتج السكنات الراقية الحديثة في المدن، والقطاع غير الرسمي ينتج البيوت القصديرية (بيوت الصفيح) في الأحياء الفقيرة في أطراف المدن الكبيرة.

كل هذه النشاطات تتطور وتنموا في غياب تام لكل الإلتزامات القانونية، وتتهرب من الإجراءات الحكومية القانونية. فهي في الغالب متسامحة معها من قبل السلطات العمومية لأنها تلطف وتخفف من الغليان الشعبي، وتمتص جزء من اليد العاملة وتخفف من بعض العجز والنقص في بعض المواد في السوق.

III -1 – خصوصيات الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم الثالث:

حسب التقديرات الجديدة فإن نسبة **39** % من الثروات المنتجة في البيرو في جنوب امريكا ،هي من ثمار النشاطات غير الرسمية (غير مصرح بها إداريا)[1]. وفي كثير من الأحيان تكون تقليدية، هذه الظاهرة الضخمة الموجودة في كثير من دول الجنوب هل هي مؤشر على نمو اختيار اجتماعي أو هو طريق آخر جيد نحو النمو.

إن الاقتصاد غير الرسمي لم ينْمُ في دول العالم الثالث مع الأزمة الاقتصادية التي ظهرت في الثمانينات. فالنشاطات الاقتصادية التقليدية الصغيرة والنشاطات التجارية الصغيرة والخدمات "السرية" وجدت في البلدان التي كانت مستعمرة قبل أن تنال استقلالها. ولكن هذه الظواهر لم تكن لها تسمية موحدة، وكانت تعتبر نشاطات غير دائمة. فلم يكن يعني هذا المفهوم "الاقتصاد اللاشكلي **Eco-informelle** " في الفترة الأولى من ظهوره سوى استراتيجية للحياة، وملجأ للبطالين والنصف أجراء بالنسبة للهيئات الوطنية والدولية فالهدف كان واضحا. فهذه النشاطات المتنوعة والأقل إنتاجية يمكن أن تمتص عن طريق تطبيق اقتصاد حديث ومنظم. وفي وقت قصير تحول هذا المفهوم والاعتقاد.

---

[1]) **B. LAUTIER : « L'économie informelle : solution ou problème ? »**,*Economie commerce et mondialisation : Revue N°04, 1997 .issn.N°1111.1998*,**p 169-177**.

وقبل كل شيء يجب الاهتمام بهذه الظاهرة(ضعف الإنتاجية وضعف المر دودية، التهرب الضريبي والجبائي وغياب الأمن الاجتماعي وظروف العمل يرثى لها).

فالاقتصاد غير الرسمي كان يعتبر ولعدة سنوات من بين الفضائل والمزايا في الدول النامية، فبفضله قد عمم التشغيل والمداخيل. وحل محل الدولة المفلسة وأصبح مكان انتشار التضامن الاجتماعي. ولكن المنعطف لم يدم إلا ثلاث أو أربع سنـوات من ضبط هذا المصطلح من وجهة إنسانية من طرف اليونيسيف نهاية **1986** والذي قدم في التقرير السنوي للبنك الدولي(**1990**)فكل الإدارات في العالم الثالث وهياكل التعاون الشمالية ومعظم الباحثين الجامعيين كانوا مجتمعين حول مناقشة هذا المفهوم في بداية التسعينات. واليوم السؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن للاقتصاد غير الرسمي أن يعتبر كما كان مفهوما من قبل؟ كعلامة للإنظمام المتزايد في الدول النامية. مع المخاطر الاجتماعية التي تستلزمها. أم هل يمكن أن يعتبر الاقتصاد غير الرسمي كحل أصلي أكتشف في الدول الفقيرة لحل مشاكلها في انعدام وجود التنمية؟

III – 2 – الحدود الغامضة للاشكلية (الاقتصاد غير الرسمي):

كما ذكرنا سابقا فإن مفهوم الاقتصاد(اللاشكلي) غير الرسمي ظهر في وصف اقتصاديات دول العالم الثالث في بداية السبعينات ورغم الحيوية والنشاط التي أعطيت للنقاش حول هذا الموضوع فإن تعريفه أصبح مشكلة حقيقية.

ما الذي نطلق عليه اقتصاد غير رسمي؟ ما هو محتوى وحدود هذه الظاهرة؟

نسجل أولا أنه يوجد عدة طرق للتسمية فمثلا : قام **J.C.Willard**[1] بإحصاء **26** طريقة وحالة التي تذهب من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي (الفائض) الذي يعتبر عند الكثير سلبي، بمعنى تحديد وتعيين الذي لم يكن معين من قبل وليس ذلك الذي كان معروفا في الاقتصاد الرسمي.

وبكيفية عامة يمكن الاتفاق على تسمية الاقتصاد غير الرسمي بمجموعة من المؤسسات والوحدات الإنتاجية في بلد ما. لا تأخذ بعين الاعتبار الإطار التنظيمي للنشاطات الاقتصادية.

بهذا التعريف تبرز للوجود أربعة أسئلة حسب ما ذهب إليه **Bruno LAUTIER** في مقاله السابق الذكر[2].

[1]) **J.C.WILLARD: « L'économie souterraine dans les comptes nationaux »** *Economie et statistique. N°226,1989.*

[2]) **B LAUTIER** : ibid., **P170-171.**

السؤال الأول: ما هو النظام المتبع في تحديد هذه الوحدات؟

فالمؤسسات الحرة أو العامل الحر بإستطاعته ملاحظة النظام الجبائي مثلا ولكن ليس لهم الحق في العمل.ففي أمريكا الجنوبية التجار الذين يبيعون في الطرقات كلهم بالتقريب مسجلون في البلديات وليسوا مصرحين لدى الضرائب. فاللاشكلية تهم كذلك النشاطات السرية(الخياطة وتصليح السيارات والعمل المترلي ككل) غير الشرعية التي تعمل في الخفاء مثل غيرها من النشاطات التي بطبيعتها تكون سرية مثل (السوق السوداء والتهريب والمتاجرة في المخدرات) وغير أنها (إجرامية).

السؤال الثاني: ما هي المقاييس الإحصائية

إن الأهمية الاقتصادية للنشاطات اللاشكلية من الصعب تقييمها وتحديدها بدقة. فالإحصاءات الوطنية مؤسسة في معظم الأوقات على سجلات إدارية، في هذه الحالة لا يمكن الاستدلال بالنقائص. لنفرض أننا نجري التحقيقات مباشرة. فصدق التصريحات مشكوك فيها. فالمقاربات الدولية تطرح عدة أنواع من المشاكل، ما دامت القوانين مختلفة من دولة إلى أخرى تجعلنا بالضرورة نلاحظ اختلافا في مدلولاتها.

في كثير من الدول نحاول أن نقيم القطاع غير الرسمي بمعايير أخرى غير معايير اللاشكلية، فنقرر أن نبدل الوحدات من مستوى أدنى إلى حد العتبة (عموما11 شخص) هذا الإجراء يحل الكثير من المشاكل الإحصائية ولكننا لإزاحة نشاطات أخرى من الإحصاءات يجب أن نطرد الوظائف المسماة (الحرة الليبرالية) في وضوح عصري و قانوني. ولكن نسلم باحتوائها للمؤسسات الصغيرة المنتجة للوجيسيال **Logiciels** في البرازيل كما في الفيليبين، الهند، فعدم دقة المفهوم تبقى كبيرة.

السؤال الثالث: الخلط الموجود بين العمال غير الرسميين والمؤسسات غير الشرعية فأجر العامل الرسمي في مؤسسة شرعية يمكن أن لا يكن مصرح به إلا جزئيا. مثلا في ورشة للبناء في شمال شرق البرازيل المؤسسات هناك في أحسن الأحوال لا تصرح إلا بالأجر القاعدي الذي يسمح للعمال الأجراء من الاستفادة من الدخول إلى الضمان الاجتماعي كحد أدنى. ويصرفون لهم التعويضات والساعات الإضافية بدون التصريح بها لدى مصالح الضرائب وهذا ما نسجله كذلك عندنا في الجزائر عند المقاولات الخاصة. وفي الدول النامية كثير من التدابير المترلية في التجمعات السكنية تظم مصادر للدخل الرسمي وغير الرسمي. ويمكن بالعكس أن يصير أنه في المؤسسات الصغيرة غير الرسمية نجدها تحترم عدة عناصر من قوانين العمل والحقوق الاجتماعية (الحد الأدنى من الأجور وعدد ساعات العمل وبالخصوص العطلة السنوية المدفوعة الأجرة)[1].

[1]) ibid : **p171-173.**

السؤال الرابع: هل يمكن اعتبار كلمة "لاشكلي أو غير شرعي"**Informel**"فيها نوع من المخادعة؟ فالاقتصاد غير الرسمي لا يتراجع أو ينخفض من غياب الهيئة أو الشكل أو البناء فهو منظم حسب القوانين الاجتماعية (علاقات القرابة والأثنية والتضامن والعنف). فكل نمط من هذه الأنماط له قوانينه وعقوباته ومراتبه. ونجد أنفسنا أمام وضعية نادرة في العلوم الاجتماعية. أمام مفهوم و تعريف وتسمية لا يوجد أي إجماع حولها. ويلغي كل المفاهيم المتزاحمة ويجمع بذلك البحوث المتعارضة. فالأسلوب الفكري وفائدة الخبراء نحتاج إليها كثيرا، فاستعمال المفاهيم هي ضرورية و واجبة لتمويل الأبحاث. فبعد مرور عشرين سنة من استعمال كلمة غير الرسمي كل واحد ينتهي إلى اعتقاد بأن لها معنى معين.

III – 3- المهام الجديدة للاقتصاد غير الرسمي:

حتى سنتي [1986-1987] عرفت بوضع القانون الأساسي للاقتصاد غير الرسمي والذي عرف تغيير جذري، فتقييمه لا يرتكز على النجاحات التي تقاس فعليا، فسياسات الاعتماد على قطاع الاقتصاد غير الرسمي في سنوات **75و85** قد أعطت نتائج قليلة. في أحسن الحالات فإن مناصب الشغل المحققة لا تتجاوز **20%**أو حتى **25%** في السنة في بلدان كرلومبيا، والذي يحتفظ بالرقم القياسي في الاستفادة من نشاطات الاقتصاد غير الرسمي. إذا و من هنا بدأ التغيير في الأفكار التي تبرز الاقتصاد غير الرسمي كعامل للتنمية دوره الجديد هذا والذي منح له بكيفيات ثلاث مختلفة: فالمركز الذي اختير له من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالخصوص (**FMI**).[1]

قام في مرحلة أولى بالتأكد من أن الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يعوض الاقتصاد الرسمي، بمعنى تأصيل الوظائف التي ضيعت في الصناعات الرسمية المرتبة على السياسات السابقة.

وفي المرحلة الثانية: الدور الاجتماعي للاقتصاد غير الرسمي هو الذي كان يأخذ في عين الاعتبار

فمنذ سنة **1991** أعلنت الحرب على الفقر وضده. وكان الهدف الأول بالنسبة للبنك الدولي هو ترقية الاقتصاد غير الرسمي. وقد أخذ مكانة مركزية وأصبح الآلية السياسية لتعميم التشغيل والمداخيل وفي التكوين المهني والحماية الاجتماعية في سياق انهيار نظام الحماية الاجتماعية، فالفكرة لم تعد في ترقية المؤسسات الصغيرة الديناميكية ولكن تكمن في المحافظة على حياة الناس وضمان استمرار التماسك والترابط بين الوحدات العائلية المرنة والمتضامنة والمتكررة. فالتنمية ليست هي في بعث المشاريع الاستثمارية والصناعية الكبيرة ولكن جعل كل إنسان مقاول صغير أو حر في وضعية يثمن فيها نشاطاته.

---

[1]) ibid : **p174.**

بعض التحليلات لليبراليين الجدد تقترح نظرية جديدة للتنمية بواسطة الاقتصاد غير الرسمي كما هو الحال بالنسبة ل "Hermando de Soto" وهو اقتصادي بيرو في أصبح مستشار لفجي موري وكان تفكيره كالآتي[1]: إذا كان أصحاب النشاطات الموازية غير الرسمية قد اختاروا هذه النشاطات فذلك راجع إلى حساب امتياز التكلفة. فالعدد المفرط للقواعد المتبعة والتباطؤ البيروقراطي والعدد المفرط في الأعباء المترتبة عن الضرائب والرسوم، كلها تعني أن العمل في الرسمي يكلف غاليا جدا.

وبالطبع فإن غير الشرعي له نوع من التكاليف القليلة التي لا تضم تكاليف أخرى مثل : الإشهار و قروض البنوك والتراعات المحتملة في المحاكم التجارية وتكلفة الاختلاسات وإعاقة الإنتاجية المترتبة عليها من تكاليف ولكن في كل الأحوال فإن غير الرسمي و في أعلى حساباته أقل تكلفة من الاقتصاد الرسمي. فمن المعقول إذا أن يكون اختيار المقاولين الصغار في البيرو هذا النشاط غير الشرعي. فالاقتصاد غير الرسمي يعيد تكوين نفسه ما دامت الأعباء الاجتماعية و الجبائية تؤجل في عدد محدود من المؤسسات الرسمية. فارتفاع نسبة المقتطعات في الاشتراكات والضرائب تركتها تنحرف شيئا فشيئا عن مقاصدها فحسب"Hermando de Soto " لا يوجد هناك إلا دواء مختصر الليبرالية. في تغيير الحقوق ومضاعفتها وتبديل المراقبة القضائية وإقامة النظام في مرحلة أولى وتخفيض الأعباء الضريبية والاشتراكات الاجتماعية. فالاقتصاد غير الرسمي يحرر من القيود الإدارية، وفي الأخير استغلال الفرصة لوجود الأدوات التي تسهل القوانين، ويمكنها إذا من أن تنمي وتغذي كل المجتمع.

- وفي الأخير هناك تحليل ثالث للاقتصاد غير الرسمي يقوم على انتقاد مفهوم التنمية فمثلا عند: (Serge Latouche)[2] بالنسبة لهذا التحليل فالاقتصاد غير الرسمي يطبق بطريقة مختارة من طرف مجتمعات العالم الثالث في مقابل الطرق المقترحة من قبل بلدان الشمال. فمن وراء فلكلور الاسترجاع المتفنن يجب أن نرى بالفعل الاختيار المجتمعي. اختيار القيم الاجتماعية في مقابل القيم الفردية (individualism) الآتية من الشمال ورفض للصناعة القائمة على تحقيق فوائد للبنوك والمصدرين في الدول المتقدمة ورفض كذلك لنوع من النظام والمراقبة السياسية والتي جاءت مع الاستعمار والمحافظة على مؤشر لفرض التنمية والذي يلتصق أخيرا بثقافة جديدة هي في طور الحركة والنشاط. فالاقتصاد غير الرسمي هو الذي يوضح بصورة جلية مزية وفائدة وأهمية الاقتصاد الرسمي للمجتمع حسب" K. Polanyi" فحتمية الاقتصاد ومحاولة فرضه ما هو إلا فنتازية الغرب.

---

[1]) **HERMANDO DESOTO : L'autre sentier, La révolution informelle dans le tiers monde ,** *La Découverte, 1994* ,PP.

[2]) **SERGE LATOUCHE : La Planète des naufragés, essai sur l'après- développement ,** *La découverte, 1991*,**P50.**

وبالتأكيد فإن الاقتصاد غير الرسمي يمر بعلاقات السوق التجارية. ولكن باحتيال أسس لعلاقات تجارية آلية لأجل إعادة الإنتاج طبقا لقواعد الغرب الخاصة. ويستطيع أن يهب أو يمنع التضامن للشبكات التي أقامها ونظمها. وهذا لا يعني في جميع الأحوال نوع من القانون " فمنطق الهبة يشمل كذلك التطبيقات المالية للثأر وللتضحية مع مركب عنف الإكراه واللاعدالة".

« La logique du don comprend aussi des pratiques vindicatoires, sacrificielles avec leur cortège de violences de contraintes et d'injustices »[1].

ولكن الاقتصاد غير الرسمي يبرز المظاهر الخاصة لممثلي الدول النامية ويبرز تصديهم ومدى مقاومتهم رغم ما يظهرون به من ضعف أمام حكم البضائع.

هذه التحليلات الثلاث للاقتصاد غير الرسمي وإن كانت تختلف في الجوهر وفي المحتوى لكنها رغم ذلك هي متفقة على اعتبار اللاشكلية(**L'informalité**) كطريقة للتنمية و لا تعتبر مشكلا من المشاكل الاقتصادية وبهذا المفهوم يمكن أن توجه العديد من الانتقادات لهذه التحليلات.

وأول هذه الانتقادات بصفة عامة أن هذه الأبحاث تناست محددات الاقتصاد الكلي للاقتصاد غير الرسمي، فالمداخيل التي يوزعها هذا الأخير ليست مستقلة عن تلك التي يوزعها الاقتصاد الرسمي، فالطلب الموجه للقطاع غير الرسمي هو واقع في مكان ضيق ومحدد بتطور التشغيل والأجور في القطاع الرسمي. وفي الواقع فإن العديد من الحرف الصغيرة وجزء كبير من التجارة في السوق الموازي لا يمكن أن تقارنها إلا نخبة(حلوى،قاطو) توزع على مجموعة من الناس فلا تكفيهم.

بل هو أقل من ذلك فهو مثل القطعة الصغيرة تقسم إلى عدد كبير من الحقوق. فالأزمة تزيد من فقر الناس الذين يمثلون الاقتصاد غير الرسمي وليس أولائك الذين يمثلون الاقتصاد الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأبحاث الثلاثة تهمل مشكل أساسي ألا وهو (حواجز الدخول) أو المرور إلى الاقتصاد غير الرسمي، فلا يصبح بالفعل رجل أعمال صغير أو عامل مستقل بدون شرط مسبق فالانتماء إلى الأثنية أو طائفة مهنية تشكل تجمع لعصابة أو مالكين لرأس المال أو النفوذ فسياسة التحكم والمراقبة هي التي شددت الحواجز فقلصت إمكانية التوفير للمتاجرين الرسميين فأنشئوا مشاريع في الاقتصاد غير الرسمي فالأزمة عززت طريقة التفاهم و الضبط فتكوين التعاونيات المسلحة من أجل منع دخول المنافسين إلى السوق أين يوجد منظفي الأحذية وصغار التجار أو الحمالين لا يتجاوزون إلى السوق الموازي إلا أولائك الذين ينحدرون من القطاعات الأكثر فقرا (التجارة الصغيرة والحرف الخدماتية البسيطة).

---

[1]) **SERGE LATOUCHE : « Marché et marchés »**, *cahiers des sciences humaines, ORSTOM, vol. N°1-2 Marché et développement, 1994*, **P51**.

إن المنتسبين للقطاع غير الشرعي يتصرفون كأنه يوجد طريقتين للتمثل مختلفين، طريقة تمثل رسمية وأخرى غير رسمية. ولكن هشاشة التشغيل الرسمي ،والعوائق التي تمنع الدخول إلي التشغيل غير الرسمي كلها عوامل تجعلنا لا نفرق تماما بين السكان. فمعظم الشباب الذين هم في سن الثلاثين من عمرهم في بلدان العالم الثالث وفي أمريكا اللاتينية بالخصوص وأغلبية شباب أفريقيا هم في دوران مستمر بين العمل الرسمي والعمل غير الرسمي ولكن في أسفل سلم الأسعار لكلا النوعين من التشغيل . والسؤال المطروح :

هل يوجد شعور معاكس لقوة دفع أو خلق هذا التشغيل غير الرسمي؟

فعند المحافضين والإتحادات النقابية في مجال التشغيل الرسمي إذا كان نفس الأشخاص هم الذين يشتغلون في القطاع الرسمي و اللارسمي لا يوجد ذلك الشعور.

ومن جهة أخرى فالنقاشات عموما التي تدور حول الاقتصاد غير الرسمي والتي تعتبر أن هذا القطاع لا يحتوي إلا على رجال الأعمال الصغار (صغار التجار المتجولين والشباب الذين تناوبون من مأجورين إلى غير مأجورين)[1]. فليس هناك بالضرورة نفس الأرباح مثل رجال الأعمال الصغار. فلا يجب أن ننخدع بمجرد أن نمنح لهؤلاء المصادقة على نشاطاتهم وعلى القروض التي تمنح لهم حتى نجد الحل النهائي للمشاكل الاجتماعية في العالم الثالث.

وفي الجانب الرابع ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي بأنه المكان الذي ينتشر فيه التضامن بين الجاليات والعائلات الذين يواجهون مقاومة ضد الأزمة و الاقتصاد غير الرسمي يصبح في تناقص في مقابل منطقه الخاص بتعويض و ملأ الفراغ الذي تركه الاقتصاد الرسمي المتأزم. وفي الأخير أصبح واضحا أن هذه التحليلات التي أبعدت المسألة المتعلقة بالدولة والقانون. فإذا قيمنا الاقتصاد غير الرسمي وأعطيناه مركزا واهتماما فإننا نطرح مسألة سيادة الدولة في سياق الكلام عن عدم احترام القانون.

فالمسألة عند الأنظمة النامية لا تتحدد في قضية منح الحريات الفردية والجماعية. فترقية الاقتصاد غير الرسمي على أساس تقليص دور الدولة يطرح إشكالية. فهي عاجزة عن حماية وإصلاح أجهزتها ومتخلية عن وظيفتها في توفير الغذاء للمواطنين.

وهل يوجد معنى لتقييم نظام (الاقتصاد غير الرسمي)؟ ولنؤكد هذا وجب على الاقتصاد غير الرسمي أن يتصرف باستقلالية حقيقية عن الاقتصاد الرسمي.

---

[1]) **B. LAUTIER :** Op-cit, **P175-176.**

7- أسباب ظهور النشاطات غير الرسمية في القطاع غير الرسمي.

إن مكانة الدولة بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي تشكل صلب الموضوع فغياب المقاييس الشكلية "**la forme**"التي من المفروض أن الدولة تحرص علي فرضها و تطبيقها. فلماذا لا تفرض الدولة احترام هذه المقاييس ؟

- سواء ما تعلق بالتنظيم الداخلي للنشطات الاقتصادية:
  1. احترام المعايير الخاصة بالمنتوج.
  2. احترام قانون العمل.
  3. احترام المحاسبة العادية.
- أو بوضوح و ظهور النشاطات (التسجيل في مختلف السجلات)
- أو مشاركاتها في الاقتطاعات الاجتماعية (ضرائب، رسوم، اشتراكات في الضمان الاجتماعي)

فهناك عدة تفسيرات للإجابة على هذه الأسئلة.

فالبعض يعتبرها راجعة لضعف المراقبة أو عدم استطاعة المراقبة للدولة علي تأدية مهامها فالدولة الوطنية الحديثة فشلت في مراقبة جميع أقاليمها أو لان إدارتها يمكنها أن تكون غير كافية لا من حيث العدد أو العدة و الكيفية[1].

و البعض الآخر المتحرر له نظرة معاكسة يقول أن تدخل الدولة الكبير في تسير الاقتصاد بفرض الرسوم و الضرائب يجعل هذه الضغوطات تؤثر في بعض المتعاملين الاقتصاديين وتجعلهم يلجئون إلى الاقتصاد غير الرسمي.

و النظرة الثالثة تفرض تعميم الدولة لرقابتها و سلطتها و تطرح مشكلة الوظيفة التي تلعبها الدولة بين التساهل مع النشاطات غير الرسمية و النشاطات اللاشرعية و هذا يدفعنا للبحث عن الحدود الموجودة بين هذين النشاطين خاصة الأخير (التزوير، الترابندو، التهريب و الرشوة).

7 -1- المقدرة غير الكافية للدولة في المراقبة:

هذه الصفة نجدها في معظم الدول الحديثة العهد بالاستقلال و ذات المساحات الشاسعة ولها عدة جماعات مسلحة (حروب أهلية) فمن السهل أن نفسر ارتفاع مستوى الاقتصاد غير الرسمي بها مثل انقولا و المزمبيق، نيكاراغوا) .

[1]) **BRU NO .LAUTIER : L'économie informelle dans le tiers monde**, *LA DECOVERTE, Paris1994,* **p100 .**

و من ثم نستطيع أن نضيف إلى هذه العوامل عامل ضعف نسبة العمال المؤهلين أو عدم وجود القوانين المفصلة التي تضبط النشاطات الاقتصادية.

إن ضعف مقدرة الدولة على المراقبة فوق حدودها في غالب الأحيان ليس من المعطيات ذات الأولوية (إلا في حالة الحروب الأهلية) أين يضبط الاقتصاد غير الرسمي(اللاشكلي).

فهذا لا يعني بالضرورة أن تخلي الدولة و تراجعها عن مراقبة الاقتصاد غير الرسمي هو استراتيجية الحرية الاقتصادية المرتكزة علي التسامح.

ففي الغالب الدولة ليس باستطاعتها أن تضمن القيام بواجبها في التشغيل و الخدمات الاجتماعية فالدولة هنا ما عليها إلا أن تتسامح مع **informel** فبتطور الاقتصاد غير الرسمي.

وضعف إمكانية الدولة في المراقبة كسبب رئيسي في ظهور و تطور الاقتصاد غير الرسمي. والمراقبة ليست خاصة بالنظام العام (حماية الإقليم) بل المراقبة الجبائية . فهناك عجز مؤسساتي في مراقبة بعض الأنشطة الاقتصادية.

2-7 – إفراط القوانين كسبب في بروز الاقتصاد غير الرسمي:

Hernando de Soto يشرح هذه الفرضية في مؤلفه حيث يقول[1] : إن الاقتصاد غير الرسمي هو قبل كل شيء جواب علي الضغط المفرط للدولة لا فيما يخص الضرائب و لكن بالخصوص فيما يتعلق بالإجراءات البيروقراطية, فالقانون أصبح هو المنسر الجيد للاقتصاد غير الرسمي(**Economie Informelle**) وكتب يقول: (ففريق **de Soto** تظاهر بإنشاء مؤسسة للبناء بطريقة رسمية و انطلق في إتمام الإجراءات، فتشابك البيروقراطية غطى عدة مشاكل و خصوصا الوقت الذي ستغرقه الخطوات لتتم الملف فمثلا (**10** اشهر) حتى نستطيع أن نبدأ في مشروع مؤسسة صناعية صغيرة).

26 شهرا لكي تحصل علي رخصة لاستغلال خط نقل حضري) و في الوقت نفسه تضاف لها تكاليف (في الغالب رشوة حتى تسرع في الإجراءات) فردة الفعل للعمال الأحرار أو لرجال الأعمال الصغار و باعتبار الرشاد " **Homo économie** " بتفضيل اللاشرعية و تعميمها، فيبدأ هؤلاء في حساب تكاليف التشكيل في الاقتصاد الرسمي: وقت الانتظار و مصاريف الإدارية و إذا أصبحت المؤسسة رسمية و مرخصة، تأتي دفع الضرائب الرسوم و الأعباء الاجتماعية و خصوصا الأعباء المترتبة علي البيروقراطية (ثلاثة مرات و نصف اكبر من تكاليف الضرائب) و التكاليف المترتبة علي احترام قانون تنظيم العمل.

رغم أن الإقتصادغير الرسمي (**Economie Informelle**)له كذلك تكاليف أخرى مثل :

---

[1])H. DESOTO : L'Autre Sentier. La révolution informelle, La Découverte , *Paris,1994*, pp.

- ☒ عدم إمكانية الحصول على قروض بنكية
- ☒ عدم إمكانية الدخول للإشهار .
- ☒ عدم الدخول في المناقصات العمومي.
- ☒ تكاليف الرشوة.
- ☒ عدم إمكانية الدخول في شبكات الأمن.
- ☒ عدم الحصول على تخفيض **TVA**.

فطالب العمل يختار بعد حساب التكاليف و مقارنتها للانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي **Economie Informelle** لأنه أقل تكاليف بالطبع.

7 -3- تسامح الدولة في مراقبة الإقتصاد غير الرسمي(Economie Informelle)

إذا وجدنا أن الثلث أو ¾ من المشتغلين بالنشاطات الحضرية في بلد مالا يعبئون وليسوا مقتنعين بالواجبات القانونية أو الجبائية هذا يترجم إلى أن هناك مؤشر على ضعف الدولة أو السلطة التي لا تستطيع فرض سلطتها في مراقبة النشاطات الاقتصادية, فالعلاقة مع الإقتصاد غير الرسمي أصبح موديل للحكم.

الدولة تتسامح مع الإقتصاد غير الرسمي لأسباب مختلفة حتى تستبدل الإخفاق السياسي بالفعالية الاقتصادية, قبل كل شيء فإن اللاعدالة الاجتماعية أصبحت في موقع آيل إلى الزوال هذا ما نتج عنه حرية و بروز الفردانية " **l'individualisme** " في هيئة موائمة لدوام مشكل المواطنة[1] و الزبانية للسلطة، فمثلا : البائع على الرصيف يجد نفسه دائما في مساومة لكي يبقى في مكانه بتقديم الرشوة إلى الشرطة أو مراقب الضرائب و كذلك يساوم على الدخول في شبكة العلا قات مع السلطات المحلية (رئيس البلدية ، أصحاب نفوذ، مافيا ، أحزاب سياسية) فالنشاطات غير الرسمية لها فائدة مزدوجة بالنسبة لسياسة الدولة في الدول النامية. من جهة تتسامح معه من أجل التخفيف من الأعباء الاجتماعية و عجزها عن توفير الإعانات الاجتماعية وتوفير موارد للسكان و بالمقابل يمكنها أن تقوم بحملات ضد هذه النشـــاطات بدعم من اللولبـــيات التي تضغط علـــى السلطة وداخلة في سياستها وهذه اللولبيات

---

[1]) **B. LAUTIER**: Op-cit, **p105**.

تكون معرضة للمنافسة من طرف القطاع غير الرسمي فتضغط على السلطة من أجل إيقاف و مسح النشاطات غير الرسمية (الموازية) فمثلا :

دولة موريتانيا قامت بطرد التجار السنغاليين بدعوى الهجرة السرية غير قانونية كما كنست دولة نيجريا التجار الغانيين فهاتين الدولتين لم تقم بهذا العمل لأنها فجأة وجدت هؤلاء التجار غير مقيمين بصفة شرعية، بل لأنها تعرضت لضغوطات التجار المحليين الممارسين لنشاطهم في إ طار قانوني والذين تعرضوا إلى منافسة هؤلاء التجار المهاجرين غير الشرعيين وأصبحت تجارتهم مهددة بالكساد مما يحملهم خسائر فادحة وكذلك من جهة أخرى يريدون إبقاء السوق محتكرا لهم .

الفصل الثاني

التهريب و السوق غير الرسمي(الموازي)

1– الاقتصاد غير الرسمي والإجرام.

2– موقع التهريب في الاقتصاد غير الرسمي.

3– الدور الاجتماعي للاقتصاد غير الرسمي.

4–التهريب والجريمة

5– أثر التهريب على الاقتصاد الجزائري

6 – قياس حجم العمل في اللاشرعي.

7– المقاربات السابقة حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

1- الاقتصاد غير الرسمي والإجرام.

1-1- اللا شرعية و الإجرام

إن النشاطات الموصوفة بالجرائم الاقتصادية (التزوير و الرشوة و المتاجرة في المخدرات) تظهر وكأنها مبعدة عن حقل النشاطات غير الرسمية على الأقل في الدراسات و الاهتمامات التي تبديها المؤسسات الدولية أو الوطنية. فهذه الحالة خطيرة، لأنهم ينطلقون من كون أن المشكلة هي على العموم في أن دراسة الاقتصاد غير الرسمي تعتمد على مشكل العمالة و الموارد المالية (الدخل)للطبقة الاجتماعية التي تعاني من الفقر. وفي الحقيقة أن نفس هذه الطبقة هي في علاقة وطيدة مع النشاطات الإجرامية مثل (الدعارة و المخدرات و التزوير) فمجال الاقتصاد غير الرسمي هو أيضا مجال للنشاط الإجرامي المحضور قضائيا،و هذه النشاطات الإجرامية تعتبر كموضوع للتحليل من قبل القانونيين والاجتماعيين و الاقتصاديين فإقصاء النشاطات الإجرامية من الاقتصاد غير الرسمي لم يكن سديد ولو في جانب واحد مثل: توفير الوظائف و الموارد للطبقة الفقيرة، فالنشاطات الإجرامية تلعب دورا هاما في هذه الطبقة كالدعارة و إنتاج أوراق الكوكا في البيرو.

و هذا لا يقتصر على المخدرات و كذلك فيما يتعلق بالتهريب للسلع و البضائع عبر الحدود خصوصا عندما لا تعكس قيمة العملة, قيمة القدرة الشرائية في بلد ما، أما في ما يخص الرشوة فالاقتصاديون الأحرار(**Les économistes libéraux**) يقدمون لها تبريرات و هو أن الرشوة تعطي مرونة للبيروقراطية فهذا موقف لا أخلاقي و لا قانوني، إن المعطيات الإحصائية الدقيقة المتعلقة بقطع الطريق أمام النشاطات الإجرامية و علاقتها بالعمل و الموارد هي منعدمة الوجود و هذا لا يبرر إقصائها من حقل الاقتصاد غير الرسمي[1].

1-2- الاقتصاد غير الرسمي و المواطنة:

هل يعتبر المشتغلين في الاقتصاد غير الرسمي، مثل المهربون و البائعون المتجولون و أصحاب المؤسسات الصغيرة و تجار المخدرات مواطنون ؟ بمعنى آخر هل يتصفون بالمواطنة وهم يقومون بهذه النشاطات الإجرامية (بنظر القانون)؟

الإجابة: هذا الشيء غير طبيعي إذا أخذنا بالمفهوم القانوني للمواطنة، فوجود القوانين المدنية و السياسية تسمح و تكفي لإعطاء الإجابة بنعم، و لكن لا يمكن أن تنزل المواطنة إلى هذا المستوى، فمن

[1]) **ARCHAMBAULT et X. GREFFE : Les économies non officielles,** *Paris, La découverte, 1984*, **p240.**

جهة تطور الحقوق الاجتماعية المتعلقة بتعميم الدخل على المواطنين هي التي تكون المواطنة بالنسبة لبعض الكتاب، وكذلك الاقتصاد غير الرسمي له الصفة نفسه فهو كذلك يعمم الدخل على المواطنين.

ومن جهة أخرى كونك مواطن يعني أنه يوجد عنصر مكون للقانون الأساسي للمواطنة موضوع من طرف المجتمع و متعارف عليه و يعتمد على:

- ☒ توفير عمل مأجور.
- ☒ حصول على الملكية العقارية بالإضافة إلى المقدرة على المشاركة في المعارك السياسية.

و لكن الاقتصاد غير الرسمي و ممثلية لا يوجد لهم كل هذه الحقوق رغم وجود القانون الأساسي الاجتماعي المتعارف عليه كذلك.

الخلاصة: أن الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية يلعب دور المرآة بالنسبة للدول الصناعية فهو يعكس صورة يمكن أن نشير إلى الصورة الهزلية للتخلف و لكنها قد تحذرنا إلى ما يخبئه المستقبل و هذا راجع لعدة أسباب.

2- موقع التهريب في الاقتصاد غير الرسمي.

2-1-السوق غير الرسمي(الموازي).

إن معظم الباحثين أقروا بالدور الهام الذي تلعبه النشاطات غير الرسمية داخل إطار السوق خاصة في الدول النامية، حيث هناك تحول نحو الطلب من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي. أين نجد أن العائلات تمثل الطلب الأساسي.

وذلك نتيجة للأسعار المنخفضة للسلع داخل هذا القطاع مقارنة مع القطاع الحديث. وهذا موازاة مع انخفاض العوائد العائلية. فالقطاع غير الرسمي يعمل على تلبية الطلبات التي لا يتمكن القطاع الرسمي من تلبيتها. كما نجد أن نظام تكوين الأسعار يتميز بعملية المساومة **(Marchandage)** وتوازن العرض والطلب بالإضافة إلى المرونة مقارنة مع أسعار القطاع الحديث(**La flexibilité à la différence du secteur moderne qui cherche à maintenir son taux de marge).**

إذا كان البعض وعلى رأسهم **Akerlof 1970**[1]. يحد من دور القطاع غير الرسمي ويجعله ظرفي فقط

---

[1]) Le model d'Akerlof que l'on associe l'apparition de la notion de «sélection adverse » dans un marché à produits hétérogènes avec asymétrie d'informations entre vendeurs et acheteurs. A ce niveau les détenteurs de produits de meilleure qualité décideront de ce retirer du marché laissant la place aux vendeurs des produits de moindre qualité et cela peut ce produire successivement pour tous les niveaux de produits et entraîner l'effondrement du marché, ceci s'apparente à la loi de GRESHAM, ou la baisse de la demande conduit à l'annulation du marché». J.B.Boyabe : « Marché informel », *une lecture critique du modèle d'Akarlof, revue:Tiers monde. Vol 40, N°157(1999)*, **p 169-186.**

بحيث أنه مع مرور فترة من الزمن سينعدم السوق غير الرسمي نتيجة نقص الطلب.

يعتبر السوق غير الرسمي (في الدول النامية) عند هذا الخبير محل منافسة ومعرض لكل أنواع الغش وعدم الاستقامة بشكل واسع النطاق.

ولكن لماذا لم ينعدم أو يختفي السوق غير الرسمي ؟

إن البعض الآخر من الباحثين وعلى رأسهم **Boyabe** الذي يعتبر أن المجتمع المؤسس على مفهوم الجماعة (في دول العالم الثالث) المبني على القواعد والواجبات والحقوق. والتي تعتبر المحرك الأساسي للعلاقات غير الرسمية والتي تعمل على قهر كل سلوك قد يخل بالآداب والنظام العام (كالغش مثلا).

فالسوق من جهة والتنظيم الاجتماعي من جهة ثانية **Institution social , Communauté famille** هما مؤسستان تتميزان بالطابع القيادي (**Gouvernance**) وتشملان على متغيرات تؤثر على أشكال التعامل في المؤسستين.

وبعيدا عن أنواع الردع فإن هذا التنظيم يرتكز أيضا على مفهوم" التضامن " الذي ينشأ من التبادل والتعاون اليومي.الشيء الذي يحد من السلوكات السلبية ويضمن الثقة وحسن سير عملية التبادل بأقل التكاليف. هذه الثقة الناتجة عن الخاصية التكرارية لعلاقات التبادل والتي تجعل من الفرد يسلك سلوكا رشيدا **(L'honnêteté) « limiter également les coût de recherche »**

وإذا كان عامل النوعية والجودة عند **Akarlof**. وهو العامل المهم في تراجع الطلب، إلا أن ذلك لا يمثل الاعتبار الأساسي لأن هناك بدائل السلع، كما أن اختيارات الأفراد قد تقاس على اختيارات الآخرين. فحسب **Arrow 1977** كل واحد يأخذ بعين الاعتبار الشخص الآخر داخل السوق غير الرسمي، إلا أن المحيط الاجتماعي يؤثر على السلوك الاقتصادي ويتبلور ذلك في الحصول على امتيازات خلال التبادل(من جانب العرض والطلب).

إن المحيط الاجتماعي من أهم العوامل التي تؤثر في اختيارات الأفراد وبالتالي بين السعر والكمية **(Pris et qualité)** إن تنوع جودة السلع أمر يرجع فعلا لخاصية هذه السلع ولكن من جهة ثانية لمكانتهم في دالة استهلاك الفرد، بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصة بالسوق.

« Confiance, relations sociales et éléments de flexibilité qui interviennent dans la conclusion d'une transaction : conditions de paiement, service après vent... qui sont de nature à attirer une demande »[1].

---

[1])ibid. **P169-186.**

من كل ما سبق يمكن فهم كيف أن القطاع غير الرسمي ورغم الصعوبات التي تعوق وجوده واختلاف مستويات جودة السلع والخدمات التي يعرضها، استطاع أن يفرض بقائه أمام القطاع الرسمي و عليه يمكن الاستنتاج أن:

ـ استبدال القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي يبقى محدودا في مرحلة النمو بالنسبة للدول النامة.

ـ القطاع غير الرسمي يعمل على اهتلاك ومقاومة الصدمات التي تنتجها السياسات في إطار مرحلة الإصلاحات الهيكلية التي تعرفها معظم الدول النامية مثل الجزائر.

2-2- السوق غير الرسمي والتهريب:

من القطاعات التي توصف بأنها غير رسمية ولا شرعية هناك السوق الموازي أو ما يصطلح على تسميته شعبيا " الترابا‌ندو **Contrebandes** وهي عملية تهريب البضائع عبر الحدود وما ينتج عنه من تعويم للأسواق الوطنية من بضائع وسلع مستوردة بطريقة غير شرعية، وما يترتب عنه من أثر سلبي على الاقتصاد الوطني وذلك بحرمان الخزينة العمومية من أموال الجباية(رسوم وضرائب، حقوق جمركية) وكذلك ما يسببه ذلك الإغراق للسوق من تلك البضائع والسلع من خلق منافسة غير شرعية للإنتاج الوطني. فالنشاط غير المشروع قد فرض نفسه على المواطن المستهلك لدرجة أنه أصبح ينظر إليه على أساس كونه نشاط عادي. بل أحيانا بشيء من الإعجاب وهذا دليل آخر على تغلغله في الحياة الاقتصادية.

إن ما يسمى بالسوق السوداء أو التهريب يشغل حيزا لا يستهان به داخل الاقتصاد الوطني وبين أسواقنا العمومية. و يجلب إليه عدد كبير من الزبائن كمستهلكين أو ممارسين للنشاط، ممن يفضلون الربح السهل والوافر وهذا ما يدفع كثيرا من الناس ومن جميع الفئات الاجتماعية للاشتغال بهذا النشاط غير الشرعي رغم ما يتضمنه من مخاطر.

فبمعاينة ما تروج به أسواقنا من سلع وبضائع ذات مصادر خارجية وفي غالب الأحيان تكون مستوردة بطريقة غير شرعية، ومعروضة للبيع بالتجزئة بدون فواتير. كل هذا يعطينا فكرة عن دور وتغلغل هذا النشاط في الحياة الاقتصادية الوطنية.

إن دولة حديثة العهد بالاستقلال مثل الجزائر وتنتمي إلى مجموعة الدول النامية، تعمل جاهدة من أجل التصدي لكل المشاكل الاقتصادية خصوصا منها تلك الناتجة عن اقتصاد دولي غير مستقر وعن أزمات اقتصادية عالمية متكررة وعن علاقات تجارية غير متكافئة. هذه الأسباب الخارجية ليست وحدها مصدرا لمشاكلها الاقتصادية فالضرر لا يأتي حتما من الخارج. فهناك وضعيات وظروف داخلية اجتماعية وثقافية

لابد من إصلاحها. فالسوق غير الرسمي من أخطر الوضعيات. باعتبارها السوق الطبيعي لتصريف البضائع المهربة. وليس غريبا أن نلاحظ النشاط الموازي قد فرض نفسه على المستهلك كما سبق وأن ذكرنا.

أمام هذا الوضع وفي الواجهة الأخرى توجد إدارة الجمارك الهيئة الموكلة إليها حماية الاقتصاد الوطني ومكافحة كل أشكال عمليات التهريب بالتصدي لها ومحاولة خنقها حين ميلادها على خطوط الحدود.

هذه العمليات تتمثل في التدابير الجمركية الوقائية. فبالإضافة إلى مهمة الجمارك الأصلية المتمثلة في مراقبة الحدود جمركيا وتحصيل الحقوق المالية والرسوم المقررة قانونا. تقوم إدارة الجمارك بتطبيق قوانين تتعلق بالإدارات العمومية الأخرى وهذا بفضل تواجدها الدائم على الحدود، من هذه القوانين تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية وتشريع العلاقات المالية مع الخارج بالإضافة إلى تشريع حماية الحيوان والنبات والتراث الفني والثقافي هذا حسب المادة الثالثة من قانون الجمارك الجزائرية[1].

كما تقوم إدارة الجمارك بإعداد إحصائيات التجارة الخارجية من خلال حركة البضائع الواردة والصادرة. وهو ما يمكن الدولة من تتبع هذه الحركة لتتجنب قدر الإمكان حالات الأزمات الاقتصادية الدولية وتتفادى آثارها المباشرة وغير المباشرة.

3- الدور الاجتماعي للاقتصاد غير الرسمي:

إن أهمية الاقتصاد غير الرسمي داخل الاقتصاد الوطني(الرسمي) تتمثل في نظر(شارم**Charmes**):

في(أن هناك استنتاج لعلاقة عكسية بين حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي ومستوى الإنتاج الداخلي العام للفرد **P.N.B** [2]).هذه العلاقة العكسية إذا وجدت قد يصعب تفسيرها.فحسب (شارم) شارم دائما: (انطلاقا من هذه الملاحظات يمكن الاستنتاج بخاصية النمو التي يعرفها القطاع غير الرسمي. فكلما زاد عدد العاملين كلما قلت العوائد (الأجور) المحصلة).

نفس الملاحظات يمكن تسجيلها من وجهة نظر ثانية، فالدول التي لها نمو اقتصادي هام هي الدول المتميزة بقطاع رسمي متطور و واسع و قطاع غير رسمي أقل تطورا و أقل أهمية.

ففي البلدان الصناعية بصفة عامة لا يستخدم القطاع غير الرسمي سوى ما نسبته من **5%** إلى**10%**

---

[1]) قانون رقم 79-07، المؤرخ في **21-07-1979**: الصادر بالجريدة الرسمية رقم:**30** مؤرخ في**24-07-1979**.

[2]) **P. BODSON : « Politiques d'appui au secteur informel dans les pays en développement »,** *Economica, 1995*, **p 11.**

من اليد العاملة. بينما هذه النسبة تزيد بصورة جد هامة في الدول النامية مثل الجزائر فتقدرها المؤسسات الرسمية والعالمية بين نسبتي **20%** حتى **60 %** وأكثر من ذلك.

حسب هذه الرؤية التي يجب التحقق منها فإن القطاع غير الرسمي أسبابه عديدة لا تنحصر خاصة في التنظيم المتعلق بالتسجيل وتسيير المؤسسات والأجر الأدنى والضمان الاجتماعي. بل هناك أثر وتأثير لغياب النمو الاقتصادي(والدي هو غير كافي) والذي يمتص الفائض من اليد العاملة.

ومن هنا وفي ظل الإصلاحات الهيكلية التي تفرضها المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الدول النامية كالجزائر، فإن هذا أدى إلى ظهور نتائج سلبية تمثلت في زيادة البطالة بسبب (تسريح العمال و غلق المؤسسات العمومية) وتدني مستوى المعيشة في مواجهة ارتفاع الأسعار التي تخص المواد الأساسية.

إن القطاع غير الرسمي له قدرة لا ينكرها أحد في خلق مناصب عمل و عوائد(أجور) في فترات الأزمة نظرا للديناميكية والمرونة التي يتمتع بها هذا الأخير ويبقى أن التشغيل غير الرسمي يزداد عندما ينقص في القطاع الرسمي. (نقص التشغيل العام الذي تتسبب فيه الدولة) وخاصة في المؤسسات العمومية. بالإضافة إلى الصعوبات التي تعرفها الحماية الاجتماعية والدور المحدد الذي يمثله التضامن الاجتماعي. ولعله من البديهي التنويه بالعدد الكبير من المشتغلين بنشاط التهريب والمنتشرين في جميع القطر الجزائري والذين احتووا مشكل البطالة وأصبحت لديهم عوائد ودخول من خلال هذا النشاط الذي قد حل الكثير من مشاكل العائلات و خصوصا في المناطق الحدودية التي تعرف نقصا ملحوظا في مجال التشغيل (نقص الاستثمارات الحكومية)والتي توفر وظائف رسمية مستقرة ودائمة.

3-1-الاقتصاد غيرا لرسمي شديد المرونة:

فبلا منازع أصبح الاقتصاد غير الرسمي له خاصية استبدال العمل غير الشرعي إلى عمل شرعي وأضاف له خبراء **UNICEF** و**B.M.I.** وعدة دول برهان آخر للمرونة التي يتميز بها **L'informel** عندما كان ينظر إلي الاقتصاد غير الرسمي كمسكن و مهدئ للمشاكل الاجتماعية في العالم الثالث من طرف المنظمات الدولية و كان ذلك في سنة **1986** لمرونته الخارجية ولمرونته في سرعة الإدماج في النشاط، فالاهتمام كان منصب لهذا الجانب أكثر من جانب المرونة الداخلية والمرونة المختبرة لم يكن لها دور فيما يخص الإنتاجية فيكفي أن نرى ضعف قوة الإكراه القانونية فيما يخص استقرار الوظائف و عدم احترام القانون و الاتفاق على الحد الأدنى للأجور[1].

---

[1] **BRU NO LAUTIER : L'économie informelle daos le tiers monde,** *LA DECOVERTE, Paris1994,* **p58-65.**

وتتمثل المرونة الخارجية في التجاوزات التي لا تعبأ بالحواجز القانونية أو الحواجز الإدارية التي يعرفها القطاع الرسمي.

وهناك مرونة العوائد المتحصل عليها. أين لا نجد الأجر الأدنى **(Annulation du SMIG)** فالأجر معرض لأي زيادة أو نقصان ممكن، بالإضافة إلى انعدام ما يسمى (بتسريح العمال).

حيث ينعدم أي ضبط أو محاسبة، كما تنعدم المراقبة من طرف المنظمات المهنية الخاصة بعالم الشغل كما تنعدم النقابة داخل هذا النظام ولا يوجد أي شكل من أشكال التنظيم المقررة رسميا أو وثائقيا إلا ما تعارف عليه(وأصبح تتحكم فيه القوانين العرفية).

3-2-الاقتصاد غير الرسمي مكان انتشار التضامن و حسن التدبير:

مع نهاية عقد الثمانينات و بداية التسعينات بدا للمهتمين بالسياسة التنموية و كأنهم أمام نفس المواقف التي كانوا أمامها في الستينيات و بداية السبعينيات، فالاقتصاد غير الرسمي لم يغير في شيء بالنسبة للتنمية و لكنه مكن من إعالة الناس .

فإذا كانت الموسسات الدولية تأخذ بعين الاعتبار لهذا الدور الاجتماعي الذي يقوم به الاقتصاد غير الرسمي"**informel** " فان كتاب الاديولوجيات المختلفة يقومون بتحليل النشطات غير الرسمية من زاوية الفساد و من عيوب التنمية و هذه الفكرة تأخذ شكلين مختلفين:

1- مرجعية حسن التدبير.

2- ومرجعية التضامن.

الاقتصاد(الشعبي) ظهر في نهاية السبعينات عند فشل الاقتصاد غير الرسمي في العمالة وبداية من نهاية الثمانينات أصبح الاهتمام منصب على الجانب الاجتماعي الذي أصبح يؤسس له هذا الاقتصاد غير الرسمي و الذي لا يتسم بالعصرنة. فأصبحت النشاطات الصغيرة ملازمة دائما للثورة الصناعية و الذي يميز العلاقات الاجتماعية داخل الاقتصاد غير الرسمي هو التضامن و التكيف مع الأوضاع الجديدة ومع نهاية الثمانينات أصبح الاقتصاد(الشعبي) مرادفا للاقتصاد غير الرسمي[1] .

فهذا الاقتصاد أصبح يعرف بأنه ضد الرأسمالية و هو الطريقة الوحيدة التي تخرج الفقراء من أوضاعهم الاقتصادية المزرية فأصبحوا يعتمدونه كاستراتجية للحياة ولا يعتمدون على التعبئة السياسية التي كانت سائدة في الستينات والسبعينات.

[1]) Ibid :**P 67.**

إن الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية لا يوفر تراكم كبير للثروة و النشاطات التي تعطي تراكم الثروة هي النشاطات المحرمة: الاتجار في المخدرات، التزوير و الترابندو. كما أن القول بجودة التصرف تأتي من مصدر غير ثابت تمثل في محاولة توضيح وإبراز الإبداع الذاتي مع عدم القدرة على اتخاذ تقنيات تخص الإنتاج.

ويظهر التضامن كعامل بعيد عن الإطار الاقتصادي (**Anti-économique**). الشيء الذي يذهب بنا للنقاش المطروح في نهاية الستينات حول الخاصية غير الوظيفية (**Anti- fonctionnelle**) لشبه المشتغلين(**Sous employés**) ولكن بداية من الثمانينات أتجه الاهتمام نحو العلاقات الاجتماعية.

وهذا ما دفع لبروز مصطلحات جديدة مثل: (الاقتصاد الشعبي)[1] خاصة في أمريكا الجنوبية.والتي أصبحت تطمح إلى أن تصبح مرادفة للاقتصاد غير الرسمي (في نهاية الثمانينات) وهي تعبر عن منطق غير رأسمالي وتعتبر الوسيلة الوحيدة للمحتاجين للخروج من الحالة المزرية التي هم فيها. وهذا لا يتم عن طريق التحسيس السياسي و إنما يتم ذلك في إطار اقتصادي.

إذا كان(الاقتصاد الشعبي) غير رأسمالي بحيث أن التراكم لا يشكل الهدف الأساسي، فهذا لا ينفي أنه عامل هام يدخل ضمن استراتيجية المؤسسات الدولية التي لا تعمل على مواجهة النظام الرأسمالي.

في التسعينيات نجد العودة إلى فكرة شبه (غير وظيفية) للاقتصاد غير الرسمي، والتي لا تعطي أي شيء فيما يخص التراكم أو حتى التغير التقني ولكن تسمح بالبقاء.

3-3-التضامن العائلي و إستراتيجية الحياة:

إن التضامن العائلي موجود كثيرا في أدبيات الاقتصاد غير الرسمي فهو الذي يغذي طريقة النشاطات و إنتاج الوحدات التي تكون هذا القطاع ففكرة التضامن نجدها مرشحة في **informel** .

إن التضامن العائلي واستراتيجية البقاء هما الركان الأساسيان لهذا النوع من النشاطات، حيث يسمح ذلك بالحصول على قروض أو هبات (الأب أو الأخوة أو أحد الأقارب...) بطريقة قد تكون آلية المساعدة خلال الأزمات أمر لا يستدعي التفكير) في المجتمعات النامية. **« La solidarité est un moyen de pallier des évènements fâcheux, ou une crise conjoncturelle»**

أين نجد منطق الإنتاج العائلي يطغى على منطق نمو المؤسسة الفردية. (فلا يمكن تسريح الزوجة أو الإبن من العمل) عندما نكون في نظام المؤسسات العائلية الصغيرة المنتشرة كثيرا في دول العالم الثالث وخاصة في أمريكا اللاتينية. لكن في المقابل هناك انخفاض العائد الفردي داخل العائلة.

[1]) - **B. LAUTIER: Economie informelle dans le tiers monde**, *la découverte, 1994*, **p 69.**

يمكن القول أن التضامن يعمل على احتواء الأزمات باعتماد استراتيجية تفيد البقاء تعبر عن تماسك سرة وبقائها تحت نفس هذه الإستراتيجية.

ر جليا هذا التضامن عند فئة المشتغلين بالتهريب فهم يسهلون التمويل والقروض بين أفراد القطاع ا يتضامنون ماليا أثناء حلول الأزمات بأحد أفراد العائلة أو حتى الأهل والأصدقاء والجيران.

-التهريب والجريمة

الجريمة مصطلح قانوني يشمل ثلاث فئات رئيسية من السلوك الإجرامي المعاقب عليه. وتتدرج ودا بحسب خطورتها وما أقره المشرع بشأنها من جزاء عقابي وهي مرتبة كالتالي:

لمخالفات.

لجنح.

م الجنايات.

التصنيف الوارد في المادة الخامسة من قانون العقوبات يخص جميع أنواع السلوك الإجرامي ومخالفة وانين. وقانون الجمارك كغيره من القوانين يسعى أولا إلى إلحاق العقاب بمخالف قواعده، كإقتصاص ي لحق المجتمع من جهة ومن جهة أخرى ينص قانون الجمارك بوصفه قونونا جبائيا يهدف إلى ضة على المصالح الاقتصادية للدولة و يقر إلى جانب الجزاء العقابي الردعي جزاءا ماديا يتمثل في ان استفاء حقوق الخزينة العمومية و ما يلحقها من أضرار نتيجة مخالفة القاعدة الجمركية.

ياب تعريف صريح ضمن مواد قانون الجمارك لمدلول الجريمة الجمركية فإننا نستطيع بديهيا أن نقل: كل مخالفة للقواعد الآمرة والناهية الملزمة التي يتضمنها قانون الجمارك. وباعتبار مقاصد ن الجمركي ذاته والتي تهدف أساسا إلى محاربة أشكال التهريب، فإن أهم القواعد التي لا يجب نها تتمثل أساسا في المسائل التالية:

1- إتباع الطرق والمسالك الشرعية المحدد قانونا والمؤدية إلى أماكن تواجد مكاتب الجمارك.

2- التصريح المفصل للبضائع المستوردة أو المصدرة.

3- إمساك رخصة التنقل في الأماكن التي ينص فيها القانون على ذلك.

4- منع حيازة أو تداول السلع المسممات (السلع القابلة للتهريب)[1].

تشترك الجرائم عموما من حيث النشأة في ضرورة توافرها على أركان ثلاث:

- الركن الشرعي.

---

[1] ظر في الملحق قائمة السلع القابلة للتهريب ضمن القرار الوزاري المشترك الذي يحدد ذلك في المادة 226.

– الركن المادي.

– الركن المعنوي.

القاعدة العامة تقتضي ضرورة توافر هذه الأركان الثلاث لتجريم الفعل وتقرير العقاب.

ومن ناحية أخرى تلعب هذه الأركان دورا أساسيا في تحديد صنف الجريمة وبالتالي العقوبة المقررة وهو ما يعرف اصطلاحا بتكييف الجريمة. فإما أنها جناية أو جنحة أو مخالفة.

إذا كانت هذه هي القاعدة العامة: ونظرا لخصوصيات الميدان الجمركي وارتباطه بالمصالح الاقتصادية الكبرى للبلاد، فإن المشرع قد خرج عن هذه القواعد العامة في قانون الجمارك ليخصه بقواعد متميزة أكثر صرامة لتجريم الوقائع المادية الناتجة عن المخالفات الجمركية.

خصوصيات القانون الجمركي تتمثل أولا في أن الأركان الثلاث تلك لاتكفي وحدها لتكييف الجريمة الجمركية بل أن العبرة في أغلب الحالات المعاقب عليها بالوسائل المستعملة أو بالنتائج المسجلة عقب السلوك المخالف.

يتميز القانون الجمركي أيضا بكونه قانون صارم. ويظهر ذلك من تقييد المشرع لسلطات القاضي الذي يملك في الحالات الأخرى سلطات تقديرية لتقدير العقوبات . أما في الميدان الجمركي فإن المادة (**281**.ق.ج.ج) تنص على أنه لا يجوز التخفيض من الحقوق والعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك. المادة (**286**.ق.ج.ج)تعفي الإدارة الجمركية من إثبات المخالفة بشأن المواد المحجوزة، وتحمل المحجوزة عليه اثبات عدم ارتكابه الجريمة.

بمعنى أن الواقعة المادية تكفي وحدها لحجز البضائع التي لايثبت صاحبها مصدرها أما الدليل على ارتكاب المخالفة فان الادارة الجمركية معفية منه بل يقع اثبات العكس على المتهم (المحجوز عليه). وكذلك في الميدان الجمركي ومراعاة للمصلحة الاقتصادية للبلاد، خرج المشرع عن القاعدة العامة هذه ولم يشترط في الجريمة الجمركية توفر الا ركنين: الركن الشرعي والركن المادي[1]. ويقصد بالركن الشرعي هنا مخالفة القوانين والأنظمة الجمركية (المادة**241**.ق.ج.ج). أما الركن المادي فالمقصود به كل واقعة مخالفة للقوانين والأنظمة الجمركية وكل مخالفة لقواعدها حتى ولو لم يتسبب أو يترتب عنها أضرار.

و أهمها الإلزام بأن تمر السلع والبضائع بالطرق المشروعة المؤدية إلى مكاتب الجمارك، وثانيها ضرورة التصريح المفصل عن تلك البضائع والسلع.

[1]) **أحمد حليفي**: **تهريب البضائع والتدابير الجمركية** الوقائية، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية وهران، طبعة أولى، **ص 35-22**

وبالنسبة للركن المعنوي فإن المادة (**282** .ق.ج.ج)تنص على أنه لا يجوز مسامحة المخالف على نيته في مجال المخالفات الجمركية. فهذه الوقائع المادية كافية وحدها لتجريم الفعل و المعاقبة عليه سواء توافر القصد بارتكاب المخالفة أو لا.

القاعدة في القانون الجمركي إذا مختلفة عنها في القانون العام، فالمشرع يعتبر المخالفة الجمركية قد وقعت بمجرد بروزها إلى حيز الوجود سواء تعمد الفاعل تلك المخالفة أو وقعت بسبب اهماله أو عدم إلتفاته أو عدم احتياطه. ويعاقب على هذه الجريمة سواء كانت عمدية أم غير عمدية ولها في الحالتين نفس العقاب.

القانون الجزائري ينص في مادته(**282**.ق.ج.ج)أنه لايجوز مسامحة المخالف على نيته في مجال المخالفات الجمركية.

في نفس المعنى نجد أن المشرع اللبناني في المادة(**342**.ق.ج.اللبناني)يقضي بأنه ليس للمحاكم في تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك أن تتخذ في عين الإعتبار النية بل الوقائع المادية فقط[1].

المشرع الفرنسي ذهب إلى أبعد من هذا حيث أنه منع القضاء صراحة من البحث عن القصد الجنائي.

هناك من يحاول فقها أن يفرق بين توفر النية وتوافر الإرادة للقول بأن عدم توافر الإرادة شيء يعتد به حتى في المجال لجمركي والواقع أن النية والإرادة غالبا ما يعبران عن مدلول واحدوهو القصد الجنائي بارتكاب الفعل المخالف. أما غياب عناصر مكونات الإرادة ذهما فذلك شيء مفروغ منه كأن يكون الفاعل قاصرا أو مجنونا أو معتوها.ومهما يكن فان بعض التشريعات لم تترك المسألة علىإطلاقها في مجال عدم الإعتداد بالنية فاشترطت ضرورة توافرها في جريمة التهريب من هؤلاء: المشرع المصري في المادة (**121**.ق.ج.م) المشرع السعودي في المادة(**38**.ق.ج.س). و المشرع السوفييتي في المادة **78**.ق.ج.س).

4-I-تكاليف الرشوة:

إلى وقت قريب كان ينظر إلى الرشوة نظرة ذاتية وأخلاقية لا علاقة لها بالتحليل الاقتصادي، إلى أن تحولت إلى عنصر من عناصر التكاليف التي يتحملها المجتمع وتوسعت آثارها السلبية على مسار السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات النامية وعلى كفاءتها في تخصيص الموارد وتوزيع الثروات وتوجيه الأسواق والتحكم في النشاط الاقتصادي.

وهذا ما جعل "غونار ميردال" "**Goner Mirdal**" ينتقد إغفال هذه الظاهرة أثناء تناول قضايا التنمية قائلا:" إن أحد الأمثلة الفاضحة لعيوب طريقة ما بعد الحرب العالمية في البحث، هو أن الرشوة ظلت

---

[1])– أ. **سعيد بوسعد** : (**الركن المعنوي في الجرائم الجمركية**). مجلة الشرطة ، العدد **36** ، ص **40-88**.

أمرا محرما بحثه في تحليل مشاكل تنمية البلدان النامية"[1]. وقد انتشرت ظاهرة الرشوة بصفة كبيرة في المجتمعات النامية ومنها الجزائر بالخصوص. وتطورت تبعا لتلك التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة التشوهات التي تحدثها الرشوة في الاقتصاد الوطني، فترتفع التكاليف الحقيقية للخدمات العامة وتنتقل الأعباء النهائية إلى السلع التي يتحملها المستهلك النهائي.

ومثلها مثل المضاربة والسرقة تعتبر الرشوة كجريمة ترتكبها فئة من الناس، وحسب **G.Duchene**:

" الرشوة تحتوي على فكرة العصيان وهي مخالفة اقتصادية معبرة تماما عن الأنظمة الاشتراكية كما أنها ظاهرة اجتماعية منتشرة بكثرة في المجتمع السوفيتي"[2].

الرشوة أو " التشيبا" كما يطلق عليها سكان الوسط الجزائري أو " الزيارة " كما هي متداولة عند فئة من الناس أو "البزرة" كما هو متداول عند سكان منطقة مغنية وهناك من يطلق عليها "القهوة"وكلها مصطلحات لها معنى واحد وهو المقدار من المال أو ما يشبهه من خدمات أو ما يعادل ذلك مقابل تسهيل الخدمة أو المرور بالسلع والبضائع أو حتى مسح بعض الحقوق (رسوم أو ضرائب) التي هي على عاتق الدافع للرشوة ، والتي تكون كبيرة مقابل جزء بسيط يرضى به العون التابع لمصلحة ما من مصالح الدولة الساهرة على العمليات في الموانئ والحدود وإدارات الضرائب بالخصوص وجميع المصالح والإدارات العمومية على العموم.

4-1- النطاق الجمركي:Le rayon des douane

إن النطاق الجمركي هو مساحة محددة قانونا بمحاذاة حدود الدولة. تمتلك فيها إدارة الجمارك امتيازات خاصة، وصلاحيات مختلفة من مراقبة وتفتيش وإقامة مراكز حراسة وكمائن. كل هذه العمليات تدخل في إطار الوقاية من وقوع الجرائم الجمركية تتمكن فيها الجمارك من اعتراض واحتجاز البضائع المهربة أو غير المستوفية للإجراءات المحددة قانونا. وقد أقر المشرع حق حجز هذه البضائع حتى خارج حدود هذا النطاق في حالة ثبوت ما يسمى بالملاحقة على مرأى العين**(poursuite à vue)**

تتمثل هذه الحالة في أن رجال الجمارك قد يضطرون أحيانا إلى ملاحقة أشخاص فارين انطلاقا من الحدود أو من على أي منطقة داخل النطاق الجمركي.

مرأى العين وأن تبتديء داخل النطاق **(poursuite à vue)** يشرط أن تستمر الملاحقة على الجمركي وتستمر دون انقطاع حتى وقت الحجز.(المادة **250**.ق.ج.ج).

---

[1]) د.رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول الموازنة العامة في العالم الثالث.ص 195.

[2]) صالح صالحي :(تطور الأزمة التنموية). مجلة البصيرة للبحوث، والدراسات الإنسانية، العدد الأول،جانفي 1997.

وقد حدد المشرع الجزائري مساحة خاصة في هذه المناطق الحدودية تخضع إلى شرطة أمنية جمركية خاصة، وإلى إجراءات وقوانين تهدف إلى حمايتها وقمع كل محاولات المخالفة دخولا أو خروجا من الإقليم الجمركي.

حتى نهاية سنة **1986** فإن صياغة المادة الأولى من قانون الجمارك الجزائري كانت كالتالي:

(يشكل التراب الوطني ومياهه الإقليمية، الإقليم الجمركي الذي يطبق فيه هذا القانون)[1].

هذا التعريف لا يدع أي مجال للشك في تطابق المصطلح "إقليم جمركي" و "إقليم وطني".

ذلك أن المادة الأولى المذكورة سابقا نصت بصريح العبارة على تشكيل الإقليم الجمركي من أجزاء التراب الوطني والمياه الإقليمية التي تخضع إتفاقا للسيادة الكاملة للدولة.

هذا الوضع لم يبقى على حاله، فقانون المالية لسنة **1987** في مادته **71** نص على تعديل المادة الأولى الآنفة الذكر والتي أصبحت صياغتها كالتالي: (يشكل التراب الوطني بما فيه المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة الإقليم الجمركي الذي يطبق فيه هذا القانون".

إذا كانت الصياغة القديمة للمادة الأولى من قانون الجمارك لا تطرح أي إشكال من حيث تطابق المصطلحين، فإن التعديل الجديد تضمن معطيات جديدة. الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة **(Le plateau continental et La zone Economique Exclusive)**

وهما العنصران الجديدان في التعديل والداخلان في مكونات الإقليم الجمركي. و إذا كانت المياه الإقليمية لا خلاف بشأنها من حيث كونها جزءا من مكونات إقليم الدولة، فإن الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة على العكس من دللك تعطيان مفهوما آخر (أوسع) لمصطلح الإقليم الجمركي. فهذين العنصرين يمتدان عبر النطاق البحري باتجاه البحر العام إلى مسافة تصل حتى **200** ميل بحري، وقد تزيد بالنسبة للجرف القاري إذا ما تعدت حدود هذه المسافة الخاصة بالمنطقة الاقتصادية أصلا. فقانون البحار وإن كان قد أعترف للدولة الشاطئية ببعض الحقوق في هذين النطاقين(أنظر المواد**2** و**32** من اتفاقية جينيف لسنة**1958** والمادة **111** من اتفاقية سنة**1982**) فأنها تبقي حقوقـــا في المجال الاقتصادي على الخصوص استـــغلال الثروات الطبيعية والبحرية (المادة **1/51** الاتفاقية الدولية لقانون البحار لسنة **1982**).

في النطاق البري والحدود السياسية المرسومة للدولة يمكن أيضا أن تتجاوز حدود الإقليم الجمركي حدود الدولة. يحدث هذا حين يتم ضم أجزاء من أقاليم الدولة المجاورة جمركيا على أساس اتفاقية دولية بين

[1] قانون الجمارك الجزائري. قانون رقم 97 .07 . مؤرخ في (21. 07. 1979)، الصادر بالجريدة الرسمية رقم30 مؤرخ في/24/ 79/07.

الدول المعنية . وعلى أساسها تتمكن إدارات الجمارك لهذه الدول من إتمام بعض إجراءات المراقبة والتفتيش لحركة السلع خارج حدود الدولة الأصلية. ومن الأمثلة على ذلك:

المجموعة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E). والتي تمثل مجموع أقاليمها أقليما جمركيا واحدا.

– النطاق الجمركي يتكون من منطقة إقليمية محاذية للحدود الرسمية للدولة. بداخل هذا النطاق تخضع حركة البضائع إلى قوانين أشد صرامة وتمتلك بها مصلحة الجمارك سلطات رقابية أوسع وعلى كافة الإقليم الجمركي[1].

– بخصوص تحديد مساحة النطاق الجمركي في القانون الجزائري فإن قانون الجمارك ينص في مادته (29)على ما يلي:

1– يشمل النطاق الجمركي:

– منطقة بحرية تتكون من المياه الإقليمية كما هي محددة في التشريع المعمول به.

– على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد **30** كلم من الشاطيء.

– على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد **30**كلم منه.

2 – تسهيلا لقمع التهريب يمكن تمديد عمق المنطقة البرية من النطاق الجمركي إلى مسافة تحدد بقرار وزير المالية على أساس رأي استشاري لكل من وزير الدفاع والداخلية وتقاس المسافة على خط مستقيم. من خلال نص المادة نستنتج أن النطاق الجمركي يتكون من:

أ– المياه الإقليمية المحددة بمسافة **12** ميل بحري (**1600**متر) تقريبا.

ب– بالنسبة للمناطق البرية فإن النطاق الجمركي يحسب على مسافة **30**كلم بخط مستقيم انطلاقا من حدود الدولة باتجاه التراب الوطني.

ومن أهم القواعد التي يجب إتباعها حتى لا نقع في الجريمة الجمركية :

1– إتباع الطرق والمسالك الشرعية المحددة قانونا والمؤدية على أماكن تواجد مكاتب الجمارك.

2– التصريح المفصل للبضائع المستوردة أو المصدرة.

3– إمساك رخصة التنقل في الأماكن التي ينص فيها القانون على ذلك .

4–منع حيازة وتداول السلع المسماة: السلع القابلة للتهريب[2].

---

(1) - مرسوم 63. 403. /1963/10/12. متعلق بتحديد النطاق الجمركي.

(2) – قرار مؤرخ في 23 .02. 1999 يحدد كيفيات تطبيق المادة 220 من قانون الجمارك. انظر الملحق.

ملاحظة: القاعدة الأصلية لأعمال التهريب تتمثل في تلك التي تتم خارج المكاتب الجمركية تصديرا واستيرادا، غير أنه وحسب نص الفقرة ج من المادة (327.ق.ج.ج) فإن البضائع حتى في حالة مرورها بمكاتب الجمارك فإنها قد تكتسب صفة التهريب إذا ما لم يتم التصريح بها وتكتشف مخبأة أو مخفاة في مخابئ أعدت خصيصا لذلك(مثل ما هو موجود في السيارات المزودة بصهاريج إضافية لاستعمالها في تهريب الوقود) أو في أماكن وتجاويف غير معدة لاحتواء البضائع.

2-4 أثر التهريب على الاقتصاد الوطني:

لقد استفحلت ظاهرة التهريب و تنوعت أشكالها و طرقها. و توسع عدد المنشغلين بها، فرغم كونها غير مشروعة و مضرة بالاقتصاد الوطني، تبقى جميع الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل الوقاية منها أو محاربتها غير كافية و محدودة و ذلك راجع إلى:

– إن الجزائر دولة كبيرة المساحة و لها حدود مشتركة مع سبع دول مختلفة ومع كل حدود من الجهتين مهربون محترفون، متخصصون في توريد و استيراد أنواع مختلفة من البضائع و السلع.

– طبيعة الحدود و المناطق الحدودية ذاتها، من حيث التضاريس، فهي تصعب و تعقد من عملية الحراسة و المراقبة. في الشمال مناطق جبلية كثيرة التضاريس صعبة المسالك، و بالوسط مناطق شبه صحراوية واسعة و مهجورة، و بالجنوب مساحات شاسعة و قاحلة.

زيادة على أن الحدود لو قسنا مسافتها عل محيط الجزائر، فهي تبلغ ما يقارب 6000كلم و هي مسافة إذا ما حسبت على خط مستقيم تفصل بين الجزائر و السويد مثلا، فهذه الأرضية تسهل المرور الخفي و اللامشروع بسبب طبيعتها و خصوصيتها.

و زيادة على أن المهربين لهم القدرة و المرونة على التكيف مع كل الظروف (الطبيعية، القانونية، والاقتصادية) حيث يستعملون(أحدث الوسائل والأجهزة الالكترونية) تكنولوجيا متطورة، سواء في الاتصال أو التنقل و الترصد للأجهزة النظامية التي هي في حرب معلنة معها.

نظرا لأنهم يدركون جيد ما يعترض طريقهم من نصوص قانونية و مراكز تفتيش و مراقبة فإنهم يتخذون أحدث وسائل التمويه و المغالطة من اجل الإفلات من كل الحواجز،كما أنهم يتكيفون بسرعة مع متطلبات السوق.

و من اثر التهريب على الاقتصاد الوطني يمكن التأكيد على أنه من الصعب إيجاد مؤثر واحد للتدليل عليه و على الحجم العام للضرر الذي يلحق الدولة من هذه العمليات غير المشروعة، فيمكن حسب الخبراء أن

نورد معطيات مختلفة تدل بالتأكيد على جسامة المضرة المسجلة اقتصاديا و اجتماعيا.

5-I- تقييم موجز بالأرقام

إن التهريب (**Le trabendo**) يظهر وكأنه كان معدا ومهيئا لأن يكون ولو لفترة وجيزة (مع التفتح الاقتصادي المستمر) كمحرك للاقتصاد غير الرسمي رغم أننا في سنوات التسعينات كنا في مرحلة التمهيد والبداية لإنشاء المؤسسات الخاصة (بالتصدير والاستيراد)"الشرعية" طبعا، والتي لا يمكنها أن تتهرب من جميع الالتزامات الضريبية والواجبات اتجاه الخزينة العمومية.

ففي بداية نشاط مثل هذه الشركات الخاصة بالاستيراد والتصدير ظهرت قضية ما سمي آنذاك سيارات(**ZH**) وهي السيارات المستوردة عن طريق الاحتيال. ففي جويلية من سنة **1999** وحسب مراسل جريدة الوطن في سوق أهراس و الصادرة بتاريخ**27 .1999.07**. فقد سجل هذا المراسل على الحدود التونسية أن الاستيراد غير الشرعي لعدد كبير من السيارات (حوالي **21** سيارة محجوزة من**160** سيارة التي تم مراقبتها والتحقق من هويتها وأن هناك **250** سيارة تنتظر التسريح بعد المراقبة في المركز الحدودي بالكاف. وتلك السيارات جميعها مصرح بأن لها أقدمية ثلاث سنوات فقط، وفي الواقع هي أكثر من ذلك حسب البطاقات الرمادية الأصلية والتي تم تزويرها.

وفي شهر ماي من سنة **2000** أوردت جريدة الوطن والصادرة بتاريخ**2000.05.15**. أن مراسلها في الطارف وفي مركز الحدود أم الطبول. لاحظ هذا المراسل أن الاستيراد المقنع للشاحنات وجرارات الشاحنات المقطورة المستعملة (القديمة) والقادمة من فرنسا عبر تونس، ورغم أن قانون المالية لسنة **1998** لا يسمح باستيراد إلا الشاحنات الجديدة وغير المستعملة حفاظا على إنتاج الشركة الوطنية للسيارات الصناعية **S.N.V.I**[1] .

أما النشطين في أسواق السيارات غير الشرعي والمنتشرة عبر كافة التراب الوطني والمعروفين باسم (**Les courtiers**) فهم يحصدون أرباحا طائلة من هذه التجارة. بعيدا عن المراقبة وعن المحاسبة وبدون دفع الضرائب للخزينة العمومية. وهذه الشريحة من (البزناسة) هي أكثر حظا من تجار الشنط والحقائب.إن الآثار الاقتصادية السلبية على الموارد العمومية والضغط المستمر على التجارة الوطنية الشرعية حتى ولو كانت قائمة على الاستيراد وكذلك التراجع المستمر للمنتوج الوطني بفعل المنافسة غير الشريفة والشرسة للسوق المفتوح وغير المنظم. فإذا اعتبرنا أن ذلك راجع للنقص الفادح في وسائل

---

[1]) **PRENANT ANDRE : « L'informel aujourd'hui en Algérie »**, *colloque international : L'économie informelle en Algérie, Novembre,2000, Tlemcen,* **P, 135-140.**

التدخل والمراقبة مثل مصالح الجمارك والتي استطاعت أن تخفض من هذه الآثار بنسبة العشر حسب التقديرات الرسمية. بحيث سمحت باسترجاع حسب إحصائيات **1998** ما قيمته **22.713** طن من البضائع المهربة المحجوزة **201** رأس غنم والتي تقدرقيمتهاحوالي**13.753.800** دج.وحسب التوقعات فإن البضائع المهربة والتي تم حجزها في الداخلي حتى الفاتح من سبتمبر من سنة **2000** وصلت إلى**37.688.335.249** دج. أي ما يعادل **3300** مليون فرنك فرنسي أو **500** مليون دولار.وهو ما يعادل **8%** من مدا خيل البترول للسداسي الأول تلك السنة.

وهذا يعني أنه حتى ولو كانت هذه المواد المحجوزة تساوي ضعف ما يستورد بطريقة غير شرعية فإن التهرب الضريبي أكبر قيمة مما يستورد رسميا وشرعيا، فالتهريب يغطي كل الصادرات.

فحسب المؤسسات القابظة فإن **(Les Holdings)**فإن المستوردين الشرعيين قد تسببوا في مجال الصناعات النسيجية اضطرت إلى تخفيض الإنتاج الوطني بسبب المنافسة وإغراق السوق من طرف هؤلاء المستوردين من المنتوجات النسيجية غير المحترمة للمقاييس المعمول بها قانونا. فما بين سنتي **[1993-1996]** هناك انخفاض في الإنتاج من [**150.000**طن إلى**102.887**طن]في السنة أي بنسبة انخفاض تقدر **31%** سنويا[1].

فحسب الإحصاءات الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي"الكناس" والذي جاء في التقرير السنوي في دورة المجلس الرابعة والعشرين المنعقدة هذه السنة **2004** والمعنون "الاقتصاد الموازي...أوهام وحقائق.

قدم هذا التقرير في دورة المجلس **24** المنعقدة في نادي الصنوبر بالعاصمة بتاريخ:**2000.06.14/13**ومن أهم الأرقام والمؤشرات التي برزت في ذلك التقرير الهام:

– إن تقديرات لإتحاد التجار والحرفيين الجزائريين تقول أن هناك**850** ألف تاجر ينشط في السوق السوداء" الأسواق الموازية ". ويصل عدد هذه الأسواق إلى**1500** سوق أسبوعي، عبر كامل التراب الوطني.

– كما يوجد **100** ألف تاجر للتبغ في السوق السوداء.

– هناك **15** ألف مستورد من ضمن **35** ألف ينشطون حاليا، لا يملكون سجلات تجارية، ويؤجرونها من أشخاص لا علاقة لهم بالميدان.

– وإن هناك **40** مستوردا للموز تهربوا من الضرائب. بنسبة**96%** من الحجم الإجمالي لمستورداتهم. خلال سنة **2002**.

[1]) ibid : **P 140.**

– إن إحصائيات مفتشية العمل في معاينتها لـ **6320** مكان عمل ما بين **1997,2002** ، كشفت أن ما لا يقل عن **45%** من العمال غير مؤمنين.

– كما أظهرت دراسة لمركز البحث الاقتصادي والتنمية أنه" من بين**7500** مؤسسة متوسطة هناك**41%** من العمال بها غير مؤمنين.و**30%** من رقم أعمالها يفلت من الضرائب.

–كما أفاد تحقيق للصندوق الوطني للتأمينات أنه من بين**6100** مستخدم (أرباب عمل) تمت مراقبتهم يوجد ثلثي عدد العمال يتقاضون أجورا أقل من **8000** دينار، الذي هو الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون **SMIG.**

– تهريب مليون رأس من الغنم سنويا باتجاه تونس، ليبيا، المغرب، وهو ما يعادل حوالي**100** م **$.**

– تهريب **1.727.000** وحدة من الجلود من أصل **3.550.000** منتجة محليا.(جلد الغنم، البقر، المعز) وهو ما يمثل **518** مليون دينار.

– أرقام الهيئة تشير إلى أن القطاع غير الرسمي يمثل **17.2%** من مجموع الأيدي العاملة سنة **2003**. أي **1.249.000** شخص.

– مساهمة القطاع غير الرسمي في المنتوج الداخلي الخام حسب وزير المالية تتراوح ما بين **20%و25%** سنة **2003.**

– غير أن مساهمة هذا القطاع في مجال مدا خيل الضريبة لا يتعدى **0.6%.**

– تهريب السيارات المسروقة انتقل من**1995** سيارة في **2002** إلى **2788** سيارة سنة **2003** وهو ما يعني أن الجزائر دخلت في "الشبكة الدولية" لتهريب السيارات[1].

نشير إلى أن هذه الأرقام لا تمثل إلا الكميات المحتجزة و هو ما لا يتجاوز **15%** من الحجم العام للتهريب الحقيقي.حسب تقدير وكالات الأمم المتحدة المختصة.

وقد خلص المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنتائج التالية:

1– إن الاقتصاد غير الرسمي يشكل مساسا بالاقتصاد الوطني وخطرا على الأمن والصحة العمومية.

2– إن المسؤولية في ترقية وتطور وتوسع الاقتصاد غير الرسمي تتحملها الإدارة العمومية(اقتصادية، مالية، قضائية)، القطاع الاقتصادي والاجتماعي العمومي، القطاع الخاص، الشراكة الأجنبية.

3– القطاع غير الرسمي ليس خاصية جزائرية بل هو ظاهرة عالمية. حسب المكتب الدولي للشغل.إلا أن في الجزائر أخد مستويات مخيفة أضحت تهدد مصداقية الدولة ومؤسساتها.

---

[1]) جريدة **الخبر**: الصادرة بتاريخ **2004.06.10**. عن التقرير الصادر في دورة المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي**24** جوان **2004**.

4- الاقتصاد غير الرسمي له قنواته ووسائله وتنظيماته (مستوردو الحاويات، تجار الشنط، الترابانديو) وله مساعدوه في الإدارة الاقتصادية والمالية والتجار المتجولون.

5- نقص التنسيق بين مصالح وقطاعات (الجمارك، الضرائب، التجارة، القضاء) جعل هذه الظاهرة تأخذ أبعادا خطيرة.

6- القطاع غير الرسمي لا يقتصر على الجانب التجاري بل يتنشط كذلك في مجال تزوير البطاقات الرمادية للسيارات،بيع وشراء السيارات، توزيع الإسمنت.

7- القطاع غير الرسمي لا تحكمه أي اعتبارات سوى السعي للربح السريع والسهل.

و هناك مؤشر أخر لأثر التهريب على الاقتصاد الوطني هو كمية الذهب المقدم للطبع رسميا لمصالح الضريبة المختصة من الفترة بين **1986** ،**1990** مع العلم أن المؤسســة الوحيدة التي لها صلاحية استيراد الذهب لتوزيعه على الصناع عبر القطر الوطني هي **Agénor** فإنها لم تستورد أي شيء منذ**1985**حسب ما نشرته مصالح الضريبة لحصيلة لنشاطاتها جويلية **1991** .وهو ما يوضحه الجدول التالي الموجود في الصفحة التالية:

إذا كانت المؤسسة المختصة في استيراد الذهب و توزيعه على الصناع الحرفيين توقفت عن القيام بهذا النشاط منذ **1985** فما هو مصدر هذه الكميات الهائلة من الذهب المقدم للطباعة.

فإذا كان الذهب المكرر "**l'or cassé** " لا يوفر لوحده هذه الكميات فالتهريب هو المصدر الرئيسي و يجب أن نلاحظ هنا أن هذا النوع من التهريب الذي تضطر المصالح الضريبية الشرعية بطباعته دون الاستفسار عن مصدره يختلف عن السلع الأخرى المهربة. من حيث إن هذا الذهب يحتفظ بقيمته المرجعية فهو بمثابة عملة عالمية. عملة صعبة مثل الدولار أو الاورو. فالوسطاء في تداوله يحققون ثروات هائلة لا تخضع لأي مراقبة. وبالتالي تسبب أضرارا للمصالح الجبائية و للاقتصاد الوطني ككل.

إذا تفحصنا مجاميع كمية الذهب المقدم للطبع رسميا للمصالح الضريبية المختصة لجميع الولايات فإننا نكتشف صدق وحقيقة ما ذهبنا إليه في كون سنوات الثمانينات كانت تعتبر العمر الذهبي للتهريب والمهربين. فالمجموع الأول الخاص بسنة **86** هو أعلى وأكبر قيمة. فيمكن اعتبار هذه السنة هي ذروة النشاط في التهريب بالنسبة لمادة الذهب.وهذا في الحقيقة لا يقتصر على الذهب بل يعمم على جميع المواد القابلة للتهريب حسب الزمان والمكان.

الجدول رقم(1) يوضح كمية الذهب المقدم للطبع رسميا للمصالح الضريبية المختصة في الفترة [1990-1986]

1990	1989	1988	1987	1976	السنة المدن
343.165.80	375.443.96	372.312.64	135.344.00	199.464.00	الأغواط
555.800.40	539.892.90	201.284.00	ـــــ	ـــــ	باتنة
557.087.70	502.336.20	ـــــ	ـــــ	ـــــ	البليدة
92.282.70	107.639.60	106.092.30	79.457.30	ـــــ	تلمسان
102.942.60	114.183.30	52.773.50	42.352.40	57.844.70	تيزيوزو
2.280.596.00	4.005.812.00	4.429.201.50	5.231.852.50	4.320.930.00	الجزائر
180.776.50	187.486.20	191.514.70	222.238.70	310.513.20	سطيف
8.733.60	11.123.60	9.441.00	10.519.00	5.857.00	سعيدة
80.638.50	68.416.50	43.416.00	ـــــ	ـــــ	بلعباس
79.903.80	114.016.10	208.650.50	473.664.70	614.564.80	عنابة
254.125.40	370.409.50	240.907.20	ـــــ	ـــــ	قالمة
500.896.00	471.944.00	693.854.00	1.171.824.00	1.270.878.00	قسنطينة
200.613.00	239.540.50	286.268.30	137.599.00	131.150.00	مستغانم
721.711.50	669.166.00	523.200.50	778.627.00	1.392.439.00	وهران
5.959.273.50	7.777.410.36	7.359.524.14	8.283.478.00	8.303.640.70	المجموع

الوحدة: بالغرام.

Bulletin des services fiscaux : Juillet. 1991 -- N° 02 . p .58

المصدر: نشرة المصالح الضريبية جويلية 1991.

6 – قياس حجم العمل في اللاشرعي:

لا يمكن أن نقيس حجم نشاطات القطاع غير الرسمي بسهولة لتعددها وتداخلها و كذلك للصعوبات الأساسية التي تواجهنا في قياس حجمها وهي:

– غياب مفاهيم وتعار يف إحصائية لهذه النشاطات.

– غياب المناهج الإحصائية في البحوث الميدانية.

ولهذه الأسباب وحتى تحدد المفاهيم لهذا القطاع ونضع طرق ومناهج إحصائية وطنية يقترح الباحثان (موسات صايب، وحمودة نصر الدين)طريقة مباشرة وعملية لا وجود فيها لصعوبات أو إحراجا في جمع المعلومات لأن جمع المعلومات غير محضور[1].

وتتخذ هذه البحوث الأشكال التالية:

– بحوث داخل العائلات في الأحياء السكنية.

– بحوث داخل المؤسسات.

-بحوث مختلطة بين العائلات والمؤسسات.

وأعطت هذه البحوث ثلاث سيناريوهات للتوقعات:

أولا: معايير حصر القطاع غير الرسمي اعتمادا على البحوث المختلطة. (عائلة، مؤسسة)

حسب مقاربة العائلة: يعتبر الفرد منتمي للقطاع غير الرسمي إذا كان يتوفر على الشروط التالية:

– حائز على عمل رسمي.

– النشاط الذي يمارسه في الأسود هامشي.

– يكون أجر هذا النشاط متدني.

– أن يكون هذا العمل ثانوي.

حسب مقاربة المؤسسة: تعتبر المؤسسة منتمية للقطاع غير الرسمي إذا كانت تتوفر على أحد الشروط التالية:

– شكل دفع الضرائب (حقيقية أو جزافية، **" Réel ou Forfaitaire**")

– معيار التسجيل لدى مصالح الضرائب.

– معيار حجم المؤسسة(عدد العمال).

[1])**N. MM MUSETTE et S& HAMMOUDA : La mesure de l'emploi informel en Algérie**, *colloque International : L économie informelle en Algérie. 2000 U Tlemcen* .**PP.**

فحسب هذه المعايير فإن توقعات العمال المنتمين للقطاع غير الرسمي حسب البحث الميداني لمعروف ب:**MOD.92** كانت كما هي مبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم(2) توزيع السكان النشطين في الجزائر[1].

أنواع السكان النشطين	العدد: حسب إحصاء 1992
السكان القادرون على العمل	**5.834.518**
السكان المشتغلون	**4.494.403**
السكان المشتغلون في غير قطا الزراعة	**3.519.290**
السكان الموجودون في بطالة	**922.958**

فجانب العمل اللاشرعي يمكن توقعه في ثلاث سيناريوهات:

أولا: حجم التشغيل اللاشرعي يضم (البطالين، الذين سبق لهم التصريح بأنهم عملوا) وكذلك الأفراد الذين هم تحت الإعالة لأشخاص أجراء لأسباب السن، الإعاقة...الخ. والأجراء الذين يشتغلون بعمل إضافي. فنحصل على:**417.200** عاملا في الأسود بنسبة**12%** من السكان الأجراء من غير القطاع الفلاحي، وهذه النسبة تعتبر أقل من الحقيقة.

ثانيا: بالزيادة على الرقم السابق، الأجراء الفصليين، أصحاب الإعانات العائلية الذين لا يشتغلون فنحصل على **840.000** عامل منتمي للقطاع غير الرسمي بنسبة **24%** من السكان الأجراء من غير قطاع الفلاحة، وهذا معدل متوسط.

ثالثا: زيادة على **7%** من النساء الماكثات في المنزل (مطلقات، أرامل، اللواتي يكفلن عائلات) زيادة على الأطفال مابين **[10–14]**سنة المتسربين من المدارس، والذين وجدوا أنفسهم مطرين للعمل، تحت الضروف الاجتماعية القاسية (إرهاب+فقر). والنتيجة الرقم يصعد إلى **1.240.000** بنسبة **35%** من العمال الأجراء من غير الفلاحين.

ومن هنا يمكن أن نعتبر أن البحث في ميدان التهريب يعتمد على مقاربة البحث في العائلات ويبتعد عن البحث في المؤسسة، لأننا أمام نشاطات تجارية وخدماتية يقوم بها الأفراد ولا تعتمد على المؤسسات.

[1])–المصدر:البحث الميداني الذي قام به الديوان الوطني للاحصاء سنة **1992**.

7- المقاربات السابقة حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر L'économie informelle en Algérie.

حسب المداخلة التي قام بها الأستاذان[1] (بوفنيق فاطمة، و العيدي عبد الكريم) بالملتقى الدولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر.والمنعقد بكلية الاقتصاد جامعة تلمسان فإن ما يربو عن السبعين مرجعا تهتم بالموضوع قد أحصيت من طرفهم. وهي كلها موجودة بمعاهد التوثيق والبحث في مدينة وهران. فمثلا: في مركز التوثيق الاقتصادي والاجتماعي" **CRIDISSH**".

وفي مركز التوثيق والبحث في العـلوم الإنسانية الاجتماعية **(CDES)**.

والمكتبة المركزية لجامعة وهران.

وفي المركز الوطني للبحث الأنتروبلوجي، الاجتماعي والثقافي"**CRASC** ".

فالبحوث العديدة التي كرست لمختف أوجه نشاطات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر [2] قد تطورت ونمت في العشرين سنة الماضية بداية من سنة **1980** (كمراجع علمية) وبعد سنة.**1992** (كبحوث ميدانية) والتي قام بها الديوان الوطني للإحصاء،" **MOD،ONS**" .

وهذه الأعمال قام بها كل من الاقتصاديين والاجتماعيين والجغرافيين وكذلك الديموغرافيين وقدمت بمختلف الصور (إصدارات لكتب، رسـائل جامعية، مذكرات للتخرج، دراسات جامعية، تقارير خبرة، ونشرت كتقارير صحفية في الجرائد والدوريات...).

إن مشكلة الاقتصاد غير الرسمي**L'économie informelle** في الجزائر كانت دائمة الوجود في الكتابات العلمية المهتمة بالمسائل الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية وحتى الجغرافية، ويشكل ميدان خصب وواسع للدراسة فمرة توصف هذه الظاهرة بالاقتصاد غير الرسمي ومرة بالقطاع غير الرسمي. **(L'économie informelle) (Secteur informel)** ومرة تهتم الدراسات بميادين محددة مثل: (العمل غير الرسمي، التشغيل غير الرسمي، النشاطات غير الرسمية) **(Travail informel, l'emploi informel , Les activités informelles)** وفي بعض الأحيان تكون الدراسات معمقة مثل:

---

[1]) **بوفنيق فاطمة و العيدي عبد الكريم**: (الاقتصاد الموازي في الجزائر:بأي مقاربة؟) الملتقى الدولي/الاقتصاد الموازي في الجزائر، جامعة تلمسان، نوفمبر**2000** .

[2]) **CH. BENARD : « Le chômage déguisé -Recherche sur la validité du concept à partir de l'agriculture algérienne »,** *thèse de Doctorat d'Etat, sciences Economiques, Paris1, 1975.*

(العمل المترلي، السوق الموازي، الدروس الإضافية) **(Le travail à domicile ,Le travail ménager, Le marché informel)** وكذلك الدراسات الاجتماعية مثل: العمال الأجراء، عمل الأطفال، عمل النساء...الخ

فعندما نريد أن نبحث أو نقترب من الاقتصاد غير الرسمي التجاري نتوجه إلى كتابات(ذ.أحمد هني.)، وعندما يكون اهتمامنا منصب حول القطاع غير الرسمي، التشغيل غبر الرسمي، نتوجه إلى مؤلفات(كلكول)، أما العمل غير الرسمي فيهتم به الباحث (لقجع) وكلهم ينتمون لجامعة وهران.

7- 1-المراحل التاريخية للاقتصاد الموازي(غير الرسمي)في الجزائر

لقد تواجد الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر قبل أن تظهر كلمة " **Informel**" للوجود من طرف الهيئات الدولية "**BIT, FMI**" بعد استقلال الجزائر كانت هناك ثلاث أطوار مر بها الاقتصاد غير الرسمي:

المرحلة الأولى: كانت طويلة نوعا ما منذ سنة **1962** إلى **1985** لم تتكلم عليها السلطات الرسمية وتغاضت الإحصاءات عن البطالة وعن الاقتصاد غير الرسمي. وجاءت بعد ذلك المرحلة الثانية، أين تضائل التوظيف [**1986-1997**] حيث تحرك الاقتصاد غير الرسمي بديناميكية، وبدون مراقبة من طرف السلطات.وفي المرحلة الأخير بداية من سنة **1998** إلى يومنا هذا أين أصبح الاقتصاد غير الرسمي مكرسا في حياتنا اليومية وأصبح جزءا هاما في بنية الاقتصاد الجزائري.

7-2- مراحل اهتمام الكتابات بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لم يهتم الكتاب والباحثون الجـــزائريون بالاقتصاد اللاشرعي في فتراته الأولى أي بـــداية من سنوات الاستقلال ودخول البلاد في نهج الاقتصاد الاشتراكي. رغم أن بعض الكتاب الأوروبيين كانوا قد أشاروا إلى النـــشاطات الموازية في ظل النظام الكولونيالي " **l'Informel Colonial** " فالبروفيسور (بريني أندري)[1] قد أثار في مداخلته التي ألقاها في الملتقى الدولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر والمنعقد في جامعة تلمسان بمعهد الاقتصاد سنة **2000**. حيث أشار إلى جملة من النشاطات الموازية التي كان يلاحظها في سنوات الأربعينيات والخمسينيات في ظل النظام الكولونيالي في جميع مناطق ومدن الجزائر. كما أشار "ريني جوندارم"[2]في مؤلفه: الاقتصاد الجزائري، التخلف وسياسة التنمية. أنه في سنة **1959** كان يوجد اقتصاد الفقر الموازي " **Informel de la misère**"وأشار إلى الثنائية الموجودة

---

[1]) **BRENANT.ANDRE: Informel aujourd'hui en Algérie ; forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation.**

[2]) **R. GENDARME : Economie Algérienne ; sous développement et politique de croissance**, *Paris, A.Colin.*

في الاقتصاد الجزائري آنذاك ففي مقابل الاقتصاد الرسمي الكولونيالي"**Economie indegéne** " الذي يسيطر عليه الأوروبيين، هناك اقتصاد الأهالي "الأندوجين" اقتصاد متخلف الذي ينشط فيه الأهالي (زراعة بـدائية، بعض الحرف والنـشاطات الاقتصادية البسيطة)، "مسح الأحذية بيع الجرائد، تحميل الأمتعة....".

بعد الاستقلال ونظرا للسياسات المتبعة كان يغض الطرف على هذا القطاع رغم أنه كان دائما موجودا عبر الحرف وبعض النشاطات غير المسجلة (ورشات تقليدية بدائية ومتخلفة). وبعد السبعينات بدأت تظهر بعض المقالات الصحفية والتقارير "السمعية البصرية" للإذاعة و التلفزة الوطنية.

كما تطرق البعض في اعمالهم الأكاديمية (الرسائل ومذكرات التخرج الجامعية) إلى تلك النشاطات غير الرسمية[1]، وأدخلت بعض الدراسات المعمقة في ميدان البحوث التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصاء وخصوصا عن طريق البحوث الميدانية و الديموغرافية التي أقيمت حول اليد العاملة (**ONS, MOD**) ومنذ ذلك الحين ظهر للوجود أسلوبين أو طريقتين في الكتابة حول موضوع الاقتصاد غير الرسمي وهي:

7-2-1- أسلوب جاك شارم 1985 Jaques charmes :

يرتكزأسلوبه الأول على المعطيات التي أنجزت من طرف الديوان الوطني للإحصاء**ONS** فالتقدير الأولي أقيم على أساس الإحصاءات المنجزة حول التشغيل في المؤسسات حسب التعريف الذي وضعه المكتب العالمي للشغل، حيث قدر حجم العمل اللاشرعي في سنة **1985** نسبة **25%** من مجموع السكان المشتغلين غير الزراعيين وهذه التقديرات أنجزت خلال الفترة التي كانت المؤسسات العمومية في صحة جيدة وكانت مسيطرة على الاقتصاد الجزائري، في غياب القطاع الخاص الذي كان مهمشا وضعيفا. كما أن نفس التقديرات أعيد تأكيدها في البحوث التي قام بها المركز الوطني للبحوث التطبيقية "**ENEAP** " في سنة **1989** وفي تقرير الخبرة الذي قدمه"مكتب الدراسات شارم"سنة **1991** إلى الديوان الوطني للإحصاء " **MOD**" **1992** والذي اقترح فيه حيز لحصر الاقتصاد غير الرسمي في البحث الميداني فمعالجة تلك المعطيات في البحث الميداني حول الاقتصاد غير الرسمي لم تنشر ولم توزع من طرف الديوان.

والتقديرات الأولية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لم تقدم وتوزع إلا سنة **1998** من طرف الباحث "كلكول" من جامعة وهران.* في هذا العمل الجامعي وحصر الباحث (الاقتصاد اللاشرعي**Informel**) في خمسة معايير وهي:

---

[1]) أنظر في الملحق– المراجع المعتمدة في مقاربات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

1- التقييد في السجلات الإدارية.

2- التقييد عند مصالح الضرائب.

3- صيغة تأدية الضرائب.

4- مكان القيام بالنشاط.

5- التصريح عند التأمينات الاجتماعية.

عند هذه العتبة وعندما طبق المفاهيم والتعريفات الموضوعة "لليد العاملة" وباستثمار المعطيات التي خلص إليها التحقيق الميداني لسنة 1992 " **MOD, ONS** " للديوان الوطني للإحصاء، خلص الباحث كلكول إلى تقدير نسبة العمل غير الشرعي بـ **33.3**٪ من العمال غير الزراعيين أي**1400.000** عامل. وتظهر أهمية العمل الذي قام به كلكول عندما حجم معدل البطالة الذي كان يقترب من **23.8**٪ في سنة **1992** حيث أصبحت**14.8**٪.

والدراسة الأخيرة التي قدمت من طرف البنك الدولي والتي أنجزها مكتب الدراسات "**Ecotechnics** " وتعتمد هي كذلك على المعطيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصاء. مع محاولة بناء قاعدة معرفية حول النشاطات غير الرسمية في الجزائر. وأسست كذلك هذه الدراسة الجديدة لفرضية وجود علاقة تربط بين القطاع الصناعي الحديث والقطاع الرسمي وبروز طبقة رابطة بينهما وهي: "القطاع غير الرسمي"**Secteur informel** ".

7-2-2- أسلوب الدكتور أحمد هني1991:

تتركز طريقة وأسلوب احمد هني على حصر الاقتصاد غير الرسمي (الموازي **l'économie parallèle)** في نطاق الاقتصاد الكلي بصفة عامة، وذلك باستعمال مقاربة تتركز على الأنشطة الموازية في الاقتصاد الجزائري. فأسلوب" أحمد هني" يرتكز على فرضية أن كل الاقتصاد الجزائري يتحرك بصفة عامة على أساس نشاطات موازية.وستعرض بالتفصيل الموجز لهذا الأسلوب(المقاربة).

ففي كتاب مقالة حول الاقتصاد الموازي [1] تطرق إلى الاقتصاد الموازي الناتج عن الإنتاج وعن التوزيع.

ا)- النوع الأول: اقتصاد موازي فيه سوق موازية تكون أسعارها أكبر من الأسعار الإدارية.

ب)- النوع الثاني:اقتصاد موازي تكون فيه سوق موازية أسعارها أقل من الأسعار الإدارية.

عندما تحضا عدم مرونة الأسعار بحماية من العرض (احتكار) أو حماية الحكومة فيمكن أن تبرز ظاهرتين:

- إما عرض موازي وبالتالي يليه سوق موازي ثاني بأسعار منخفضة.

[1]) .**AHMED HENNI : Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie ,** *ENAG /ALGER .1991* .

– أو طلب موازي وهنا يتبعه ظهور سوق ثاني موازي بأسعار مرتفعة.

فعندما يستجيب الأفراد إلى هذه الحماية للعرض عن طريق الإنتاج لكميات إضافية خارج السوق المحمية، فينتج سعر موازي أقل من السعر الاداري، وفي هذه الحالة الوصول إلى عوامل الإنتاج يكون غير محتكر (مثل شراء العمل في الأسود).

لكن عندما يكون الوصول إلى عوامل الإنتاج منظم بصرامة فكل إنتاج موازي هو مستحيل التعديل لعدم التوازن بين العرض والطلب. فالطلب يكون أكبر من العرض...

فإذا وجد خطأ في القدرة الإنتاجية يزداد طلب الأفراد ليس فقط لسد حاجاتهم ولكن كذلك للحصول على فرصة الوصول إلى منتوج يمكنهم بيعه في السوق الثاني، في هذه الحالة السعر الموازي هو أعلى من السعر الإداري فيجب التمييز بين السوق الموازي التي تظهر في"الاقتصاديات" التي يكون الوصول فيها إلى عوامل الإنتاج بحرية أكثر والأسواق الموازية الذي يكون الوصول إلى عوامل الإنتاج فيها مقيد(احتكار) والعرض فيها غير مرن. فانعدام المرونة في العرض والطلب يخلق سوق موازية ثانية تكون أسعارها أكبر من الأسعار الإدارية.

الحالة الأولى: الأسواق الموازية التي تتميز بأسعار منخفضة عن الأسعار الإدارية المنظمة.

السوق هنا سمح بتوفير فرص لخلق مدا خيل من عدم احترام القوانين(عمل في الأسود، بيع بدون فواتير....) فدور السوق السوداء هو توفير مدا خيل للأفراد المحرومين من توزيع منظم للمداخيل. فمثلا بطال لا يجد عملا بالأجرة الإدارية يلجأ للحصول على دخل ولو كان العمل بأجر منخفض لكن في الأسود.فكون الأجر الإداري جامدا عند الإنخفاظ فإن الذين يطمحون في كسب عمل بأقل ثمن لا يستطيعون تحقيقه قانونيا.فعدم تعميم توزيع المداخيل عن طريق الإجراءات التنظيمية وعدم مرونة الأسعار، ومن أجل تعديل توزيع المداخيل تنتج السوق الموازية.

الحالة الثانية: تتعلق بالاقتصاديات المخططة مركزيا والمعروفة "بالاشتراكية "فالوصول إلى عوامل الإنتاج يخضع إلى موافقة إدارية. فكل جمود للعرض غير ممكن تعديله في المدى القصير فكون الكميات المعروضة جامدة في المدى القصير وأسعار العرض أيضا فإن الزيادة في الطلب لا يمكن تحقيقها بعرض إضافي أو تشبيعه بالزيادة في الأثمان، ففرصة خلق مدخول في هذه الشروط لا يتمثل في الإنتاج بل في التوزيع فلكي يحصل بطال على دخل يقوم بالوقوف في طوابير الانتظار ليعيد بيع المنتوج الذي اشتراه إلى الأشخاص الذين لم يتوصلوا إلى الأماكن الأولى للطوابير. فالاقتصاد الموازي هنا ليس باقتصاد سري "**Production souterraine**"بل اقتصاد للتوزيع يشبه عملية التهريب للسلع، ومن مظاهره أنه لا يساهم في تخفيض الأسعار ومحاربة التضخم الاحتكاري لكنه يشدد من عملية الاحتكار بإثارته لارتفاع

الأسعار في السوق الموازية. فعندما يمارس السوق الموازي في التوزيع (تهريب سلع شرعيا) فيضاف دخل هذه العوامل إلى الأسعار الإدارية.تكون الأسعار الموازية مرتفعة.

فمصدر الاقتصاد الموازي يوجد في جهاز التوزيع للمداخيل هذا ما يقود إلى أنه ينشأ حسب طبيعة السلطة السياسية التي تسير الاقتصاد.والنتيجة أننا أمام صنفين من الاقتصاد الموازي:

1- صنف يتأسس من الإنتاج (الإنتاج التحتي أو الخفي السري...)عمل في الأسود، ورشات في الخفاء، عدم احترام التنظيم الذي يمس عوامل الإنتاج. هذا الاقتصاد الموازي يضيف في القيمة.

2 – صنف يتأسس من التوزيع (السوق الموازي.) بيع في الأسود، وهو عبارة عن تهريب السلع من سوقين من نفس الاقتصاد، وهذا النوع لا يضيف في القيمة ولكنه يتغذى من حصة نقدية لا علاقة لها مع الإنتاج فيمكنه أن يجعل اقتصادا ما فقيرا، ولكنه لا يمكنه أن يغنيه، ويمكن أن نجد هذين النوعين أو الصنفين في اقتصاد بلد واحد وفي وقت واحد.

أ)- العوامل التي أدت إلى نشأة الاقتصاد الموازي في الجزائر: [1]

حسب الدكتور أحمد هني هناك ثلاث عوامل في بداية السبعينات توحدت لتأثر على نشأة الاقتصاد الموازي في الجزائر.وهي:

0- الثورة الزراعية.

0- التضاعف الفجائي لإيرادات البترول.(سنة 1974)

0-الانفجار الديموغرافي للطلب.

ب)- العمل كمركز اجتماعي:

إن العمل باعتباره مركزا اجتماعيا و مصدرا للربح لكثير من الأفراد و الذي بواسطته تتجسد مختلف الفرو قات فيما بين العمال سواء حسب الأجور، المزايا، العلاقات مع طبـقات اجتماعية من نفس المرتبة، تنقلات، مكافآت.

---

[1]) ibid.**PP.**

في الدول الرأسمالية العمل يشير إلى وضعية مهنية معينة حسب السلم الوظيفي، وحسب المناصب المشغولة من طرف العـــمال أي كل حسب عمله. فالمكافأة تمنح على أساس المؤهلات الشخصية و الجماعية لكل وحدة مع توفير أسباب الإنتاج و المر دودية.

بينما في الجزائر الأمور تختلف تماما حيث نلاحظ بصفة مطلقة وجود مستوى معقول من الانسجام بين العمل، الإنتاج، المر دودية، العلاقات المهنية و الاجتماعية فيما بين العمال. ذلك أن المسئول على ورشة ما قد يتهاون في عمله فينتج عنه استخفاف العمال بقراراته و بدلك تعم الفوضى في عملية الإنتاج[1].

فالعمل أصبح يستعمل عند بعض الإطارات كمركز نفوذ يستغله المستفيد في عمليات مثل: اقتناء قيم منقولة و غير منقولة بأسعار رمزية. بينما تباع في السوق السوداء بأسعار خيالية. والاستفادة من الفرص سواء كانت للسياحة أو كانت صحية، في طابع اجتماعي مثل الاستفادة من العلاج في الخارج على نفقات الدولة.

ومن مزايا مركز العمل التي توظف في المصالح الشخصية:

1-حرية شبه تامة في اقتناء الخيرات عند أسعار تافهة(سعر إداري).

2-إنشاء علاقات اجتماعية خارج و داخل المؤسسة مع إطارات و مسيرين من نفس المركز.

3-تهميش العمال البسطاء في غياب مستوى معقول من الإنتاجية و المر دودية.

و أخيرا يمكن أن نقول أن السوق الموازية تتجسد (بكل تحفظ) في هذه الممارسات التي يقوم بها الإداريون و المسيرون بهدف تحقيق أرباح تحول مباشرة إلى السوق السوداء، و من هنا فإن العامل البسيط لا يمكنه مواجهة هذا الإخطبوط.[2]

إن آثار ممارسات الدولة و الحزب و سيطرتهما على تسيير المؤسسة العمومية كانت بالغة على مردودية الفرد و دافعـــيته للعمل في مؤسسته من جهة ومن جهة أخرى ساهمت في بلورة تصور اجتماعي (**Représentation Sociale**) معين تجاه العمل و المؤسسة، و تجاه محيط المؤسسة أيضا أي على مستوى المجتمع ككل. و كذلك أثر على معنى العمل و توقعات الأفراد منه ومن المؤسسة، و مفهوم الأفراد للمر دودية.

و هذه الصورة للعمل و للمؤسسة تعتبر بدورها كما قد سبق ذكره جانبا من الجوانب المتعلقة بمعوقات تحقيق درجة من الولاء التنظيمي و الاندماج في العمل بالصورة التي تم وصفها في الفقرات السابقة.

[1]) **LAMARI. A :Gérer l'entreprise Algérienne en économie de Marché.** *Alger preste COM, Edition, 1993.*

[2])**AHMED HENNI :**Op.cit , **PP.**

ج)-.النشاطات الاجتماعية التقليدية و الاقتصاد غير الرسمي (الموازي):

إنه من البديهي عند الاقتراب من الاقتصاديات المتخلفة أن تكون لدينا نظرة ثنائية عنها فاقتصاديات البلدان النامية ليست تلك التي تتمثل لنا في الإحصائيات الرسمية أو القطاعات المحاسبية.

و لكن يوجد قطاع الظل أو الاقتصاد الأسود هذا القطاع اللاشرعي غالبا ما يظهر انتعاش النشاطات الاجتماعية التقليدية التي تسمح بتكوين موارد مالية ليعيش عليها المجتمع في ظل اقتصاد رسمي متأزم.:

فإذا اعتمدنا على القطاع الرسمي المحاسبي لا نصل إلى معرفة و شرح كيفية و تطور اقتصاديات البلدان المتخلفة. وإن تواجد القطاع غير الرسمي يبرز و يشرح ذلك الذي عجزت المحاسبة الوطنية في شرحه. ويسد الفراغ الحاصل في الدليل العالمي للتنمية. من هنا تظهر سر قوة بعض المجتمعات التي يتنامى فيها الاقتصاد غير الرسمي مثل مجتمعات دول أمريكا الجنوبية. وهذا التشابه و التماثل بين القطاع غير الرسمي والقطاعات التقليدية يقر بوجود القطاع غير الرسمي. وهناك من له نظرة سرتابة حول هذه النشاطات التقليدية (غير الرسمية) التي تسمح بالإغداق على ديناميكية المجتمع و تزيد من إخفاء الموارد الكامنة. فهذه المجتمعات بحاجة إلى تركهم يعملون بدون التدخل في تغيير نسقهم الاجتماعي وثقافتهم الموروثة عبر الأجيال وليس هم بحاجة إلى المساعدات الدولية. فالقوة التي تحدث بالاقتصاد الموازي تبدي وتقدم الدليل على ضعف و نقص بعض الأنظمة الاقتصادية[1].

ونريد أن نجرب في حالة خاصة بالاقتصاد الجزائري، ما هو موقع الاقتصاد الموازي " **informel** " في تطوره الفعلي، و تطوره الكمي و تطوره المعرفي و العلمي ؟

و لا نتوقف عند ذكر الأمثلة التي لا تعد و لا تحصى من هذا النشاط. ونريد أن نعالجها معالجة غريبة أو فلكلورية. فهذا المفهوم الذي نجده يستعمل غالبا للدلالة على مجموعة من النشاطات التي تتم في الخفاء. من ذلك بائع السجائر على الطرقات إلى الورشات السرية الغير مرخصة.:

د) –النـــشاطات الاجتماعية و الاقتصاد غير الرسمي (الموازي):

من إحدى الطرق الموجودة لمعرفة كمية و حجم الاقتصاد اللاشرعي هو ربطه بتحليل طرق تداول النقود و إذا طبقنا هذا المنهج على الاقتصاد الجزائري نكتشف أن دخل العائلات الجزائرية من الاقتصاد غير الرسمي يدعم دخلهم الرسمي. فإذا تتبعنا تاريخ نشأة الاقتصاد غير الرسمي، فإنه كلما كانت حتمية تحكيم التخطيط في الاستهلاك الأصلي قوية كلما كانت التداولات اللاشرعية تتطور وتنمو. وفي المقابل

[1]) **A. HENNI : Le cheikh et le patron,** *Office des publications universitaires, 1993,* **p160-170.**

كلما كان التحكيم المخطط يتلاءم و يستجيب لمتطلبات الممثلين الاجتماعيين و يعبر عن رغبتهم في السوق الموازية فإن التداول اللاشرعي يتناقص.

و لكن الشيء الذي يـــثير الاهتمام أكثر هو تلائم و انسجام القطاع العام الذي يعتبر الحارس على تطبيق و مراقبة التخطيط و تنفيذه، و لكن يطور في الحقيقة بدوره 'الوسيط ' في تشدد و صرامة المركزية وضغوطات الممثلين الاجتماعيين. فيخلق القطاع العام بدوره تداول لا شرعي مربوط بقوة وحتمية تطبيق المخططات الإدارية. و التطبيقات التي يطورها متعددة الدرجات.

إن تحقيق الأهداف المخططة بطريقة شرعية يتم إذا كان استهلاك القروض المخططة تساعد على أن يكون الإنفاق الحقيقي يتساوى مع الغلاف المبرمج له. فالحقيقة الملموسة تكون مغايرة تماما.

فإذا تحقق هدفا ماديا فإن نوعية التطبيق هي التي تكون مختلفة وكانت الاستثمارات الضخمة في بعض الحالات توجه بدون أن تنسجم مع ما كان مبرمجا لها، فتغير هيئة استهلاك المواد لا تترجم الإنتاج و لكن عملية تركيب بسيطة. فعلاقات العمل حسب الضغوطات الاجتماعية المحلية تجعل من التشغيل لا يتماشى مع ما هو مبـــرمج له فهناك المحسوبية، التشغيل الإضافي، الإمتيازات المهنية، تستغل في التغيبات وتحويل الأموال العمومية بالاستفادة من التعويضات والمكافآت الموزعة (أراضي، سكنات، نقل، سفر) بأسعار إدارية هذه الأشياء تؤثر على تغيير الدخل الفردي والأجور فالهدف المبرمج للاستهلاك لا يتحقق.

أخيرا إن حتمية التحكم المركزي ونوع التنظيم الاجتماعي المفترض كلها تصبح متغيرة تماما بالتصرفات الاجتماعية للأفراد. فالاختلاف لا يوجد بين شيء شرعي وآخر غير شرعي ولكن الاختلاف موجود في طريقتين لتصور الحقيقة[1].

الطريقة الأولى ترتكز على معطيات محاسبية، لها حق الأولوية. والطريقة الثانية ترتكز على النتائج الحقيقية للتصرفات الاجتماعية. فالمسألة هي ليست في تعريف اللاشرعية، في مقابل الشرعية، بل هي في فهم التصرفات الاجتماعية في تناسقها التام، وقوتها في تقييم النتائج. فالعلوم الاقتصادية إذا كانت تقدس وتعطي الشرعية، وتقيم أو تحفز كليا النشاطات، أو العكس من ذلك تهملها. فإنها تقع بالضرورة في الثنائية.

هذه الثنائية المنهجية تبعد من الأساس كل نظرة شاملة للحقيقة الاقتصادية والاجتماعية. (القطاع الشرعي والقطاع التقليدي) فهي تقصي عدة معاملات تدخل في سجل المعرفة. فاللاشرعية الاقتصادية

---

[1]) ibid, p161-172.

هي قديمة قدم العلوم الاقتصادية رغم كونها لم تحضا بالاهتمام من طرف جميع المدارس الفكرية(سواء كانوا الكلاسيكيين أو الماركسيين أ و الكلاسيكيين الجدد ولا حتى الكتريين).

وبهذا الإهمال والتناسي تسجل أول لا شرعية في العلوم الاقتصادية، أول اقتصاد أسود. وبالتالي فإن صفة تمثل الحقيقة ليست هي الخاطئة، ولكن هذه الحقيقة هي نفسها خاطئة. والتمثلات الاجتماعية **Représentation Sociale** "اليوم هي حقيقية وصائبة، والحقيقة "العلمية"ليست متطابقة مع الواقــع فإنها نظرة الضعف التي تضعها حركة " **Brown**" في النشاطات الاجتماعية فالتكلم عن الحداثة والتقليد، أو الشرعية واللاشرعية، هو الزعم بأن قسم من المجتمع لا يقوم بلعب دوره. فهو مقيد بالحواجز القانونية من جهة، ومرفوض من جهة أخرى لأنه يمارس نشاطات شديدة الحساسية بأن تعرف.

فالمعرفة الاقتصادية لا توضح إلا ما هو داخل في صورتها، وبهذا تكون هذه المعرفة قد أقرت بأنها ليست بعلم شامل، ومن ثم خلقت تقسيم في المجتمع. و تكون بذلك قد بنت نظرة جزئية من"حقيقة مقطعة". فلا يوجد هناك جزء من المجتمع يعيش من القطاع الرسمي أو في القطاع الرسمي، وقسم آخر يعيش في أو من القطاع غير الرسمي. ولا توجد أي حقوق جمركية يتطلبها المرور من قطاع إلى آخر، كما أنه لا توجد تصرفات تقدمية وأخرى تقليدية. فالفرد يمكنه أن يأتي بها جميعا وفي آن واحد. فلا يوجد هناك إلا مجتمع متجانس له تصرفات اجتماعية مختلفة. فالمجتمع الحي لا ينغلق على نفسه وتمثلاته الاجتماعية تفرض عليه أن يتفتح أمام النشاطات الاجتماعية.[1]

والخلاصة التي نستنتجها من هذين المنهجين أو المقاربتين أنهما يكملان بعضيهما البعض من حيث أن المقاربة الأولى ركزت واهتمت بقياس حجم الاقتصاد الموازي إحصائيا بينما اهتمت مقاربة أحمد هني بوصف التصرفات والنشاطات الموازية داخل الاقتصاد الرسمي.

وتبقى هاتين المقاربتين محدودتين في الزمان وتستحقان الكثير من الدراسة والتحليل من أجل التعمق فيها والزيادة في توضيحها.

أما الأستاذ بنوة شعيب فيقر بأن معظم الدراسات التي أجريت حول الاقتصاد غير الرسمي:"حاولت تعريف القطاع غير الرسمي في الجزائر على أساس القطاع الرسمي وأقرت معظمها بأن نشاطات هذا القطاع تقع على هامش الاقتصاد الرسمي."[2]

---

[1]) **ibid, p172.**

[2]) **C. BOUNOUA : « L'économie Parallèle en Algérie »,** *les cahiers du CREAD, N°9, 2ème semestre, 1995*,**p 144-162.**

كما يمكن أن نلاحظ حسب بوفنيق والعايدي تيار هام من الدراسات خص الجانب التجاري من القطاع غير الرسمي سواء مس ذلك الاقتصاد غير الرسمي(هني) أو مفاهيم كالتشغيل والعمل غير الرسمي (كلكول ولقجع).

كما بين الأستاذ بنوة شعيب أن(عبدون1989) حاول تقسيم السوق الوطني إلى سوق رسمي وأخر غير رسمي والذي قسمه بدوره إلى ثلاث فروع:

1- سوق شبه رسمي: أين يوجد القطاع الخاص الذي رغم أنه مسجل رسميا إلا أنه يتهرب من دفع الضرائب(التهرب الضريبي)ويلجأ إلى ممارسة أعمال وصفقات غير قانونية (مخفية).

2- سوق إنتاجي غير رسمي: ويخص المؤسسات غير الرسمية في قطاع البناء والصناعة والخدمات...

3- سوق المضاربة: ويشمل بيع السلع والبضائع النادرة غير المتوفرة في السوق بصورة دائمة.[1]

وعلى العموم يبقى مفهوم القطاع غير الرسمي في الجزائر أمامه مجال كبير للبحث والاستكشاف ودون أن ننكر الجهود التي قام بها عدد من الباحثين والدارسين والتي تعتبر خطوة هامة نحو التعرف أكثر على هذا القطاع في بلادنا.

إن المقاربات حول الاقتصاد غير الرسمي أخذت في غالب الأحيان طابع نظري، ويبقى استغلال النتائج الإحصائية يطغى على باقي الدراسات إلا أنه على المستوى الإحصائي لا يوجد تقييم حقيقي للأشخاص الذين يمثلون هذا القطاع وهذا راجع إلى عدم وجود دراسات ميدانية مباشرة حيث يصعب إنجازها في أرض الواقع لأنها تتطلب وسائل مادية كبيرة وحتى معنوية هامة. إن القطاع غير الرسمي في الجزائر بفضل نشاطاته المتعددة قد أصبح واقعا اقتصاديا واجتماعيا داخل كل المدن الجزائرية، هذا موازاة مع تقلص فرص العمل داخل القطاع الرسمي، وبالتالي ظهور الفقر والحاجة مع تدني القدرة الشرائية للعائلات. الأمر الذي دفع العائلات إلى إيجاد طرق للتكيف مع الوضع الجديد. هذه الطرق تنوعت في أشكالها لكن هدفها يتمثل في الحصول على عائد.

ومن ثم برزت الحاجة والضرورة الملحة لمعرفة هذا القطاع الذي يتميز بالنشاطات غير الرسمية. وإذا أردنا له أن يلعب دور اقتصادي تهيؤه لأن يمثل نشاط مهيكل. وهذه المعرفة لحد الآن تبقى سطحية تتمثل في معرفة حجم وعدد اليد العاملة التي تمتصها هذه النشاطات وذلك بصورة غير دقيقة. وبالتالي تبرز الإشارة إلى عملية المراقبة والعقوبات التي يجب أن ترجه إلى عدة أعمالا وممارسات تأخذ القطاع غير الرسمي كغطاء لها.

---

[1]) **ibid, p144.162.**

ويجب الإشارة كذلك إلى أن المساهمات التي أنجزت حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تبقى قليلة مقارنة مع الدراسات والأعمال والبحوث والتقارير التي أقيمت خار ج الوطن والتي خصت القطاع غير الرسمي منذ نشأته خصوصا مع بروز " المخطط العالمي حول الشغل " في بداية السبعينات. ويبقى أن حجم هذه الدراسات الوطنية قليل حتى بالمقارنة مع دول الجوار "المغرب وتونس" وكذلك بعض الدول الأفريقية.

أما فيما يخص ظاهرة (التهريب،**Trabendo**) والتي هي جزء أو قطاع من الاقتصاد غير الرسمي فالبحوث والمقاربات التي اهتمت بالتهريب كانت قليلة مقارنة بالتقارير الصحفية والأخبار التي تنقل يوميا عن نشاط المهربين والكميات المحتجزة من السلع والبضائع التي تصادرها أجهزة الأمن المختلفة عبر كامل التراب الوطني.

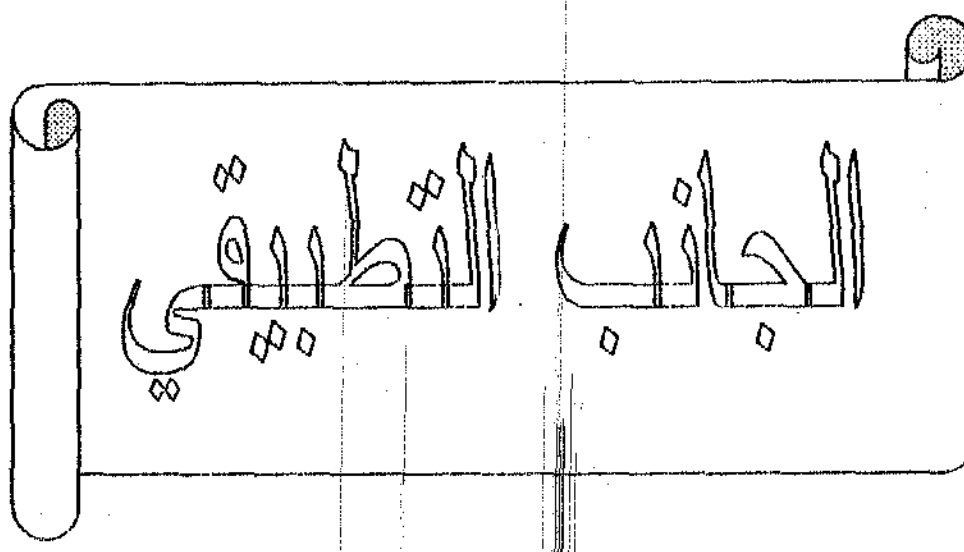
الجانب التطبيقي

الجانب التطبيقي(البحث الميداني)

الفصل الأول:

- مقدمة

1- مدخل تعريفي بالمنطقة.

1- أ)- الموقع الجغرافي

1- ب)-لمحة تاريخية

1- ج)- أصل سكان منطقة البحث:

2- العينة:

2-1صعـــــوبات البحث:

3- الاستجواب (الاستمارة):

4-خصائص سوسيوديمغرافية

أ)_ السن:

ب)_ الأصل الجغرافي:

ج)_ المستوى الثقافي:

مقدمة:

ظل التهريب منذ عقود طويلة ولا زال إلى اليوم مصدر رزق أساسي لفئات عريضة من سكان المناطق الحدودية و إن اختلفت أشكاله و تفاوتت درجاته فهو حقيقة يومية تؤكدها السلطات العمومية و الأمنية و يعترف بها السكان أنفسهم و ممارسوه.

و يقسم العارفون بخبايا هذه الظاهرة نشاط المهربين إلى اختصاصات و نماذج متعددة حسب نوعية السلع المهربة و كمياتها و طبيعة الأشخاص الذين يقومون بالمهمة و مستواهم الاجتماعي و المادي و مدى النفوذ الذي يتمتعون به و أيضا حسب المنطقة التي ينشطون بها و الممتدة بتلمسان من مرسى بن مهيدي في أقصى الساحل الشمالي الغربي إلى حدود ولاية النعامة جنوبا على مسافة تزيد عن **150** كلم. و يؤكد سكان هذه المناطق أن سنوات الثمانينات هي دون شك "العمر الذهبي" للمهربين و الفترة التي استغلها البعض لتكوين ثروات طائلة و حققوا فيها ربحا سهلا و سريعا و يرجع سبب ذلك حسب محدثينا إلى هامش الربح الكبير الذي كان يحصل عليه مهربو المواد الغذائية آنذاك نحو المغرب (و التي كانت مدعمة من طرف الدولة) كالسميد و الحليب، حليب الأطفال، و السكر و الزبدة و غيرها.

بالمقابل كانت السلع التي تدخل الجزائر تقتصر على الألبسة و الأدوات الكهرومنزلية و الأهم من هذا كله الأطنان من المخدرات التي اجتازت الحدود و لا تزال.

و يعترف المقربين من محيط المهربين خاصة بمدينة مغنية و القرى و البلديات الواقعة على امتداد الحدود أنه منذ بداية تحرير الأسعار و رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الواسعة الانتشار تقلص نشاط شبكات التهريب و هذا لأن الأمر يتعلق بمبدأ العرض والطلب.

و حسب ذات المصادر فقد تغيرت طبيعة و نوعية المواد المهربة من وإلى البلد المجاور، إذ أصبح البنزين و المازوت في الخمس سنوات الأخيرة أهم السلع التي تجتاز الحدود الجزائرية نحو المغرب بالإضافة إلى موارد أخرى حسب الظروف و المواسم والمناسبات.

(مثل فضيحة سرقة الزئبق الأحمر من مستشفى تلمسان صيف **1999**) لعل هذا ما يؤكد فكرة محاولة المهربين البحث عن أي مادة أخرى تحقق الربح.

وإما بخصوص السلع القادمة من الجهة.فقد أطلعتنا مصادر متعددة على التقسيم الذي يتحدث عنه سكان الشريط الحدودي. حيث تم استحداث ثلاث مناطق عبور، لكل منها اختصاصها مجال نشاطها.

وهي تتمدد من بني بوسعيد. روبان حيث تجارة الألبسة. إلى منطقة بوكانون وما حولها حيث يؤكد الجميع إنها البوابة التي تمر عبرها المواد الغذائية كالزبيب، والبرقوق والموز والتفاح والفول السوداني وحتى الحلوى والشكلاطة ومساحيق التنظيف والتجميل المصنعة بالمغرب وبين نقطتي العبور هاتين مسافة تزيد عن **50** كلم كانت ولا تزال منافذ أساسية لتجارة المخدرات والمشروبات الكحولية التي غزت مجتمعنا في الفترة الأخيرة.

إن قياس حجم التشغيل داخل قطاع الترابandو يبقى أمرا غير سهل وذلك راجع لعدة صعوبات منها الخاصة بتحديد المفاهيم التي تعنى بهذا المجال من جهة ومن ناحية أخرى للصعوبات التي تمس استعمال هذه المفاهيم وتطبيقها في أرض الواقع و أخيرا للحساسية المغرطة التي يحضا بها هذا القطاع لا بالنسبة للمشتغلين فيه بل حتى لأجهزة الدولة المعنية بمراقبة وتتبع نشاطه.

وعليه فإن البحث الميداني يعتبر مجالا هاما في الكشف عن مختلف أبعاد هذه الظاهرة.ويأخذ البحث الميداني طريقتين أساسيتين: إما بحث حول العائلات أو بحث حول المؤسسات.

إن البحث الميداني المراد القيام به في هذه الرسالة يعتمد على مقاربة العائلات وهي المناسبة في مثل هذه النشاطات.

وقد آثرت أن أستهل الجزء الميداني بمدخل تعريفي بالمنطقة حيث عرجت على منطقة مغنية والشريط الحدودي بتحديد الموقع الجغرافي وإعطاء لمحة تاريخية للمنطقة وذكر أصل سكان هذه المناطق وما يتعلق بها من خصائص.

1- مدخل تعريفي بالمنطقة.

قبل الشروع في الجزء الثاني من هذه الرسالة والخاص بالجانب التطبيقي كان لزاما علينا أن نضع مدخلا خاصا نتطرق فيه إلى التعريف بالمنطقة بإعطاء لمحة عن الموقع الجغرافي وعن التاريخ وكذلك عن أصل سكان المنطقة.ودلك تماشيا مع تخصص الرسالة الانتروبولوجي. والدي يعتمد على الدراسة السوسيولوجية الثقافية والاقتصادية.ومنطقة البحث في الحقيقة تضم وتنقسم إلى:

منطقة مغنية، منطقة بني بوسعيد(الزوية)، منطقة مسيردة.وهذه المناطق مجتمعة تشمل الشريط الحدودي الذي يربط تلمسان بالمغرب بالإضافة إلى بلدية البويهي في الجنوب من الزوية.وهذا الشريط الحدودي يمتد على مسافة حوالي **150** كلم.

1- أ)- الموقع الجغرافي[1]:

1- مغنية:تقع مدينة مغنية بالشمال الغربي الجزائري وبالضبط على الحدود المغربية الجزائرية، تعد بلدية ودائرة تضم إليها بلدية حمام بوغرارة.يحدها من الشمال مسيردة (بلديات سواني، باب العسة، مرسى بن مهيدي.ويحدها من الجنوب بلدية بني بوسعيد(الزوية). ويحدها من الشرق بلدية حمام بوغرارة. وأخيرا يحدها غربا الحدود المغربية(عمالة وجدة).

2- بني بوسعيد:تقع هي الأخرى في نفس الموقع مع مغنية بحيث تحدها من الشمال مع بلدية سيدي مجاهد وتحدها جنوبا بلدية البويهي.ومن الجهة الشرقية تحدها بلدية بني سنوس ويحدها من الغرب الحدود المغربية (عمالة وجدة).

3- مسيردة:تقع في أقصى شمال غرب الجزائر يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب لالة مغنية ومن الشرق بلدية تونان، ومن الغرب الحدود المغربية (مدينة آحفير).بلدياتها خمس (مرسى بن مهيدي، أربوز، سوق الثلاثاء، باب العسة، السواني،) كلها تابعة لدائرة باب العسة ولاية تلمسان.

[1]) – **مغنية:مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن المجلس الشعبي البلدي– مغنية– عدد: مارس أفريل_ ماي 2002 بتصرف.**

تحديد موقع بلدية مغنية من ولاية تلمسان

الخريطة رقم : 01

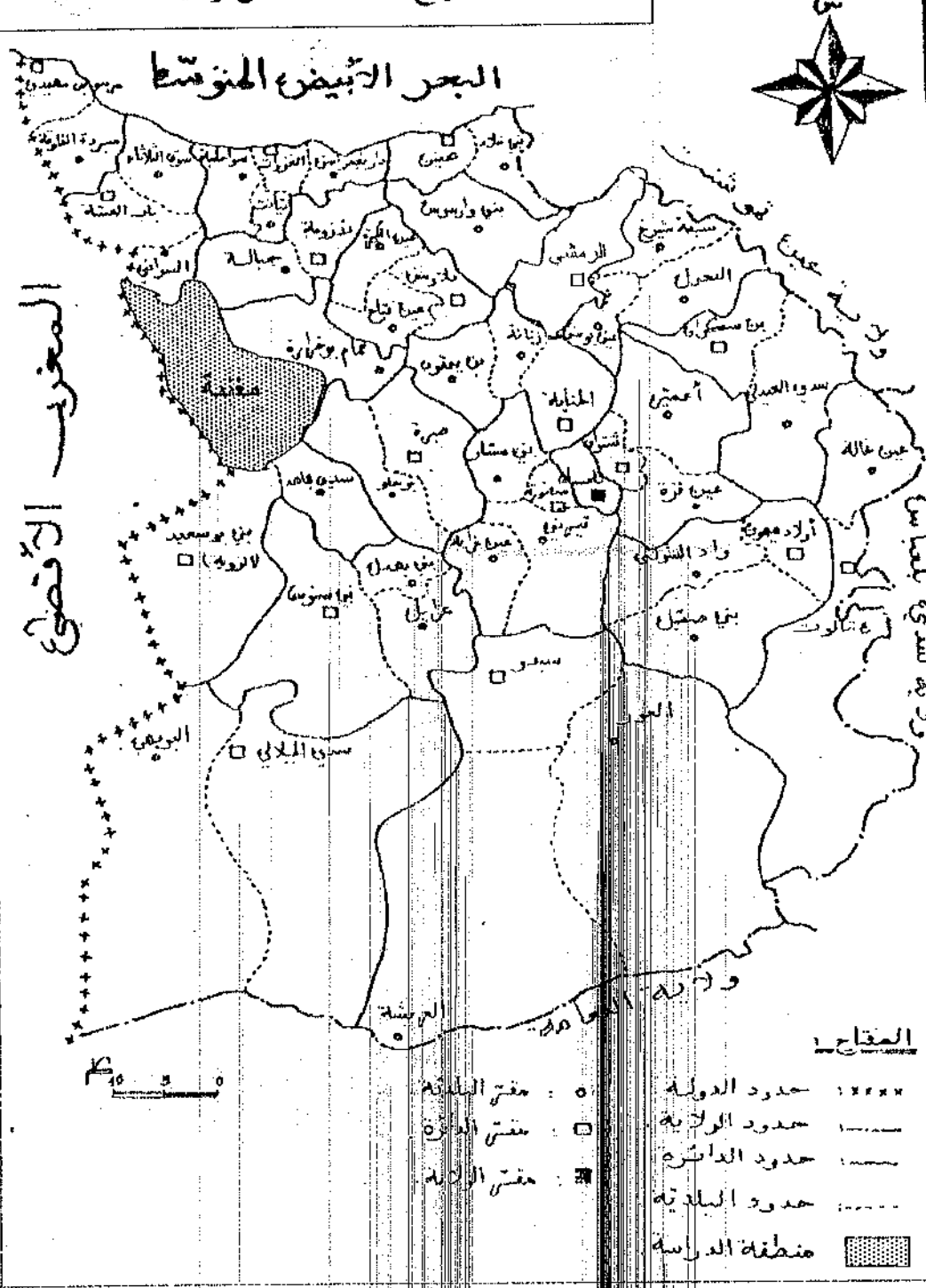

مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة ،بوشريحة محمد، تخصص التهيئة العمرانية ، وهران ،مارس 2000

1- ب)-لمحة تاريخية:

يعود تاريخ منطقة مغنية وضواحيها إلى عهد قديم مثل جميع القطر الجزائري فقد ذكر أحد [1] المؤرخين "لويس بياس" أن مدينة مغنية كانت مركزا فينيقيا،قبل أن يستولي عليها الرومان فيحولوها إلى مدينة ذات شأن كبير،لما لعبته من دور حيوي في التبادلات التجارية بين دول البحر البيض المتوسط والشعب الفينيقي هو شعب كنعاني سامي العنصر استوطنوا سواحل لبنان منذ الألف الرابعة قبل الميلاد، وقد اشتهروا بالتجارة وهو الحافز الذي دفعهم إلى حياة الملاحقة وكانوا يحملون على سفنهم منتجاتهم ويجوبون البحر المتوسط لبيعها وجلب ما يحتاجونه من سلع وبضائع

وأغلب الضن أن مغنية كانت إحدى تلك المراكز التجارية التي كان يعمد إليها الفينيقيون للراحة و الانطلاق منها إلى محطات أخرى في الأندلس والمغرب الأقصى.

والمتبع للأحداث التاريخية لشمال إفريقيا يجد هناك تشابه في الشواهد التي خلفتها الحروب والمعارك والانتفاضات وما تركت من آثار وذكريات لا يمكن التغاضي عنها وتركها ومنها شعوب كثيرة مختلفة الأصول مرت بهذه المنطقة منها الرومان، الوندال، الفينيقيون، العرب.

والآثار الرومانية ما زالت موجودة في المنطقة لاسيما على السواحل في مرسى بن مهيدي، بيدر و واد الكواردة وباب المحصر وباب اليهود، القلعة وبوزراغين، ولما دخل الرومان على مغنية أطلقوا عليها اسم"نومي روس سير وروم "**Numerus Syrorum**" وفي الواقع فإن المنطقة شغلت

الباحثين والمؤرخين الفرنسيين منذ أن وطأت أقدامهم ترابها[2]. وقد كانت آثار "سير" الرومانية من أهم الآثار التي أنصب اهتمام التنقيب عليها.وعلى أثر هذا التنقيب عثر الباحثون على نصب عسكري سجلت عليه كتابة بالحروف اللاتينية،مما يوضح تلك العلاقة الوطيدة بين هذه المدينة والإمبراطورية الرومانية من جهة وكذلك بين المدينتين الرومانيتين"سير"مغنية و"بوما ريا" أي تلمسان.

وإذا انتقلنا إلى عهد الفتح الإسلامي، وجدنا أن "لالة مغنية" أسم لامرأة ورعة طاهرة كانت ترعى هذه المدينة وأهاليها حتى توفيت بها فشيد لها أهل المنطقة قبة شمال المعسكر الروماني.

---

[1]) – **مغنية:مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن المجلس الشعبي البلدي- مغنية- عدد: مارس أفريل_ ماي 2002 بتصرف.**

[2]) -**عن بلدية مغنية مصلحة الأرشيف والتوثيق Revue Africaine N°21857/1858: Société de géographie, p24,25.**

ومنذ ذلك الحين أنتسب سكان هذه المنطقة إلى هذه المرأة الصالحة، ذات المناقب الحميدة والفوائد العتيدة فسموا بأولاد لالة مغنية. وكانت تقام حفلة سنوية بذكرى هذه الولية الزاهدة من طرف سكان مغنية. أما تسمية مسيردة في تقدير "روني باسي" أنها جاءت نتيجة مرور ابن خلدون بالمنطقة وهو يرى أن عبد المؤمن القومي بعد توليه السلطة الموحدية عام 1130هـ حطم في معركة واحدة مجموعتين غماريتين أحداهما من "مز ردع" وهذه المعركة التي نشير إليها دارت رحاها في"تاسغيموت" جنوب غرب مراكش و الغمار يون ليسو من أهل زناتة كما هي الحال بالنسبة لمسيردة حيث يتعذر تعريف "مز ردع "التي يتحدث عنها أبن خلدون.

ننتقل الآن إلى العهد الاستعماري الفرنسي: حيث قامت فرنسا الاستعمارية بإنشاء مركز لالة مغنية في سنة **1844**م إثر الحملة العارمة التي شنتها القوات الفرنسية على ملك المغرب. وكان هذا المركز في بداية تأسيسه يعد بمثابة الحارس المتقدم للقوات الفرنسية لوجوده في مدخل الصحراء "أنقاد" حيث لعب دورا هاما في تمويل القوات بالمئونة والذخيرة الحربية خلال هذه الحملة التي انتهت كما هو معلوم بمعركة "إزلي" المشهورة التي جرت أحداثها قرب نهر" إزلي" وقد انتصر فيها الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال"بيجو". وكانت مدينة مغنية تنعم قبل دخول المستعمر الفرنسي بسوق واسع يقام عادة قرب القبة " ضريح الحاجة لالة مغنية" وغرب المركز وكان من أهم الأسواق على مستوى الجهة الغربية من الوطن، ثم حول هذا السوق في عهد الإستيطان إلى فندق كبير مدد إلى الجهة الشرقية من المركز. وقد تخصص هذا السوق في تجارة الصوف والأقمشة والحبوب والدواب وخاصة الماشية[1].

أما منطقة مسيردة فكانت من القبائل التي تصدت بشراسة لهذا الاحتلال حيث أكد قائد ندرومة "النقاش" رفضت مسيردة تقديم الولاء للجنرال "كافنيك" في مارس **1846** .فلم يكن من السهل أن تستسلم مسيردة للعدو وما البلاء الحسن الذي أبدته مع الأمير عبد القادر في معركة "الكركور" بسيدي إبراهيم لخير دليل على ذلك وباعتراف العدو الفرنسي. ولقد لجأ المستعمر كعادته إلى تقسيم مسيردة إلى منطقتين يفصل بينهما الطريق الوطني رقم (7)الرابط بين مغنية ومرسى بن مهيدي: مسيردة التحاتة في القسم الشمالي بين البحر والطريق الوطني تحت قيادة(**Bedeau**)برتبة جينيرال سنة **1843**.

أما القسم الجنوبي "مسيردة الفواقة"بقيادة الجنرال(**Lamoricière1**) **1844**.

ومن المناطق الهامة التي اهتم بها الفرنسيون باستغلالها واستثمارها منطقة" غار ربان " الموجود في منطقة بني بوسعيد "الزوية" على الحدود المغربية واستقرت بها شركة " درفيو **Dervieu**– " التي اختصت

[1])- **Louis Piesse: Itinéraire de L'Algérie . Hachette, Paris 1862.P.262-269.**

باستغلال منجم الرصـــاص الفضي، وهي الشركـــة الوحيدة التي كانـــت معتمدة على مستوى مقاطعة وهران. أما عدد سكان "غار رباني" قد بلغ **750** نسمة في سنة **1856**. يشكل منهم الأوروبيون ¾ الأمر الذي يوحي بالأهمية العظمى المعطاة لهذه المنطقة. فضلا عن كونها مجاورة لمدينة "وجدة" المغربية، فإنها تزخر بما يوجد في باطن الأرض من ثروات طبيعية، مما جعل السلطات الفرنسية تؤهلها للعب دورالريادة في المجال التجاري، خاصة وأن السوق المغربية كانت مشهورة بالسلع الإنجليزية فقط.

فهذه المناطق بحكم موقعها الجغرافي كانت محطة اهتمام للغزاة الذين استوطنوها من الرومان والو ندال و الفينيقيين إلى العرب المسلمين، فالآثار التاريخية التي تدل على تلك الأحقاب الزمنية مازالت تحتفظ بها المنطقة، ولاسيما الآثار الرومانية على ساحل مرسى بن مهيدي قرب شاطيء بيدر وباب اليهودي وباب بوزواغي ومعصر وغيرها.

1- ج)- أصل سكان منطقة البحث:

ينقسم سكان هذه المنطقة إلى ثلاث قبائل أو بطون وهم بني واسين وبني بوسعيد ومسيردة[1].

1- أصل سكان بني واسين:

كلمة" واسيني" في اللغة العربية معناها طيب القلب، حميم. وتعتبر قبائل بني واسين من الجذور الأصلية التي أسست مدينة مغنية حيث كانت منتشرة على حدود مسيردة شمالا، ممتدة على طول الحدود المغربية مرورا على هضبة مغنية حتى واد تافنة غربا، ولقد استقروا بمدينة مغنية حتى عهد الزيانيين، ينحدرون من سلالة "سيدي محمد الواسيني" الذي جاء مع فرسانه لأجل مساعدة الدولة الزيانية في حروبهم.

كانت قبائل بني واسين تشتهر بقوة جيشها وبسالة فرسانها، فقد شهد التاريخ أن في عهد مقاومة الأمير عبد القادر ضد الاستعمار الفرنسي كانت تكافح وتقاوم إلى جانبه لهزم العدو الغاشم حيث صنفت من الجيوش الرئيسية للأمير فذلك الحماس والتشبث بالمباديء الوحدوية لهؤلاء الرجال الأبطال لم يكن من السهل أن تسقط مدينة مغنية تحت لواء الاستعمار الفرنسي إلا بعد سبعة عشر سنة على احتلال الجزائر وكان ذلك سنة**1847**.ومن أشهر قبائل بني واسين:

[1]) - أنظر الموقع على شبكة الإنترنيت. **www.maghnia.ONLINE.com**

البخاتة: ويمثلون أكبر قبائل بني واسين.

العثامنة: ويتمثلون في أولاد قدور وأولاد معيد ر وأولاد رياح وأولاد موسى والجرابعة.

2- أصل سكان مسيردة:

حسب آراء بعض الجغرافيين الذين اهتموا بدراسة المنطقة، أن أصل القبائل المكونة لمنطقة مسيردة برابرة ينحدرون من الأصل الزناتي[1] وجدهم هو الازليتي من القبائل المغراوية.

وآخرون يرون أن أصل القبائل المكونة لمسيردة ينحدرون من سلالتين مختلفتين:

- الأصيلة: وهم العنا برة.
- العرب : مثل أولاد عبد المؤمن وأولاد بن يحيى.

ومغراوة ينتمون إلى الزيانيين وإلى زيري بن عطية ومن استقر معه في ضواحي وجدة.

وهناك فريق آخر يرون أن أصل مسيردة يعود إلى" المسيسليان" سكان موريتانيا القيصرية أثناء القرن الثالث، وأما القبائل المسيردية فتتكون من عائلة: بخاتة، بني سدراتا، قزوية، المهادة، الخدة، الكواردة، أولاد بن عايد، أغدم ، المغي، العنابرة، ورياش، بيدر، أولاد بن شعيب، أولاد بن يحيى ، أولاد بن عبد المؤمن، الهوارن.

3- أصل سكان بني بوسعيد:

لقد تعرض تقرير رسمي وقعه عامل عمالة الجزائر العاصمة السيد" **Bourat** " بتفويض من الحاكم العام للجزائر وذلك بتاريخ **1938/07/18** تعرض لذكر المميزات والمواصفات الجغرافية والاجتماعية والتاريخية لمنطقة بني بوسعيد وهذا بعض ما جاء فيه.

إن معظم سكان بني بوسعيد يرجع نسبهم إلى قبيلة زناتة التي تنحدر منها أيضا بنويوفران وبنوعمان ومغراوة التي تعد أكبر المجموعات المنحدرة من الزناتيين وينحدر من مغراوة كذلك «بنوحبيب" و بنوسليت و بنوزندق و بنو وراق و الأغواط و بنو ريغة و عدد آخر من القبائل التي يصعب تحديدها"[2]. وبعد دخول الأتراك واستيلائهم على المنطقة أصبح بني بوسعيد تابعين لإدارة باي وهران، وبقى الحال على ذلك إلى حين مجيء الاحتلال الفرنسي واستسلام بني بوسعيد بعد المقاومة التي أبدوها ضد الاحتلال وكان ذلك سنة **1845** تحت يد الجنرال الفرنسي "**Cavaignac**"

---

[1]) -**محمد بن عميرة**: دور زناتة في الحركة المذهبية في المغرب الإسلامي. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1984. ص15.

[2]) - أنظر الملحق.مخطط شجرة النسب لمنطقة بني بوسعيد. عن الجمعية الثقافية "**المنار**" بني بوسعيد.

الذي قدم من منطقة" بيدر" وقد أصبحت منطقة بني بوسعيد تابعة إداريا لدائرة مغنية وذلك منذ سنة **1858**.

وتتميز منطقة بني بوسعيد بأنها منطقة أمازيغية ناطقة بالأمازيغية بالإضافة للعربية الدارجة. ولكن هذه اللهجة الأمازيغية المحلية لا تستعمل إلا عند الكبار "الشيوخ" وينحصر استعمالها إلى يومنا هذا في حدود مغنية وسيدي الجيلالي والزوية بالنسبة للشريط الحدودي، الكاف سيدي مجاهد ومنطقة بني زيداس، ربان، بني سنوس. وتعتبر اللهجة الأمازيغية امتدادا للهجة "الشلوح" بني زنا سن المغربية بنواحي وجدة. وتعتبر لهجة بني بوسعيد من اللهجات الزناتية التي تختلف عن سائر اللهجات البربرية الأخرى، وتعود في أصلها إلى اللغات السامية لما لها من خصائص مشتركة مع اللغة العربية.فروح المحا فضة التي يتميز بها سكان المنطقة جعلتهم يتبنوا اللهجة الأمازيغية في تداولهم اليومي.

2- العينة إن أفراد العيـــنة المقصود دراستها من الفئة المنتمية إلى القطاع الموازي والممارسة لنشاط التهريب عبر الحدود الغربية وبالخصوص الشريط الحدودي الرابط بين ولاية تلمسان من جهة الجزائر وبعمالة وجدة المغربية و هي تضم الأفـــراد الذين يلقبون "بز ناسية" أي يشتغلون بالسوق السوداء" الترابندو". و معظمهم رجال من مختلف فئات العمر. كما تم جمع أفراد هذه العينة البالغ عددهم **57** فردا بطريقة "الكرة الثلجية " لأنها الطريقة الأكثر نجاحا في الوصول إلى هده الفئـــة من الأفراد من باب الثـــقة. وينتمون إلى جميع القطر الجزائري (مختلف المدن) ممن يقصدون منطقة الحدود الغربية من أجل ممارسة ما يسمى" البزنسة" بالإضافة إلى عنصرين من فئة النساء تنتمي إلى المغرب وقد اقتصرنا عليهن وذلك لتعذر الاتصال بالمغاربة الرجال لأنهم يدخلون الجزائر إما متنكرين أو سريا في الليل . وقد حددت مجال نشاط هذه الفئة في تهريب البضائع والسلع العادية من ملابس ومنتجات نسيجية مختلفة وكذلك المنتجات الغذائية الاستهلاكية والمنتجات الإلكترونية وتهريب المواد النفطية (البترين والمازوت). وقد أسقطت من العينة المهربين المشتغلين في مجال "المخدرات بأنواعها المختلفة، تهريب السيارات والأوراق النقدية المزورة، الهجرة السرية".

2-1صعـــــوبات البحث:

* **الصعـــوبات الميدانية :**

ـــ الرفض القاطع و الشديد للكثير من الأفراد المعنيين بالدراسة للحديث في الموضوع:

فبعد المدة التي قضيتها في ملاحظة ومراقبة ميدان البزنسة ما بين سنتي**[1996-2000]** والتي سمحت لي بالإطلاع على الكثير من الجوانب الثقافية والعلاقات الاجتماعية والميكانيزمات الاقتصادية الموجودة داخل هذا النظام"قطاع التهريب".

وقد اكتسبت عدة صداقات ومعارف بحكم الاحتكاك اليومي مع المشتغلين في الترابا‌ندو بأسواق مغنية والزوية بالخصوص وأصبحت من بين المألوفين لديهم كالذين يتعاملون معهم. فازدادت روابط الثقة بيني وبين مجموعة من أهل المنطقة (الزوية، آرآغريب، روبان، أولاد قدور، الرافيل، مغنية).

ولكن المفاجأة كانت لما طبعت الاستمارات وحملتها إلى سوق الزوية وبدأت في توزيعها لأول وهلة على المعارف والأصدقاء فوجدت لديهم الرفض والتخوف وحتى الشك لدى بعضهم من أن أكون من المباحث أو من الجهات الحكومية أعمل كمخبر أو متعامل معها.ولكن بعد جهد ووقت كبيرين

بذلته معهم لأقنعهم بأنني طالب علم وأنا في مجال تقديم بحث للتخرج لنيل شهادة الماجستير، فنصحني البعض منهم بأن لا أقوم بتوزيع الاستمارات لأن ذلك سيجلب لي مشاكل جمة مع الأهالي وهددوني بأنه يمكن أن أتعرض للسوء. فغيرت الإستراتيجية وشرعت في إجراء المقابلات والتي كانت أكثرها غير مباشرة.هذا ما جعل البحث يطول نوعا ما.

وبالفعل فإن معظم الاستمارات التي وزعتها في البداية لم ترجع لي وكان عددها حوالي **40** .إلا أنه يجب التنويه إلى أن الفئة الرابعة (سوف يأتي ذكرها في الجانب الميداني) وبعض الشباب الذين لديهم وعي وثقافة وخصوصا في مدينة مغنية والقادمين من وهران كان تعاونهم حد إيجابي، ملئوا الاستمارات وأرجعوها لي بدون مشاكل.

– والصعوبة الثانية التي واجهتني هي التكتم الكبير لدى المشتغلين بهذا الميدان فيما يخص التصريح بالأرقام والحسابات فهؤلاء الناس لديهم حساسية مفرطة حول التصريح بكل ما له دخل برقم الأعمال أو السعر أو هامش الربح أو غير ذلك من التكاليف التي يدفعونها (كرشوة أو غرامات).

فعدم مشروعية هذا النشاط يجعل الكثير من المشتغلين به يخافون من المتابعات ومن الملاحظة من طرف المصالح الحكومية المختلفة (أمن، ضرائب، البلدية، جمارك،الخ...)

* **الصعـــوبات النظرية :**

ـــ تكمـــن صعوبة البحث في هذا المجال النظري إلى قلة الدراســـات الميدانية و الأبحاث حول هذا الموضوع الذي تطرقت إليه.

ـــ كما أن معظم المـــراجع التي اعتمدت عليها لم تكن مرتبطة ارتباطا مباشرا بموضوع الدراسة.

ـــ معظم المراجع صادرة باللغة الفرنسية، مما سبب لي بعض الإزعاج في الترجمة.

3– الاستجواب (الإستمارة):

لقد اعتمدت في جمع المعلومات حول العينة باستعمال الاستمارة والتي اعتمدت فيها على الأسئلة المباشرة المغلقة باختيارين أو عدة اختيارات وذلك من أجل ضبط وتحديد الأجوبة.

واعتمدت فيها على(**55**) سؤالا موزع في استبيان من ثلاث صفحات، وقد نسخت منه(**100**) نسخة في المرحلة الأولى من أجل توزيعها على العينة العشوائية. ونظرا للصعوبات التي واجهتني غيرت في الاستراتيجية بعدما كنت قد وزعت جزءا من الاستمارات حوالي**30** استمارة لم يعد لي منها إلا القليل، وكان هدفي في الأول أن أجمع المعلومات عن طريق توزيع الاستمارات على أفراد العينة وتركهم يملئونها

لوحدهم ثم أعود وأستلمها منهم إما مباشرة أو عن طريق البريد.ولكن هذه الخطة كما شرحت سابقا لم تنجح معي، لحساسية الموضوع ولخطورة المعلومات والمهمة بالنسبة لمجتمع البحث أو لأفراد العينة.

واخترت بعد الأخذ بنصائح بعض الأصدقاء"البزناسية" إجراء المقابلات المباشرة مع أفراد العينة الذين وجدت لديهم التعاون والتفهم للموضوع(بأنني أقوم ببحث علمي لا علاقة له بالدولة أو أجهزتها). وهم من الناس الذين كانت لي معهم عدة احتكاكات لكثرة اللقاءات معهم، فتنامت بيننا الثقة المتبادلة. كنت أجري معهم المقابلات سواء باستعمال الاستمارة وملئها في الحين، وفي أحيان أخرى كنت ألجأ إلى إخفاء الاستمارة وأقوم بملئها بعد رجوعي إلى المترل، وقد كلفني ذلك الكثير من الوقت. وكانت هذه المقابلات في حدود **26** فردا من العينة.

أما أصدقائي من الطلبة الجامعيين ومن الذين لديهم مستوى ثقافي فقد وجدت منهم التعاون والتجاوب التام "مائة بالمائة"، فوزعت عليهم الاستبيان وقاموا بملئه بأنفسهم وتسلمته منهم بعد ذلك، وكانوا في حدود **14**مستجوبا.

وتبقى الفئة الأخيرة وهي التي لم يكن لها أدنى تجاوب، بحيث كانت متخوفة و لم تقتنع بالتفسيرات التي قدمتها لها. وقد لجأت إلى إجراء المقابلات غير المباشرة معها. وفي بعض الأحيان كنت أستعين ببعض أصدقاء وأقارب هؤلاء في جمع المعلومات والبيانات، وقد انحصرت هذه الفئة في **17** عنصر من العينة وهم كل الفئة الأولى من الناجحين" الأباطرة".

ويمكن تقسيم الاستجواب إلى ثمانية أقسام كما يلي:

1)- حول الخصائص السوسيوديموغرافية:

وقد شمل هذا القسم الأسئلة الكلاسيكية التي تخص الجنس والسن والمستوى الدراسي...إلخ.

بالإضافة إلى المميزات التي تخص السكن والظروف العائلية.

أي هناك **(09)** أسئلة تسمح بالحصول من جهة على المعلومات الأولية الخاصة بأفراد العينة ومن ناحية أخرى بمعرفة المستوى المعيشي ومدى علاقة ذلك بالقطاع غير الرسمي(التراباندو).

2)- حول الشغل:

يحتوي هذا القسم على **(09)** أسئلة تعمل هذه الأسئلة على تبيان الحالة المهنية للأفراد وكل الخصائص والمميزات التي تمس حياتهم المهنية واهم العراقيل التي تقف أمامهم وكذلك أسباب اختيار هذا النشاط (الترابandو).

3)- أسئلة حول التسجيل في الضمان الاجتماعي:

ولمعرفة وضعية هؤلاء اتجاه الضمان الاجتماعي ومصالح الضرائب بالإضافة إلى معرفة مدى استفادة أفراد العينة من الإعانات التي تقوم الدولة بتوزيعها على المواطنين المحتاجين. وقد شملت على**(03)** أسئلة.

4) - حول معرفة القانون و الدراية بالأخطار:

من خلال**(04)** أسئلة يمكننا معرفة مدى دراية أفراد العينة بالقانون وأخطار العقوبات المترتبة على مخالفة القانون.

5)- حول التقنيات التجارية:

هناك **(11)** سؤالا يخص هذا الجانب ويسمح لنا بمعرفة الخصائص والتقنيات التجارية المعتمد في هذا الميدان من النشاط الاقتصادي المخفي من طريقة التمويل والتموين، العملات وسعر الصرف (الأسعار والصفقات)....الخ.

6)- حول ظروف العمل

يشمل هذا الجزء على **(07)** أسئلة تسمح لنا بالإطلاع على الموقف من هذا النشاط عند العينة وكل الظروف المحيطة بالترابندو.

7)- حول الموقف اتجاه الدولة و أجهزة الأمن:

هناك**(06)** أسئلة متعلقة بالتصورات والموقف من أجهزة الأمن المختلفة التي لها علاقة بالتهريب ومجال نشاطها الشريط الحدودي الغربي للوطن. وكذلك الموقف من الرشوة وتصورات العينة للدولة ومصالحها المختلفة.

8)- الموقف و التصورات للعلاقة مع القطاع الموازي:

من خلال **(07)** أسئلة يمكننا أن نستخلص جميع المواقف والتصورات التي يأخذها أفراد العينة اتجاه القطاع غير الرسمي وكيف يتصورون الحلول لوضعيتهم.

و من الجدول التالي نخلص إلى ما يلي:

جدول رقم:(3) يمثل تفريغ أسئلة الاستبيان.

عدد الممتنعين من العينة	نسبة الممتنعون من العينة٪	عدد الأسئلة	نسبة الأسئلة٪
عدم الامتناع	**00**	**11**	**20**
الممتنعون ما بين[0-3] مستجوب	**[0- 5,26]**	**09**	**16,36**
الممتنعون ما بين[4-10] مستجوب	**[7,01- 17,54]**	**12**	**21,81**
الممتنعون ما بين [10-25] مستجوب	**[17,54-43,80]**	**11**	**20**
الممتنعون ما بين [25-35] مستجوب	**[43,8-61,4]**	**04**	**7,27**
الممتنعون ما بين [40-50] مستجوب	**[70,17-87,71]**	**05**	**9,09**
الممتنعون كليا -57- مستجوبا	**100**	**03**	**5,45**
المجموع :		**55**	**100**

أن العينة قد أجابت بنسبة **100**٪ عل الأسئلة الشخصية.

أن العينة قد امتنعت كلها عن الإجابة على ثلاث أسئلة و هي:

-كم مرة كان الحجز؟

-كم كانت الخسارة؟

- ما هو تصورك للحل؟

أما الأسئلة الأخرى التي لم يجب أكثر أفراد العينة عليها و البالغ عددهم **40** فرد فهي تتعلق:

- بشكل منصب العمل الإضافي و نوعه؟

- و أين تعقد الصفقات؟

-و سعر الصرف؟.

كما لم يجب **35** فرد من العينة على السؤال حول سعر السلع.

4-خصائص سوسيوديمغرافية:

الجدول رقم: (4) السن الحالي للعينة

السن	العدد	النسبة%
من 20 سنة إلى 30 سنة	17	29,82
من 31 سنة إلى 40 سنة	26	45,61
من 41 سنة إلى 55 سنة	14	24,56
المجموع	57	100

أ)ـ السن:

هذه الأرقام و النسب جاءت متطابقة مع الواقع الحالي للمجتمع الجزائري.

بحيث أن نسبة الشباب المنحصرة أعمارهم بين العشرين و الثلاثين سنة يمثلون **30%** من العينة التي تنشط بهذا القطاع. هذه الفترة من حياة الناس تمثل مرحلة بداية النشاط الفعلي في الحياة المهنية. فعند إتمام معظم الشباب لفترة التعليم و التكوين سواء الجامعي أو المهني يجدون الأبواب أمامهم مغلقة.

فيتيهون في البحث على وظيفة. فمنهم من يتحصل عليها و معظمهم ينظمون إلى طابور ما يسمى عندنا (الحيطيست)، العاطلين عن العمل. و فئة منهم لا تستسلم للواقع وتبحث لها عن استراتيجية تحصل بها على مد خولا من المال فتتجه إلى العمل في نشاط الترابندو لأن الدخول إلى هذا النشاط سهل و غير مكلف لا من ناحية الإجراءات البيروقراطية أو المحسوبية، و لا يتطلب رأسمال كبير، و رغم ذلك تبق النسبة الكبيرة من الشباب في هذه المرحلة من العمر غير نشطة و هي تبقى عالة على أهلها، سواء الإخوة الكبار أو الآباء و الأمهات أو حتى الأجداد.

أما الفئة الثانية المنحصرة أعمارهم من **31** إلى **40**سنة فهي تمثل الأغلبية في العينة و كذلك في الواقع نسبة **46%** هي نسبة كبيرة تعكس واقع اقتصادي مخيف فبعد إغلاق المؤسسات العمومية،و الدخول في اقتصاد السوق، وجد الكثير من العمال أنفسهم بدون عمل و بدون دخل فالكثير منهم انظم إلى العمل داخل القطاع الموازي، و منهم من اختار العمل في الترابندو نظرا لسهولة الدخول إلى هذا القطاع، فلا يتطلب لا إجراءات إدارية أو قانونية و لا حتى رأسمال كبير.

و نظرا لأن هذه الفئة التي تنحصر في سن **31** إلى **40** سنة تكون في بداية تكوين الأسرة فمتطلباتها و التزاماتها المالية تصبح كبيرة، فهؤلاء كإستراتيجية للبقاء و العيش بضروريات الحياة المعاصرة وجدوا أنفسهم مضطرين للحصول على مد خول مالي.فبدأوا يوظفون ما جمعوه و وفروه من مال في عملهم السابق بالمؤسسات العمومية أو ربما من المال الذي دفع لهم كتعويض عن التسريح الذي تحصلوا عليه في بعض المؤسسات فاستثمروه في نشاط (الترابندو) السوق السوداء و منهم من يأخذ السلع من أصحاب الجملة و يدفعون ثمنها بعد البيع، كما أن هذه الفئة نجدها تحتوي على كفاءات و إطارات مهنية وتتوفر على خبرات سواء في التسيير أو الإنتاج و البناء غير أن الظروف التي تمر بها البلاد جعلتهم يلقون هذا المصير.

فالكثير منهم ينشطون في السوق الموازية اضطرارا ريثما تتاح لهم أول فرصة حتى يغادروا هذا النشاط و يلتحقون بوظائف رسمية لأنهم في معظمهم غير راضون على وضعيتهم في هذا النشاط و ذلك للأسباب التالية:

ـعدم الاستقرار.

ـالمضايقات التي يجدونها من أعوان مصالح الأمن المختلفة.

ـالكساد في بعض الأوقات.

ـانخفاض هامش الربح.

ـتكاليف الرشوة.

أما الفئة الثالثة و هي الفئة المنحصرة أعمارها ما بين **41** فما فوق فتمثل أقل نسبة في العينة و هذا طبيعي لأن المجتمع الجزائري مجتمع محافظ و هذه الفئة من العمر داخل السكان نسبة قليل ومعظمهم لهم معاشات يتقاضونها من الخارج (فرنسا)، لأنهم عملوا في مؤسسات فرنسية في وقت الاستعمار سواء في الجزائر أو في المهجر في فرنسا.

و هذه الفئة معظمهم نجدهم قد نجحوا في نشاطهم و لهم ثروات ضخمة فهم يسيطرون على تجارة المواد الأكثر رواجا في السوق الداخلي أو السوق الخارجي، و يعقدون صفقات كبيرة و سبب نجاحهم لأن لهم خبرة كبيرة و علاقات قديمة و متينة مع التجار في الضفة الأخرى و بدأوا صغارا في تجارة المواد الصغيرة و بكمية قليلة، و بعد الانفتاح الاقتصادي في البلاد و فتح الحدود مع المغرب تطورت هذه العلاقات و النشاطات و أصبحت متنوعة لا من ناحية إدخال المواد والبضائع من الجزائر أو إدخال مواد و منتجات أخرى من المغرب و أسبانيا و دائما على الحدود البرية الجزائرية المغربية.

جدول(5): الأصل الجغرافي للعينة

الأصل الجغرافي	العدد	الجنس	النسبة%
مغربي	02	نساء	3.50
منطقة الشريط الحدودي	46	ذكور	80.70
خارج منطقة مغنية	09	ذكور	15.78
المجموع	57	/	100

هذه النسب و العينات كانت مأخوذة عشوائيا و لم تنتق مسبقا.

ـجاءت عاكسة للواقع الملموس.

ب)ـ الأصل الجغرافي:

ـ بالنسبة للأجانب (مغربي)، انحصرت في العنصر النسوي لأنهن يستطعن الدخول و المكوث في التراب الجزائري(منطقة مغنية) دون أن يجلبن الانتباه لقوات الأمن لتشابههن بنساء المنطقة (لا من حيث اللباس أو السلوكيات ولا حتى الكلام و لأنهن يجلبن و يأخذن السلع فوق ظهورهن).

ـ نسبة النشطين في هذا المجال من خارج منطقة الحدود(مغنية) جاءت في العينة ضعيفة نوعا ما و لأنهم غير مستقرين و لم تسمح لي الظروف من أن أتحصل على أغلبية الاستمارات التي وزعت عليهم، فهم في الواقع يشكلون نسبة معتبرة فهم الذين يخلقون الحركة و الرواج داخل أسـواق المنطقة الحدودية، فهم الذين ينقلون السلع و المواد المهربة إلى باقي التراب الوطـني و يأتون مـن جميع نقاط القطر الوطني، من أقصى الجنوب إلى أقصى الشرق و حسب المواطنين المحليين يشكل سكان منطقة الشاوية(باتنة و سطيف) أحسن الزبائن من حيث التبادل.

و تظهر نسبة النشطين في هذا القطاع من سكان المنطقة الحدودية نسبة عالية و هذا شيء طبيعي فالشريط الحدودي تنعدم فيه فرص العمل الرسمي و هي ضئيلة تكاد تنحصر في مناصب إدارية خاصة بالإدارات المحلية و موظفي التعليم أما النشاط الاقتصادي الآخر فهو منعدم و كون المنطقة فلاحية فإنها لا تستقطب كثير من اليد العاملة المحلية بل تعتمد على النازحين من ولايات أخرى ورغم أن الأجور

المغربية نوعا ما و المرتفعة على باقي أنحاء الوطن، و يظهر أن سكان هذه المناطق تعودوا على الربح السهل و السريع من خلال النشاط في السوق الموازي وأصبحوا يفضلونه على باقي الوظائف الأخرى.

1. الفئة الأولى : الأجانب (المغاربة)

يعتبر هؤلاء متعاملين أساسيين في الضفة الأخرى من الحدود فهم الذين يوفرون السلع والبضائع المهربة (أجنبية أو مغربية) و يقومون بإيصالها إلى غاية نقطة الحدود(الشريط الحدودي) من البحر إلى جبل عصفور و في هذه النقاط تعبأ في سيارات أو حيوانات(الحمير) أو على ظهور الناس و تنقل إلى الضفة الأخرى (الجزائر) و غالبا ما تتم هذه العمليات في الليل

و إذا أتيحت الفرصة تنقل في النهار، و تتم هذه الصفقات التجارية بالعملة الوطنية "الدينار" أو "الدرهم" و يكون الدفع غالبا عند وكلاء صرف العملة غير رسميين و هم معروفين عند جميع التجار أصحاب المنطقة و يحضون بثقة كبيرة و أمان مضمون في الضفتين، في المغرب و الجزائر يكفي أن تتم الصفقة بالهاتف (ثابت أو نقال) و يتفق الطرفان من أين يأخذ كل منهما مستحقاته فيتصلا بالصراف فيسلمهم المبالغ المالية بعد التأكد بالهاتف و في بعض الأحيان تكون أموال ضخمة.

أما فيما يخص العينة و التي كانت من فئة النساء فذلك كما قلت لأن النساء من السهل عليهن أن يتسللن في الليل إلى الأراضي الجزائرية من مسالك محددة و معروفة و في الصباح تتنقل إلى مدينة مغنية بدون أن تثرن أي شبهة و في الغالب النساء في نقاط التفتيش الأمنية لا تطالبن بإظهار الوثائق. هذا لا يعني أنهن لا تأخذن الحيطة و الحذر. المهم أنهن تعودن الإفلات بطريقتهن الخاصة و قد أكدن لي بأنهن يقمن بذلك منذ فترة طويلة و هن بأعداد معتبرة تفقن الأربعين أو الخمسين ممن تدخلن إلى الجزائر يوميا. فتقمن بتسليم البضاعة إلى أصحابها, إن كانت قد طلبت من قبل وفي بعض الأحيان تقمن بجلب عينات من المنتجات الجديدة والتي يقوم أصحاب المحلات الجزائرية بطلبها أو السؤال عنها. كما يقوم المغاربة بدورهم بتسريب مثل تلك العينات في عمليات اشهارية تجارية.

والملاحظ أن هؤلاء النسوة تقمن باختيار السلع بدقة وعناية وبالمواصفات التي تساعدهن على نقلها وإخفائها في الطريق (ما خف وزنه وغلى ثمنه).فيقمن بجلب المصوغات الفضية وحلي الزينة وبعض الفساتين التقليدية الغالية الثمن القادمة من منطقة فاس...... الخ.

وتأخذن من الجزائر بعض السلع المطلوبة في المغرب.وتنحصر في (منتجات نسيجية بعض قطع الغيار لآلات مختلفة بعض المنتوجات الالكترومنزلية الخفيفة وخصوصا بعض المواد الغذائية.

وتقمن بالعمليات المصرفية بالدينار الجزائري وهن على إطلاع واسع بسعر العملة والأسعار عموما داخل التراب الجزائري وكذلك الأسواق المغربية. فدائما تقمن بتحويل الأسعار إلي العملة المغربية لتتأكدن من القيمة الحقيقية وتحسبن هامش الربح المقدم لهن.

وغالبا ما تكون هده العمليات المصرفية والصفقات، صغيرة الحجم.خصوصا إذا كانت هده المرأة تقوم بهذا النشاط لصالحها الخاص ولم تكن متعاملة أو وسيط بين تجار كبار على الضفتين.

الفئة الثانية:(سكان مناطق الشريط الحدودي).

هذه العينة هي الكتلة النشطة في حلقة النشاط الموازي عبر الحدود المغربية. فهؤلاء السكان تربطهم علاقات وطيدة بسكان الضفة الأخرى بحكم الجوار والتاريخ. فهناك مصاهرات معاشرات متبادلة وعلاقات تاريخية توفر منـــها عنصر الثقة والأمان وهما العمود الفقري في التعاملات الاقتصادية.فالوفاء بالعهد هو الثابت الأساسي في معادلة المقايضة والتبادل التجاري بين هؤلاء السكان. رغم ما سمعناه عن الكثير من الانتهاكات التي حدثت بين بعض الزبائن بحيث تعرضوا لخسائر معتبرة (بالملايين بل حتى بالملايير).

وهناك عنصر ا لتضامن ا لكبير لذي لمسناه بين هؤلاء وأولئك عندما يتعرض بعضهم لخسائر (الحجز والمصادرة،أو الغرامة المالية) التي تقوم بها مصالح الأمن (المختلفة) لبضاعتهم فتعالج هذه(المصائب)بالتضامن بين المتعاملين بأن تقتسم الخسائر بينهم ويؤجل دفع المستحقات ريثما تعوض تلك الخسائر.حتى يضمن دوام نشاط هذا الزبون. فنجد الكثير من كبار التجار في (القطاع غير الرسمي) يتعرضون لعمليات متكررة ومتتالية من الحجز والمصادرة للبضائع، وبقيمة كبيرة إلا أنهم لا يملون ولا يتوقفون عن مزاولة هذا النشاط.

وهذه العينة تنتمي إلى جميع الفئات المبينة في الجدول رقم (7). غير أنهم يستحوذون على الأغلبية في الفئتين الأولى والثانية، بل نجد فئة الناجحين كلهم من المنطقة وهم كبار التجار والأغنياء، فهم يحتكرون السوق ويسيطرون عليها.

وتأتي بعدهم فئة المتهنون الدين يعتبرون من سكان المنطقة (أصليون كانوا أو نازحون)، ويشتغلون في السوق السوداء.

فمنهم من يشتغلون كباعة في السوق اليومي(بالزوية) وهو سوق غير رسمي. أو موزعين للبضائع المهربة في أسواق مدينة مغنية.

1ـ محلات بيع المواد الغذائية(المهربة) مثل: " العنب المجفف، المشمش المجفف، الدورق المجفف الفول السوداني، الحلويات المختلفة لماركات عالمية، معلبات مصبرة لمختلف المنتجات الفلاحية قادمة من أسبانية، مواد التجميل بأنواعها الكثيرة القادمة من السوق الأوروبية، التوابل، بعض الفواكه والمواد الغذائية المتوفرة في غير موسمها وبأسعار تنافسية (الفراولة، التفاح، الموز،......الخ.) وهذه المحلات تتمركز في منطقتين:

ـ في السوق المغطاة بوسط المدينة وحوالي المحيط القريب منها.

ـ المحلات المتواجدة بمحطة المسافرين البرية مع العلم بان جميع تلك المحلات غير مسجلة رسميا.

المحلات المختصة بالملابس والمواد الالكترومنزلية: وتقوم هذه الفئة كذالك بتوزيع المواد المهربة الأخرى من منتوجات نسيجية، ألبسة و أحذية مختلفة (نسائية ورجالية ، أطفال) جلدية ورياضية لماركات عالمية مختلفة بجميع أصنافها وقيمها من أول درجة إلى آخر درجة .

ويوزعون كذلك المواد الكهرومنزلية والالكترونية على المحلات المنتشرة في المدينة : (ساعات، الآلات الحاسبة ،الأجهزة السمعية البصرية،أجهزة" البارابول"،الألعاب الالكترونية المختلفة .....الخ.).

كما تقام في المدينة "مغنية" سوق أسبوعي في يومي الثلاثاء والجمعة يؤمه المتسوقين من جميع أنحاء القطر حيث يعرض في هذا السوق جميع أنواع السلع والبضائع المهربة.ومعظم التجار النشطين بها ليست لهم سجلات تجارية، " يعملون في الأسود" ومعظم رواده من التجار الذين يطلق عليهم (البزناسة) الذين يقومون بالتزود بالسلع والمنتجات ويروجونها في باقي المدن الجزائرية وأسواقها المختلفة.

الفئة الثالثة: القادمون من خارج منطقة مغنية

تمثل هذه الفئة نسبة **16%** من العينة وهي لا تعكس النسبة الحقيقية في الواقع وذلك لان الاستمارات التي وزعت على هذه الفئة لم تعاد لي في الغالب !

وكذلك لأن العينة غير مستقرة وفي الحقيقة الناس القادمين إلى أسواق كل من مغنية والزوية يوميا يعدون بالآلاف، ومن جميع أنحاء الوطن" والألواح الترقيمية للسيارات الخاصة أو الحافلات وخصوصا سيارات الأجرة خير دليل على ذلك" غير أن الناس الذين يهموننا في المقام الأول هؤلاء الذين يترددون بصفة دائمة على هذه الأسواق، فهم معروفون ولهم زبائنهم يوفرون لهم الطلبات دوريا.

غير أن هناك ملاحظة هامة يجب الإشارة إليها وهي:

إن معظم السلع المهربة والمنقولة خارج منطقة مغنية تدخل مدينة وهران قبل أن تشحن إلى المدن الأخرى المختلفة عبر الوطن أو تباع بأسواق وهران "المدينة الجديدة "[1].

فظهرت مجموعة من التجار " البزناسة " يقومون بتسخير البطالين، النساء، المعوقون، المراهقون في نقل البضائع والسلع المهربة من الحدود" منطقة مغنية " إلى مدينة وهران باستعمال طرقهم ووسائلهم الخاصة 'المعروفة والمتداولة بين هؤلاء المتعاملين '.

كيف تعمل هذه الفئة "المتعاملون الناقلون" ؟

يقوم التجار 'البزناسة ' الذين يسخروهم بالاتفاق معهم:

– على سعر التكلفة. ثمن السلعة مستلمة في وهران. حيث يقوم الناقل بحساب الأتعاب مضافة إلى سعر السلعة من مصدرها 'منطقة مغنية ' فمثلا:

الحذاء ينقل من الحدود إلى وهران بسعر	**100**د ج
سروال (الجيتر) ينقل بسعر	**80** د ج
الحذاء الرياضي ينقل بسعر	**150** د ج
علبة العنب المجفف تنقل بسعر	**200** د ج

ويحددون تكلفة كل وحدة منقولة حسب الحجم والقيمة 'الثمن'.

–على الكمية المطلوبة. فان كانت الكمية كبيرة يقوم هؤلاء المتعاملين بتوزيعها على بعضهم البعض، حسب القرابة.

–وقت ومكان استلام البضاعة.

في بعض الأحيان ينتقل هؤلاء التجار "البزنسة" إلى عين المكان ' منطقة مغنية ' ويعاينون السلع والأسعار ويقوموا باختيار السلع وتحديد الكمية التي يرغبون فيها وبعد ذلك يتفقوا مع الناقلين حسب الطريقة المعتادة.

فيقوم هؤلاء الناقلون أو كما يطلق عليهم " البزناسة الصغار " بنقل سلعهم في مجموعات، فبعد تهيئتها وتعبئتها في أكياس وربطها بإحكام بالشريط اللاصق حتى يصغر حجمها وتخفى طبيعتها.فتشحن بأساليب عالية الدقة والدهاء في السيارات أو الحافلات، وبعد إتمام العملية تنطلق السيارات في مجموعات بعدما يتأكدون من فراغ الطريق من أي حاجز أمني فإذا اعترض طريقهم أي حاجز (جمارك، درك

---

[1]) – أنظر الملحق: أسواق المدينة الجديدة بوهران.

وطني، شرطة، حرس الحدود.) فيتضامنون في حالة تعرض بضائعهم للمصادرة أو الحجز فيتفاوضوا مع أعوان الحاجز وغالبا ما يتم تسريحهم سواء بغرامة أو بدونها.

ومعظم الرحلات تتم في الليل مستغلين الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد " العشرية السوداء" فالطريق الرابط بين مغنية و وهران لم يشهد انقطاع طول تلك المدة.

فتلك الظروف كانت عامل ايجابي وإضافي مساعد على تجنب الحواجز الأمنية الكثيرة المزروعة على طول الطريق الوطني الرابط بين مغنية و وهران.

جدول رقم : (6) المستوى الثقافي للعينة:

مستوى ثقافي / السن	أمي		دون م. ثانوي		مستوى ثانوي		جامعي	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
[30-20]	/	/	08	14.03	09	15.78	/	/
[40-31]	02	3.5	15	26.31	02	3.5	07	12.28
[55-41]	06	10.52	08	14.03	/	/	/	/
مجموع فرعي	08	14.03	31	54.38	11	119.29	07	2.28
مجموع كلي	العدد= 57				النسبة = 100			

ج)ــ المستوى الثقافي:

جاءت نتائج البحث في مجال المستوى الثقافي للعينة بأهم النتائج التالية:

– نسبة الأميين=**15%** وهذا يعكس فئة الأعمار الملتحقة بالنشاط، فغالبيتها من فئة الشباب. ولأن شباب الاستقلال خضع للتعليم الإجباري المجاني فإن الأمية قد تقلصت في المجتمع الجزائري، غير أنه في الآونة الأخيرة ونظرا للتسرب المدرسي الكبير الذي تعرفه منطقة الشريط الحدودي وحتى في المستوى الأساسي و لاشتغال الأطفال المبكر بالعمل في السوق السوداء و يكون ذلك إما في معاونة الأقارب (أب، أخ، خال، عم، جار) أو كأحرار كمزاولين لنشاط الترابندو.

– نسبة دون المستوى الثانوي يقارب **55%** وهذا يمثل أكثر من نصف العينة ذات مستوى متوسط وهي نسبة معبرة عن ظاهرة التسرب المدرسي وعدم إتمام الدراسة وهذا يؤكد عدة مؤشرات: مثل انتشار

الفقر وعجز العائلات على توفير متطلبات الحياة والتوفيق بينها وبين رعاية الأبناء ومواصلة الإنفاق على إتمام دراساتهم.

- نسبة المستوى الثانوي يقارب **20%** وهي نسبة تعكس واقع مجتمع البحث الذي يجمع كل الفئات بحيث يعتبر الترابانδو ملاذ لكل المهمشين والذين توقف بهم مسار الدراسة فوجدوا أنفسهم مندمجين في جو المال والأعمال في وقت مبكر مما جعلهم عرضة لعدة مخاطر (آفات اجتماعية) ويساعد في ذلك انعدام المراقبة من طرف الأولياء. فبدأت فئة الشباب المراهق تتفلت من القيود الاجتماعية المعروفة في المجتمعات المحافظة(البدو والقبائل) في الأرياف بحيث انتشرت بينهم بعض الآفات الاجتماعية وأخطرها المخدرات بأنواعها.

- نسبة الجامعيين تقارب **12%** وهذه الفئة من العينة بعدما وقفت أمامها عدة حواجز منعتها من الالتحاق بعالم الشغل مثل: الخدمة الوطنية وانتشار المحسوبية في التوظيف.بالإضافة لنقص التوظيف وانعدام المناصب المالية الخاصة بهذه الفئة.فكل هذه تعتبر عوامل مساعدة أدت بشباب الجامعة إلى الدخول في عالم الترابانδو كحل مؤقت وربما كمرحلة انتقالية إلى حين توفر الفرصة للخروج من هذا العالم.

و في الأخير يمكن أن نسجل أن نسبة المستوى الدراسي المقبول تتركز في فئة الشباب من سن **20** إلى سن **40** وهي تقارب **58%** من أفراد العينة.

الجزء الثاني

الجانب التطبيقي(البحث الميداني)

الفصل الثاني:

تحليل المعطيات

1- تصنيف الفئات

1-1- تقسيم العينة إلى فئات من حيث الأهمية والنشاط

2- خصائص سوسيوديموغرافية

3- التقنيات التجارية

4- تمثلات التهريب عند المجتمع

الخاتمة.

الفصل الثاني:

تحليل المعطيات

1- تصنيف الفئات

1-1- تقسيم العينة إلى فئات من حيث الأهمية والنشاط :

من خلال دراسة مجتمع البحث ككل ومن خلال احتكاكي بالعينة استطعت أن ألاحظ أن هناك عدة فئات أو طبقات تنشط داخل الاقتصاد غير الرسمي(التهريب)، وقد صنفتها إلى ستة فئات وهي:

جدول رقم:(7) تقسيم العينة إلى فئات حسب النشاط والأهمية:

السن / الفئات	[30-20]		[40-31]		[55-41]		المجموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الفئة الأولى(الناجحون)	/	/	/	/	07	12.28	07	12.28
الفئة الثانية(الممتهنون)	08	14.03	11	19.29	02	3.5	21	36.84
الفئة الثالثة(الثانويون)	02	3.5	02	3.5	02	3.5	06	10.52
الفئة/4(موقتون،طلبة)	/	/	07	12.28	/	/	07	12.28
الفئة5 (غير مستقرون)	06	10.52	04	7.01	01	1.75	11	19.29
الفئة السادسة (النساء)	01	1.75	02	3.5	02	3.5	05	8.77
المجموع الفرعي	17	29.82	26	45.61	14	24.56	57	100

الفئة الأولى : (الناجحون).

هذه الفئة تمثل**12.28 %** من العينة ، فهي تنحدر من المناطق الحدودية اصليا وجميع أعمارهم فوق الأربعون وبدؤوا مزاولة هذا النشاط " الطراباندو" قبل الثمانينات وهي المرحلة الذهبية في عمر

هذا النشاط، هذا ما يفسر كون جميعهم أصحاب ثروات طائلة (أغنياء) ومستواهم التعليمي لا يصل إلى الثانوي وهذا ما يوضحه الجدول رقم**(04)** الخاص بالمستوى الثقافي.

تمتاز هذه الفئة بالخبرة الكبيرة ولهم تاريخ طويل في هذا النشاط، وقد تراكمت لديهم ثروات ضخمة نتيجة معايشتهم لجميع مراحل وأطوار هذا النشاط وخصوصا " العصر الذهبي" مرحلة الثمانينات أين كانو ا ينشطون في تهريب السلع والبضائع المدعمة من طرف الدولة في الجزائر وتهرب إلى المغرب حيث تباع بأسعار مضاعفة.

وفي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات راجت عملية تهريب الثروات الحيوانية (الأبقار، الأغنام المعز و الحمير.....الخ.)

واستطاع هؤلاء المهربون أن يستغلوا الوضع السائد في الجزائر (مابين سنة **1988** إلى سنة **1994)** فبعد أحداث أكتوبر وما ترتب عنها من انفتاح سياسي واقتصادي وتهلهل سلطة الدولة وزيادة على أن الحدود كانت مفتوحة مما زاد في سهولة ومرونة التنقل داخل وخارج الحدود.لعقد الصفقات والإشراف على مراحل تنفيذها، فاستطاع معظم النشطين في التهريب في تلك الفترة أن يجمعوا أموال طائلة حيث تراكمت لديهم الثروات.

ونظرا لما يتميز به القطاع غير الرسمي "**Eco- informelle**" من طغيان الأنشطة التجارية و الخدماتية وعدم وجود قطاع إنتاجي أو استثمارات طويلة النفس وذلك راجع للأسباب التالية:

1. الأنشطة الإنتاجية تتطلب رأسمال كبير زائد القروض البنكية.
2. تتطلب هذه الأخيرة كفاءات مهنية و فنية عالية.
3. العراقيل البيروقراطية والإدارية التي تواجه الأنشطة التجارية.
4. تتطلب الاستثمارات وقت كبير والنتائج لا تظهر إلا بعد مدة طويلة.
5. تكاليف الضرائب والرسوم واشتراكات العمال في الضمان الاجتماعي والتأمينات.

بينما التوظيفات المالية آنية ولا تتطلب الانتظار وفائدها قريبة ومغرية وتتميز بما يلي:

1. قطاع التجارة والخدمات يعتبر الدخول إليها سهل ولا تتطلب المال الكبير.
2. لا تتطلب الكفاءات المهنية و الفنية العالية.
3. انعدام تكاليف الضرائب والرسوم والاشتراكات.
4. انعدام العراقيل الإدارية.
5. المرونة ولا تتطلب المعاملات البنكية ولا القروض.

فأصحاب الأموال في هذه المنطقة ليس لد يهم ميولا إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والصناعية، فنجدهم يوظفون أموالهم في شراء العقارات وبناء الفنادق والمطاعم السياحية (وأغلبيتهم يملكون سيارات متنوعة وفاخرة ويمتلكون الفيلات والشقق الفاخرة في أكثر من مدينة في الجزائر وفي الخارج).والإحصاءات الموضحة أسفله في الجدول رقم (8) تبينان التجار النشطين والدين هم مسجلين بالمركز الوطني للسجل التجاري بملحة تلمسان في مجال الفندقة والإطعام بمدينة مغنية هم كالتالي:

49 سجل تجاري موزعة كالأتي:

- محلات للإطعام الكامل، (مطاعم **31**)
- فنادق بجميع أنواعها (مختلف النجوم **18**) بمطاعم أو لا.

مع الملاحظة أن هناك عدة مشاريع لمثل هذه النشاطات (منها هاهو منجز ومعطل، ومنها ما هو في نهاية الإنجاز) هذا بالنسبة للفنادق. أما محلات الإطعام الخفيف بكل أنواعه فهي غير مذكورة في هذا الجدول، وهي بأعداد هائلة ومعظمها كباقي المحلات التي تبيع المواد المهربة تعمل في الأسود. "غير مقيدة في السجل التجاري، أو أنها مقيدة رسميا في نشاط برمز معين وفي الواقع تنشط بآخر. فبمجرد ما يسمع أصحاب هذه المحلات بوجود بأعوان التفتيش لأي مصلحة كانت يلجؤن إلى غلق المحلات، فتتعطل الحركة والنشاط بهذه الأسواق.

جدل رقم:(8) توزيع الفنادق والمطاعم ببلدية مغنية

العينة النشاط الاقتصادي	الأشخاص الطبيعية	الأشخاص المعنويين	المجموع
فندق/حانة/ومطعم	**00**	**01**	01
فندق سياحي بدون مطعم	**06**	**01**	07
فندق ومطعم (سياحي أو لا)	**07**	**03**	10
إطعام كامل (مطعم)	**31**	**00**	31
المجموع	44	05	49

المركز الوطني للسجل التجار: توزيع التجار النشطين في بلدية مغنية ، رمز البلدية :**13027**.ملحقة تلمسان بتاريخ:**2004.04.13** .

الفئة الثانية: المتهنون.

وتبعا لما سبق ذكره في الفصل الأول من الجانب الميداني عند تطرقنا إلى مصادر المواد والسلع المهربة. فالفئة الثانية من العينة "الممارسون "لقد صنفتهم على أساس أنهم يعتبرون العمل في هذا القطاع "الترابانـدو" كما يسمونه أهل المنطقة أو "البزنسة " كما يطلق عليه في كثير من مناطق الوطن، فهي مهنتهم الوحيدة في غياب البدائل وهي التي تضمن لهم الدخل المالي من اجل ضمان العيش وتوفير متطلبات الحيات اليومية.

يجب التنويه بان جميع هذه الفئة من العينة تنحدر أو تقطن بمنطقة مغنية وبالشريط الحدودي من قرى ومدا شر، وتركيبتها العمرية تتركز في السن **[31-40]** بنسبة **52 %** بينما أصحاب السن مابين **[20-30]** فنسبتهم **38%** وباقي العينة سنهم فوق الأربعين .

أما تواريخ التحاقهم بالنشاط (التهريب) فهي مثل الفئة الأولى كان التحاقها مبكرا فمعظمهم بدؤوا العمل في "الترابانـدو" في بداية الثمانينات، والجدول التالي يوضح تواريخ التحاق العينة ككل بالنشاط" الترابانـدو " الاقتصاد ا غير الرسمي.

جدول رقم: (9)توزيع تواريخ التحاق العينة بالنشاط غير الرسمي "الترابانـدو"

تاريخ الالتحاق / السن	مابين[1970-1980]		مابين[1981-1990]		مابين[1991-2002]	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
[20 -30]	/	/	**08**	**14.03**	**09**	**15.78**
[31 - 40]	**07**	**12.28**	**13**	**22.80**	**06**	**10.52**
[41 - 55]	**10**	**17.54**	**04**	**7.001**	/	/
المجموع الفرعي	**17**	**29.82**	**25**	**43.85**	**15**	**26.31**
المجموع الكلي	**57**	**%100**				

❖ تتركز نسبة الالتحاق بالنشاط في سنوات الثمانينات : **44 %** مابين سنوات **[1980-1990]**

❖ نسبة الشباب ما بين سن **[30-40]** يمثل نسبة 52 % من تلك النسبة

أما بالنسبة للمستوى الدراسي لفئة المتهنون فاغلبهم ينحصرون دون المستوى الثانوي ويمكن أن نرجع ذلك إلى التسرب المدرسي الذي تتميز به هذه المنطقة وللضر وف الاجتماعية والثقافية السائدة هناك.أما بالنسبة للوضعية المالية لفئة المتهنون فهي على العموم متوسطة وتوجد بينهم مجموعة لا بأس بها (ميسورة الحال قد تراكمت لديها الثروة بفضل الخبرة وطول مدة مزاولة هذا النشاط)، كما أنها استغلت الفترة الذهبية "الثمانينات" فكانت هذه العينة جد مرنة في تبديل النشاط من تهريب مادة إلى مادة أخرى حسب الطلب سواء كان هذا الطلب في السوق الداخلي او في السوق المغربي. ويمكن أن نطلع على وضعية كل العينة من الناحية المالية في الجدول رقم **(10)** وهذه الفئة من العينة تنقسم بدورها إلى عدة أصناف: من حيث تخصصهم في تهريب مواد معينة أو من حيث الطرق والأشكال التي يمارسون بها هذا النشاط.

1 - فالذين يسكنون في الشريط الحدودي مثل :[روبان، الزوية ، ايرآغريب، الرافيل ، أولاد قدور،بوكانون، السواني، باب العسة ،العقيد عباس] يتمثل نشاطهم في نقل السلع والبضائع المهربة من نقطة التماس بالشريط الحدودي وذلك عبر نقاط محددة ومتعارف عليها (ومراقبة من طرف حراس الحدود.

جدول رقم: (10) الوضعية المالية للعينة:

الوضعية المالية / السن	غني		متوسط الحال		فقير	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
[30-20]	**03**	**5.26**	**12**	**21.05**	**02**	3.5
[40-31]	**04**	**7.017**	**21**	**36.84**	**01**	1.75
[55-41]	**09**	**15.78**	**05**	**8.77**	**00**	00
المجموع الفرعي	**16**	**28.07**	**38**	**66.66**	**03**	5.26
المجموع الكلي	57	%100				

- نسبة **30%** من العينة أغنياء منهم **15 %** فوق السن الأربعين.
- نسبة **66 %** من العينة متوسطة الحال **57.83 %** شباب تتراوح أعمارهم **[20-40]**

إما خوفا من الألغام المزروعة على الحدود منذ عهد الاستعمار أو خوفا من إطلاق النار التي يتعرضون لها من قبل حراس الحدود "الجزائريون أو المغاربة" فهم يعتبرون همزة الوصل الرابطة بين التجار في الضفتين فيدخلون هذه المواد إلى التراب الجزائري ثم يقومون بتسريبها إلى الأسواق في الزوية أو مغنية أو باب العسة..، وذلك عندما تسمح لهم الظروف وغالبا ما يتم ذلك في الليل باستعمال:

- وسائل ميكانيكية(سيارات قوية و جديدة ذات الدفع القوي مثل "بيجو **504** أو بيجو**505**" وفي بعض الأحيان إذا اقتضت الضرورة يستعملون الشاحنات.

- ومنهم من يستعمل الدواب مثل : الحمير و البغال المدربة .

- ومنهم من ينقل البضائع على دهره.

مع الملاحظة أن تكلفة النقل يعتبرها(البزنسة) مكلفة حيث أن الهامش الذي يا خده الناقلون"أصحاب لاشارج" وهي كلمة معربة من الكلمة الفرنسية "**LA CHARGE**" .اكبر من الذي يا خده الباعة في السوق مثلا: سروال جينز قياس رجال يأخذ عليه الناقل صاحب السيارة **100** د ج، بينما هامش البائع في السوق لا يتعدى **30** د ج.

2 - وهناك صنف آخر يقوم باستلام هذه السلع والبضائع ويعرضونها في السوق كبائعين أو عارضين إما لأصاب السلع "التجار الكبار" أو لأحد الأصول " للأخ الأكبر ، الأب ، الخال العم .....الخ."ويأخذون مقابل يتراوح بين[**5** - **20**] د ج .

3 - وهناك صنف آخر يبيع في السوق يشتري (كما يقال هنا من اليد الأولى) بأسعار منخفضة ويعاود البيع بهامش بسيط لا يتجاوز **15** د ج، للقطعة مهما تكن تلك السلعة .

4 - أما الصنف الأخير الذين يلقبون "بالحلابة" فهم أصحاب سيارات يشغلون بها لصالحهم الخاص أو كشركاء،فيقوم هؤلاء بإملاء خزانات السيارات من أي محطة بنزين عبر كامل تراب ولاية تلمسان ويدخلون إلى اقرب نقطة حدودية (مستودعات: وهي عبارة عن منازل لمواطنين يسكنون في الشريط الحدودي يهيئون فيها صهاريج لتجميع مادة الوقود" بنزين، مازوت" ليقومون بتهريبها فيما بعد إلى المغرب).مقابل ضعف سعرها ؛مع العلم أن هذه المواد هي الأكثر حساسية للتهريب رفقة قائمة البضائع الأخرى الحساسة للتهريب المنشورة في القرار الوزاري المشترك في (مادته **226**) مؤرخ في:**23**فبراير **1999**. انظر الملحق.

الفئة الثالثة:الثانويون.

تمثل هذه الفئة نسبة **10.52 %** من العينة وهم عمال أجراء ينتمون إلى جميع فئات العمال في القطاع العمومي خصوصا قطاع " الصحة و التعليم" فهم يتخذون العمل في "الطرابلندو" كعمل \ضافي من اجل سد العجز المالي الذي يترتب عن انخفاض القدرة الشرائية وازدياد متطلبات الحيات العصرية ونظرا لجمود الأجور في القطاع العمومي فحسب المداخلة التي قدمها الأستاذ المحاضر في جامعة باريس**10** بفرنسا فيليب آد ير « **Philippe Adair** » في الملتقى الدولي الذي أقيم بمعهد الاقتصاد بجامعة تلمسان في نوفمبر سنة **2000** حول موضوع: " الاقتصاد اللاشكلي في الجزائر [1]".لقد أشار إلى أن الأجراء الذين يتخذون أعمالا إضافية في" الأسود" لم يحصروا بدقة من بين**2.866.000** أجير دائم الموجودون إحصائيا في الجزائر (موسات و حمودة ، **2000**).

فان **23%** أي ما يعادل (**660.000** شخص) تقريبا قد صرحوا في سنة **1996** أنهم يمارسون نشاط ثانوي إضافي والذي يمكن من رفع مد خولهم في المتوسط ب **03%** تقريبا زيادة على الأجرالرسمي فنظرا لغياب الرقابة ، انعدام الحواجز للدخول إلى القطاع الموازي ،و المرونة الكبيرة التي يتميز بها هذا القطاع (في أوقات العمل)استطاع عدد كبير من العمال الأجراء الاستفادة من هذه الظروف كاستراتيجية للحياة.

.الفئة الرابعة: المؤقتون (الطلبة)

هذه الفئة في العينة تمثل الطلبة المتخرجون من المعاهد والجامعات"فهم متحصلون على شهادات عليا"فالكثير من الطلبة الذين يكملون دراستهم ويتحصلون على الشهادات التي تؤهلهم إلى الدخول في الحياة العملية يصطدمون بالواقع (المر)؛ فانعدام مناصب الشغل وصعوبة الحصول عليها ، وكاستراتيجية"كحل مؤقت" يجد هؤلاء الطلبة أمامهم فرص النشاط والعمل التي يوفرها الاقتصاد الموازي . في انتظار : إما حل مشكلة الخدمة الوطنية ،أو الحصول على منصب عمل رسمي ففي منطقة مغنية والشريط الحدودي الكثير من الطلبة القاطنون هناك والذين يمثلون نسبة

[1]) **P. ADAIR : « production et financement du secteur informel urbain en Algérie : Enjeux et méthodes »**, *Colloque International : L'économie informel en Algérie , novembre 2000 Tlemcen. Algérie.*

12.28 % من العينة ولكونهم قريبين من محيط السوق الموازي "الترانباندو" وتربطهم علاقات مختلفة بالمشتغلين في هذا القطاع (علاقة صداقة، جوار قرابة) ولكون البعض منهم قد مارس هذه المهنة من قبل في العطل المدرسية في السنوات السابقة وقد تكونت لديهم سابق خبرة فهم متذوقون للربح السريع والسهل الذي يمنحه هذا القطاع، فيلجئون إليه كحل بديل وكاستراتيجية لتوفير المال (يستعملونه لمصروف الجيب أو لتغطية المصاريف التي تكلفها .
التنقلات والمسابقات التي يقومون بها أثناء بحثهم الحثيث عن منصب العمل .
فالعمل في "الترابانلو " يعتبر فرصة بديلة لهؤلاء ريثما يجدون الحل الدائم والمتمثل في منصب عمل قار ودائم"رسمي"إلا أن بعضهم قد تطور نشاطه وزاد كسبه ولم يعد يتطلع إلى منصب عمل في القطاع الحكومي بل أصبح يفكر في طريقة ووسيلة من اجل ترسيم نشاطه أو تغيير النشاط والاستثمار في المجالات الإنتاجية المختلفة والتي أصبحت توفرها المشاريع الحكومية عن طريق (برامج تشغيل الشباب، التدعيم المالي للمشاريع الاستثمارية) .

الفئة الخامسة: غير المستقرون:

تمثل هذه الفئة نسبة حوالي عشرون بالمائة من العينة ويشتغلون بهذا القطاع بصفة مؤقتة فبالنسبة للطلبة ينشطون في هذا القطاع في العطل المدرسية وفي عطلة نهاية الأسبوع كمساعدين ومتضامنين مع الأهل والأقارب .
وهناك أفراد آخرين من جميع القطر الوطني يقدمون إلى هذه الأسواق من اجل التزود بالسلع والبضائع المهربة إما للأهل أو لإعادة بيعها لتعويض تكاليف السفر غير أن قدوم هؤلاء إلى منطقة مغنية يكون بصفة متقطع. فنظرا لحدة البطالة في الجزائر لقد انتهجت الدولة منذ أواخر الثمانينات عدة سياسات وخطط لتشغيل الشباب ، معتمدة برامج استعجالي للتخفيف من وطأة البطالة المتزايدة ، حيث اعتمدت حكومة "حمروش " سنة **1987** برنامج(تشغيل الشباب) القائم على تدعيم التعاونيات الشبانية والنشاطات ذات المنفعة العامة للمحيط الاجتماعي ، ثم تبنت الحكومة برنامج آخر سنتي **[1988-1989]** إلا أن نتائج البرنامجين مجتمعة لم تتعدى تشغيل مائة ألف **(100.000)** شاب بطال فقط. فمع ركود التشغيل وقلة الوسائل المادية للدولة ، وتزايد الطلب على العمل سنويا ورغم كل محاولات الدولة في حل مشكلة البطالة إلا أنها لم تنج فطلبات العمل تتزايد

بـــ **25000** طلبا سنويا والجدول التالي يبين تطور العمالة والتشغيل والبطالة.

جدول رقم:(11) تطور العمالة والبطالة بين سنوات[1985-1991]بالآلاف.

السنة / المؤشرات	1985	1987	1989	1990	1991
السكان القادرون على العمل	4494	5340	5585	5851	6000
مجموع المشتغلين من اليد العامل	4058	4200	4574	4694	4739
القادرون على العمل (البطالون)	436	1141	1011	1157	1261
عدد مناصب العمل المستحدثة	122	65	56	49	92
معدل البطالة في الجزائر	%9.7	%21.4	%18.1	%9.8	%21

المصدر : **The World Bank : Report N 12048 AL. May.1994.P71**

وما عمق هذه الزيادة هذه الزيادة عمليا التسرب المدرسي المبكر ، والذي يمد سوق العمل سنويا بأيادي باحثة عن العمل قبل الأوان دون توفرها على شروط الخبرة والكفاءة المهنية .فأمام هذه الوضعية وجد الشباب نفسه منساق نحو إحدى الحلول التالية :

1 – إما يبقى تحت كلفة العائلة ، باعتبار أن العائلة الجزائرية تتجاوز مشكلة الفرد العالة عليها وتبقى متكفلة به إلى الأبد ، وما زاد في وضعية الشباب تأزما رفضهم للأعمال التي تدخل ضمن العمل الحكومي كونها ذات أجر شهري متدني أو كونها فصلية غير دائمة .

2 – وإما اللجوء إلى القطاع الموازي ، والذي يعتبر الحل الأفضل للعمل ، حيث نجد نسبة أفراد هذا القطاع "الطرابندو" ترتفع خاصة في العطل المدرسية والمناسبات "الأعياد، شهر رمضان" من أجل زيادة مدا خيلهم .

3 – وأخيرا اللجوء إلى الشارع ، حيث أن هذه الفئة من الشباب والذي أصطلح عل: تسميتهم "الحيطيست، " **Les Hittite** ": وهي الصورة القصوى لتهميش الشباب الجزائري، وهؤلاء الاحتياطي من اليد العاملة سواد للقطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي في انتظار الحصول على بديل مهني مستقر .

الفئة السادسة: النساء.

نظرا للعادات والتقاليد الموروثة في منطقة مغنية فإن النساء قليلا ما يمارسن مهنة التجارة "يشتغلن بالبيع والشراء في الأسواق " إلا أنه في الآونة الأخيرة ونظرا لخصوصية المنطقة ولغزوها من قبل السواح والمتسوقين، من جميع مناطق الوطن ، ولأن نسبة النساء من هؤلاء كانت كبيرة أصبح من المألوف وجود نساء كثيرات من بين المتعاملين في هذا النشاط الموازي .

ونظرا للظروف المعيشية الصعبة للعائلات الجزائرية وخاصة في المدن ، اضطرت بعض النساء إلى العمل في هذا النشاط "الطرابندو" حتى تتقاسم مع أفراد أسرتها أعباء الموارد المالية .

وخصوصا إذا كانت هذه المرأة (مطلقة ،أرملة) ولديها أولاد أو عائلة تحت كفالتها ، والبعض منهن رغم استفادتهن من منح شهرية (كالعاملات كمنظفات في المؤسسات العمومية والخاصة،معاشات تقاعد الأزواج ...الخ).

ونظرا لأن هذه الأجور والمعاشات هي في أدنى سلم الرواتب للوظيف العمومي و أصبح الاعتماد عليها من المستحيلات. وكإستراتيجية تحولن إلى العمل في القطاع الموازي سوءا كان ذلك كعمل إضافي أو كعمل أساسي . من أجل توفير دخل يضمن لهن معيشة كريمة ،لما يدره هذا القطاع من أرباح وفوائد ، مستغلات التسهيلات والامتيازات التي يمنحها القطاع الموازي .أما إذا رجعنا إلى فئة النساء في العينة فإنها قليلة **8.77 %**

لكن في الواقع تمثل أكثر من ذلك نظرا للصعوبات التي صادفتني أثناء محاولة الاستفسار عن طبيعة العمل الذي يقمن به فلم أجد أي تعاون من قبلهن. وقد اشتملت العينة على نموذجين للنساء ، من بلدين مختلفين ونظامين متباينين.غير أن المرأة لم تسلم من التهميش ولم توفر لها الفرص الكاملة من أجل الحصول على عمل رسمي وفي ظروف أحسن من التي هي فيها (العمل في ميدان" الترابااندو"). فتطور الحيات واختلال سلم القيم في مجتمعاتنا العربية دفع بالمرأة إلى سوق العمل غير الرسمي الذي يشكل:

ـــ مصدر بديل لكسب الرزق بالنسبة للمعتمدين عليه فقط .

ـــ وسيلة لتحسين الأوضاع المعيشية بالنسبة للواتي يستعملنه كعمل إضافي أو كحل مؤقت في انتظار البديل الرسمي وهذا يسري حتى على اللواتي تستعملنه كعمل أساسي مؤقت فالنشاط

اللاشرعي يلعب الدور المؤقت والمتوفر في إستعاب اليد العاملة من مختلف الفئات خصوصا"البطالة والتي ليست لها مؤهلات فنية أو مهنية ، وهذا يصبح القطاع الموازي هو القطاع البديل في غياب إستراتيجيات وسياسات وبرامج من طرف الحكومة وهو يبشر بديناميكية جديدة في مجال التشغيل

جدول رقم: (12): مقارنة معدل الإنتاجية في المغرب العربي.

الجنس البلد	الجزائر 1996	المغرب 1993	تونس 1989
ذكور	**47.5**	**49.9**	**45.3**
نساء	**11**	**15**	**12.2**
المجموع	28.5	32.6	29

المصادر[1]:

الجزائر :(الديوان الوطني للإحصاء .1996).

المغرب: (مدينة الإحصاء . 1993)

تونس: (المعهد الوطني للإحصاء . 1989)

إن تمركز هذه الفئة في القطاع الرسمي يخص القطاعات المعروفة بأنها نسوية (الصحة، التعليم أو الإدارة..) وما عداه فهو يرجع للقطاع غير الرسمي.

وليس الشباب البطال فقط هو الذي يلجأ إلى هذا القطاع وإنما يمكن أن ندرج شريحة هامة قد تشمل فئة المسرحين من المؤسسات ، المتقاعدين و المعوقين . فالإجراءات الأخيرة التي مست المتقاعدين ساهمت في لجوء الكثير منهم إلى العمل غير الرسمي لأن هؤلاء لا يستطيعون البقاء على هامش المجتمع بحيث يسمح هذا النشاط بملأ الفراغ الذي يعاني منه المتقاعد والمعوق الذي لا

[1]- (إنسانيات: مجلة؛ عدد رقم'01' ربيع 1997 .

تتوفر له إمكانية العمل في الخارج.وهنا يبرز العمل الموازي كوسيلة لإبراز الذات والشخصية، الذوق بالإضافة إلى القدرات الفردية والإمكانيات[1].

2- خصائص سوسيوديموغرافية:

الجدول رقم:(13) خاص بتقسيم العينة حسب الحالة العائلية.

الحالة العائلية	العدد	النسبة%
أعزب	22	38.6
متزوج	32	56.14
مطلق	02	3.5
أرمل	01	1.75
المجموع	57	%100

يبين الجدول رقم: (13) أن المشتغلين بالنشاط غير الرسمي "التهريب" يتمركزون في فئة المتزوجين (**%56.14**) وخصوصا عند فئة الرجال وهذا تبعا للنتائج المتحصل عليها من الاستجواب الذي أنجزناه مع العينة الخاصة ببحثنا ، وتأتي بعد هذه الفئة العازيين (**%38.6**) وهنا تمثل هذه الفئة الجنسين فقد تكون الفئة الأولى (المتزوجين) مجبرة للجوء للقطاع غير الرسمي تحت الضغوطات التي تنتج من (الالتزامات العائلية وضرورات العيش ومتطلبات الحياة العصرية) وعند انعدام الفرص لوجود عمل داخل القطاع الرسمي خاصة عند فئة الرجال. بينما قد تمثل فترة العمل غير الرسمي (الفرصة البديلة) بالنسبة لفئة (العزاب) في مرحلة الانتظار والبحث عن عمل رسمي. أما بالنسبة لفئة(المطلقات والأرامل) فعلى الرغم من أنها جاءت في العينة نسبة ضعيفة إلا أنها في الحقيقة تمثل نسبة أعلى لأننا في البحث الميداني وجدنا صعوبات كبيرة لأجراء المقابلات أو حتى التحدث معهن في مثل هذا الموضوع.

---

[1])- مداخلة الاستاد د: **بونوة شعيب**: الملتقى الدولي: الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر جامعة تلمسان **2000**.

الجدول رقم:(14) خاص بتقسيم العينة حسب صفة النشاط.

يبين الجدول رقم (14) أن العمل غير الرسمي عند شريحة المهربين يتميز بطابع الديمومة حيث أن نسبة (77.19%) تعتبر هذا النشاط عمل أساسي ودائم وهناك نسبة (12.28%) تعتبر هذا النشاط عمل أساسي وشبه دائم، مقابل (30.16%) من الذين يتخذون هذا النشاط كعمل ثانوي ومؤقت بالإضافة إلى(10.52%)من العينة تتخذ هذا النشاط كعمل ثانوي ودائم وهم الذين لهم وظائف

صفة النشاط	الأساسي		الثانوي	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
مؤقتة	01	01.75	18	30.16
دائمة	44	77.19	06	10.52
شبه دائمة	07	12.28	00	00
عدم التصريح	05	8.77	33	57.89
المجموع	57	%100	57	%100

رسمية في القطاع الرسمي. كما يجب التنبيه إلى أن العمل غير الرسمي يعتبر كحالة انتظار للدخول في القطاع الرسمي عند شريحة واسعة من العينة .كما يعبر عن فرص العمل التي قد يقوم البعض بأخذها قصد الحصول على عائد يسمح له على الأقل بتلبية حاجاته اليومية.

الجدول رقم: (15) خاص بتقسيم العينة حسب الأسباب الدافعة.

الأسباب الدافعة	العدد	النسبة%
سابق خبرة	30	52.63
كل ما وجد	11	19.29
للربح السريع	19	33.33
سهولة الدخول إليه	03	05.26
كل ما سبق	01	01.75
عدم الرد	03	05.26
المجموع	57	%100

فلكون غالبية المستجوبين يسكنون بمنطقة معنية (الشريط الحدودي) فإن نسبة (**52.63%**)كانت الأسباب التي دفعتهم للنشاط في التهريب هو سابق الخبرة بالنشاط وهذا شيء طبيعي كون أهل المنطقة في احتكاك يومي ودائم بهذا النشاط فإن لم يكن أحد أفراد العائلة يمارس التهريب فمن المؤكد أن أحد الأقارب أو الأصدقاء أو حتى أحد الجيران يمارس هذا النشاط.والسبب الثاني الذي كان الدافع إلى ممارسة التهريب هو (الربح السريع) وجاءت النسبة (**33.33%**) فلكونه غير شرعي ولا يخضع للتسجيل أو الضرائب والرسوم المقننة فالربح مضمون وسريع . ومن الأسباب المهمة الدافعة لممارسة هذا النشاط (لأنه هو كل ما وجد) فالعمل غير الرسمي يعتبر الفرصة البديلة في انتظار الحل الدائم(العمل الرسمي) وجاءت النسبة (**19.29%**).

الجدول رقم:(16) خاص بتقسيم العينة حسب مكان النشاط.

مكان النشاط	العدد	النسبة%
الزوية	55	98.26
مغنية	57	100
وهران	43	75.43
خارج هذه المناطق	24	42.10
المجموع	57	100

يبين هذا الجدول المكان الأكثر استقطابا للنشاط في مجال التهريب هي مدينة مغنية وتأتي بعدها الزوية ثم وهران وخارج هذه المناطق الثلاث وجاءت النتائج بالنسب التالية المرتبة بالتتابع السابق (**100%**)، (**98.26%**)، (**75.43%**) والملاحظة التي تثير الاهتمام هي أن الناشطين في مجال التهريب ليس لهم حدود فباستطاعتهم ترويج بضاعتهم في جميع القطر الجزائري بحيث كانت نسبة النشاط خارج المناطق الثلاث (**42.10%**) وهي نسبة كبيرة مقارنة بأصل العينة الجغرافي والذي هو في معظمه من المناطق الثلاث ويجب التذكير بأن نفس الأفراد يصرحون بالنشاط في أكثر من مكان أو منطقة .

الجدول رقم:(17) تقسيم العينة من حيث نوعية الإيواء.

كما يبين هذا الجدول فإن نوعية الإيواء لدى العينة تتركز في السكن الفردي الاجتماعي بنسبة (**33.33%**) وهو يعبر عن ضخامة مشكل السكن في الجزائر ثم يلي نوع(الفيلات)في المرتبة الثانية

نوع السكن	العدد	النسبة%
فيلا	**11**	**19.29**
شقة	**03**	**05.26**
سكن فردي اجتماعي	**19**	**33.33**
سكن ريفي	**08**	**14**
سكن في طور الإنجاز	**09**	**15.78**
عدم التصريح	**06**	**10.52**
المجموع	**57**	**100**

عند العينة بنسبة(**19.29%**) وتتركز عند الفئة الأولى(الناجحون) والتي عرفناها سابقا، بينما سكان الشريط الحدودي فكان يتميز إيوائهم بين سكن في طور الإنجاز بنسبة (**15.78%**) وسكن ريفي بنسبة (**14%**).

الجدول رقم:(18) تقييم النشاط من حيث تحقيق الرغبات.

تقييم النشاط	العدد	النسبة%
الرضا:(تحقيق الرغبات)	**12**	**21.05**
نصف الرضا	**30**	**52.63**
عدم الرضا	**04**	**7**
عدم التصريح	**11**	**17.53**
المجموع	**57**	**100**

يبين الجدول رقم: (**18**) أن نسبة(**21.05%**) فقط من العينة هي التي تحققت رغباها وتعتبر راضية عن حالها وهي في الواقع نسبة غير متوقعة(ضعيفة) أما الدين لم يحققوا رغباهم وهم نصف راضون عن حالهم فيمثلون نسبة (**52.63%**) أكثر من نصف العينة بقليل وهذا ما يفسر عدم الاستقرار وعدم الرضا بالضر وف التي يعيشونها يوميا (مضايقات، حجز،) ونظرا للأسباب التي ذكرناها سابقا.

الجدول رقم: (19) يبين مصادر التمويل.

مصادر التمويل	العدد	النسبة%
البنك	04	7
الأهل	08	14
الأصدقاء	37	64.88
أصحاب السلع	20	35

يتبين أن معظم النشطين في التهريب يعتمدون على الأصدقاء في التمويل حيث أن نسبة(**64.88%**) كان تمويلهم من طرف الأصدقاء الشيء الذي يبين مدى الثقة والتكافل والتضامن الموجود بمفهومه الواسع بين المشتغلين في هذا القطاع ويأتي أصحاب السلع في المرتبة الثانية من حيث التمويل بنسبة (**35%**) وكذلك يمثل هذا مؤشر آخر على الثقة والضمان والآمان الذي يسود بين المتعاملين في مجال التهريب، وأما التمويل عن طريق الأهل فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة (**14%**) وهي نسبة ضعيفة وكون التبادلات والصفقات تتم بالعملة السائلة و(من يد ليد) وهذا ما يميز النشاط غير الرسمي فإن التمويل عن طريق البنك جاء بنسبة(**7%**) وفي الحقيقة فإن هذا التمويل لا يصرح بحقيقة وجهته لدى البنوك وإنما هي أموال محولة من تخصيصات أخرى لا علاقة لها بالتهريب .

الجدول رقم:(20) وسيلة الدفع(العملة).

العملة	العدد	النسبة%
دينار	22	38.6
درهم	04	07
مقايضة	03	05.26
كلها	31	54.38

يتبين من الجدول الأخير أن العملة الأساسية في التبادل هي الدينار بنسبة (38.6%)غير أنه من المفيد التذكير بأن التهريب ليس له حدود في نوعية العملة ولا يتخذ عملة مرجعية في التبادل لذلك جاءت نسبة كل العملات كبيرة (54.38%) وأسعار العملات تحدد في السوق الموازي .

الجدول رقم:(21) الاهتمامات والمشاريع المستقبلية.

نوع الاهتمام	العدد	النسبة%
استثمار زراعي	17	30
استثمار صناعي	08	14
استثمار سياحي	08	14
استثمار عقاري	18	30.16
استثمار تجاري	06	10.52

يبين هذا الجدول الميولات الاستثمارية للعينة في حالة حصولها على تراكم مالي فالإستثمار العقاري يأتي في المرتبة الأولى بنسبة (30.16%) وقد تم تفسير ذلك في التعرض لفئة(الناجحين) فنظرا للممارسة الطويلة جعلت هؤلاء يفضلون التوظيفات المالية عن الاستثمارات ذات النفس الطويل.

ويأتي الاستثمار في المجال الزراعي في المرتبة الثانية بنسبة(30%) وذلك راجع لطبيعة أهل المنطقة (فيلاحي) أما الاستثمار السياحي والصناعي فيأتي في المرتبة الثالثة من حيث الميولات لهذه الفئة بنسبة(14%) ويبقى الاستثمار التجاري في المرتبة الأخيرة بنسبة(10.52%) مع العلم أن أفراد العينة يصرحون بعدة اختيارات.

3- التقنيات التجارية

أ)- الصراف:"البنك الموازي".

من المعروف أن النشاطات الموازية التجارية تتعامل بالسيولة النقدية" التسليم من يد ليد" وتتجنب التعاملات المصرفية البنكية لما يكتنفها من خطورة بالنسبة لهذه المعاملات اللاشرعية " التهريب" وكذلك لما للتعاملات البنكية من تكاليف(تعقيدات إدارية بيروقراطية، وتجنبا لضياع الوقت). ونظرا لأن بعض الصفقات التجارية في مجال التهريب تكون الكتلة النقدية فيها كبيرة يصعب على المهربين في الجهة الغربية من الوطن التعامل معها، في نقلها وتصريفها خصوصا إذا كانت من العملة الوطنية "الدينار"غير قابلة للتداول في الخارج. وعندما كانت (الحاجة أم الاختراع) كما يقولون، لجأ المهربون إلى ابتكار وسيلة بنكية موازية وهي" الصراف" ويعتبر هذا الصراف شكلا من أشكال البنوك المتداولة رسميا. حيث يقوم بتسلم وتسليم النقود كوسيط بين المتعاملين في الضفتين " الجزائريين والمغاربة" ويضمن نقل قيمة النقود من الجزائر إلى المغرب والعكس صحيح. يستطيع الصراف الجزائري في مدينة مغنية أن يستلم مبالغ ضخمة من المهربين في الجزائر وهي تمثل قيمة السلع والبضائع المستلمة من الطرف المغربي وهي مبالغ مستحقة له. بحيث يقوم ذلك المغربي بدوره بالاتصال بالصراف المتواجد بمدينة وجدة والمعتمد لدى المهربين فيستلم قيمة نقوده المودعة لدى الصراف الجزائري مقابل وصل يكون قد أستلمه من مدينه الجزائري بعدما تتم عملية إيداع النقود يوقعه له الصراف في مدينة مغنية. وبنفس الطريقة تتم العمليات في جميع المعاملات التي تجرى بين المهربين في الضفتين سواء عند الصراف المغربي أو الجزائري.

وتتم هذه العمليات مقابل حقوق تقدر عند الصراف الجزائري بـ 50دج لكل مليون سنتيم. وحتى تتضح الصورة نضرب مثالا على ذلك: إذا كان مهرب من سوق الزوية قد استلم سلعة من

المغربي ولتكن هذه السلعة سروال "الجينز" بقيمة ثلاث مائة مليون سنتيم هذا المبلغ المستحق للمغربي يقوم المهرب الجزائري بدفعه للصراف في مدينة مغنية-وهؤلاء معزوفون وعددهم جد محدود – مقابل أن يسلم له وصل بذلك حتى يقوم بتسليمه بدوره للمغربي وينقله هو كذلك للصراف المغربي في وجدة وبعد التأكد بالهاتف يسلم قيمة الوصل بالدرهم حسب سعر الصرف في السوق الموازي.

فالأموال الضخمة لا تنقل عبر الحدود بل تبقى داخل الحدود لتسديد وتغطية التعاملات المختلفة بين المهربين فكل طرف من الضفتين يقوم بتغطية تعاملاته من بيع وشراء للسلع والبضائع بالأموال المودعة له عند الجزائريين سواء عند الصراف أو الأشخاص الذين يتعامل معهم. وكذلك بالنسبة للمهربين الجزائريين فأموالهم المستحقة عند المغاربة تسدد بها السلع والبضائع المهربة من المغرب ويحدث ما يشبه المقايضة بين السلع والبضائع.

مصادر المواد و البضائع المهربة من المغرب

للتحدث على مصادر المواد والسلع المهربة من المغرب يجب أن نذكر ببعض المعطيات الهامة التي تضعنا في الصورة:

I– هناك مواد مهربة عن طريق أسبانيا، من مدينة (سبتة ومليلية) فتدخل الناظور بالتراب المغربي وهذه المدينة قريبة من نقطة العبور الحدودية [آحفير/ بوكانون] فهي في تماس مع بلديات باب العسة و السواني الجزائرية. فجل المواد المهربة من أسبانيا عبر المغرب تمر عبر هذا الممر الحدودي التقليدي. حتى تكون أسعارها منخفضة مقارنة لو أدخلت عن طريق الشريط الحدودي لبلدية الزوية فالتكاليف تزداد(النقل-أعباء المرور)، ويمكن ملاحظة ذلك في سوق الزوية فنفس المواد هي أغلى منها في أسواق باب العسة أو السواني، هذا بالنسبة لتجار الجملة الذين التقيتهم بمدينة مغنية.

II– هناك مواد وبضائع مهربة قادمة من مدينة الدار البيضاء المغربية أين تتمركز الشركات المتعددة الجنسيات فتاتي تلك المنتجات عن طريق مدينة وجدة ؛ وهي منتوجات نسيجية وألبسة مختلف ذات ماركات عالمية :(سراويل الجينز، أحذية رياضية ، أحذية جلدية ، معاطف ،وكل الألبسة الرجالية والنسائية ذات الماركات العالمية ، ألبسة الأطفال المتنوعة).إضافة إلى بعض المنتوجات الالكترونية و الالكترومنزلية. فهذه المواد والبضائع التي تنتج بالمغرب لا تتعرض إلى أي عراقيل أو مضايقات من طرف مصالح الأمن المغربية فهي تتحرك داخل المغرب بكل سهولة بل تلقى

المساعدة والتسهيلات من تلك المصالح هذا ما يفسر انخفاض أسعار تلك المواد في سوق الزوية مقارنة بأسعارها حتى داخل أسواق وجدة هذا ما كان يظهر حليا عند السياح الجزائريين الذين كانو ا يتعجبون من ارتفاع الأسعار في أسواق المدن المغربية مقارنة بسوق الزوية في الجزائر.

III- وهناك مواد مهربة قادمة من مدينتا فاس ومكناس المشهورتان بالصناعات التقليدية ذات الطابع المغربي الأصيل ،وذات قيمة وجودة رفيعة مثل: (حلبا ب الرجال والنساء، ألبسة النساء و العرائس ، الأحذية الجلدية التقليدية لمختلف الأصناف والأنواع).

تبعا لهذا التقسيم في مصادر المواد والمنتجات المهربة يتخصص المهربون في الضفتين في ترويج كل سلعة ومادة من تلك المواد المهربة.

وتبعا لما سبق ذكره نجد الأسواق المشهورة في منطقة مغنية يغلب عليها كذلك نوع من السلع على نوع آخر .فمثلا:

1- سوق الزوية فنظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتميز به المنطقة نجد الغالب فيه من المواد : الأقمشة والمنسوجات الخاصة بالرجال والأطفال ،خصوصا منتجات جينز الأحذية الرياضية الأحذية الجلدية "من كل الماركات العالمية و من كل الأصناف "وبجانب هذه المواد الغالبة هناك جميعا لأصناف الأخرى من المواد التي تدخل من المغرب ،غذائية كانت أو ملبوسات أو أجهزة 'الكترونية-الكترومنزلية-ميكانيكية... الخ!

2- أما أسواق مغنية فنجدها متخصصة في المواد الغذائية بكل أنواعها وأصنافها ؛ من الثمار المجففة إلى المصبرات المختلفة إلى الحلويات والتوابل ، الخضار والفواكه ، زيادة على المنتجات النسيجية الخاصة بالنساء بكل أنواعها وأصنافها ومصادرها (منها ما هو قادم من السوق الأوربية عبر أسبانيا ومنها ما هو قادم من آسيا خصوصا الصين، اليابان، تايوان،عبر المناطق الحرة ؛ ومنها طبعا ما هو قادم من ورشات ومصانع المغرب" الحديثة و التقليدية" .

3- أما السوق في قرية باب العسة و السواني فهي مختلفة عن الأسواق السابقة (مغنية أو الزوية) ذلك أن هذا السوق ليس" شعبيا "لا يتخذ شكل الأسواق المعروفة(رسمية أو غير رسمية) .

لا يرتاده الناس بكثرة كما هو الحال في مغنية أو الزوية بل هو سوق مخفي؛ البيع فيه بالجملة التعامل فيه يكون بحذر شديد ويكون بسابق معرفة بين المتعاملين ويعتبر الممول الأساسي لأسواق مغنية بمختلف المواد والبضائع المهربة .

مصادر المواد و البضائع المصرية من المغرب

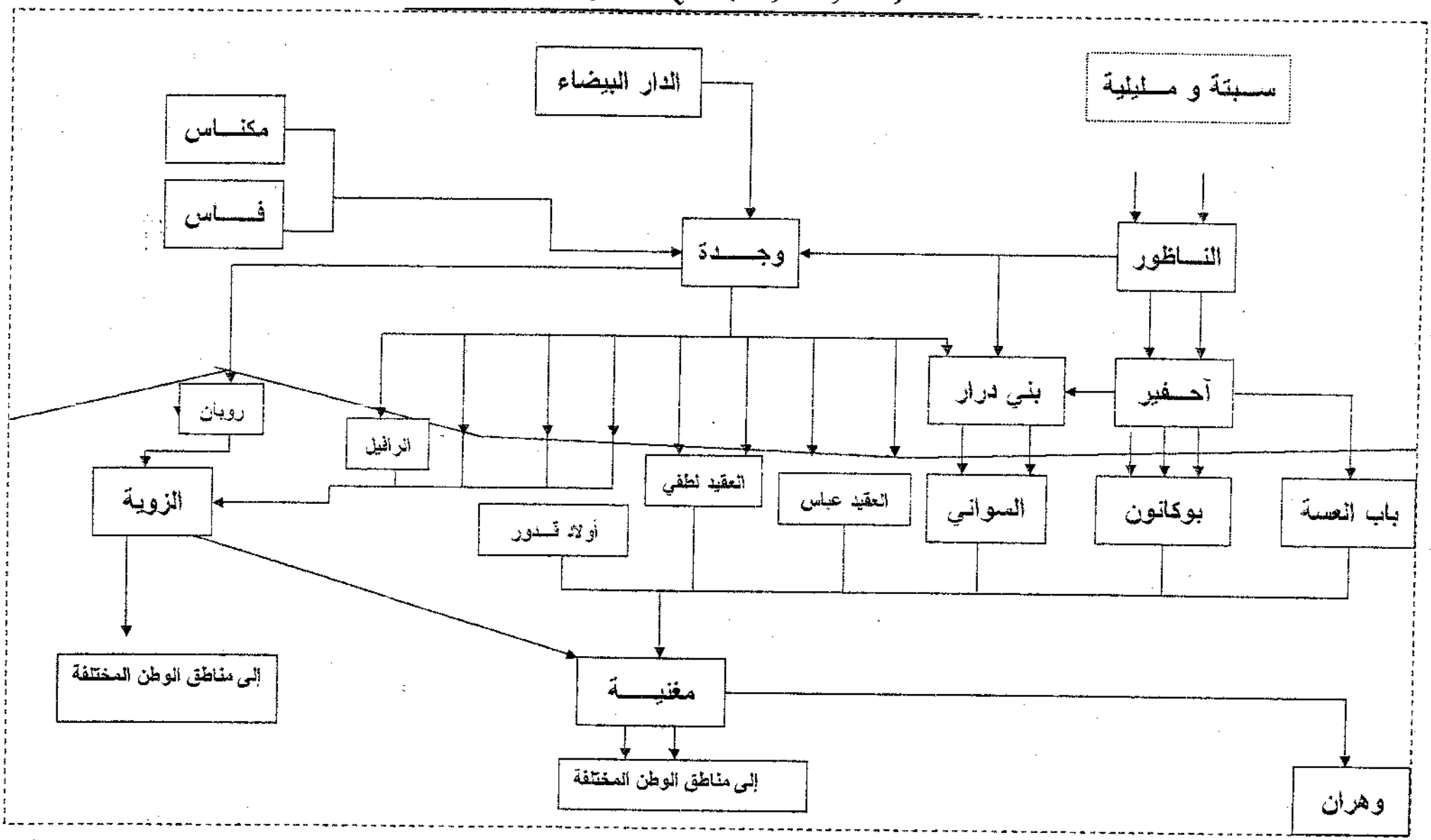

4- تمثلات التهريب عند المجتمع

رغم كون النشاط الاقتصـــادي في القطاع الموازي غير شرعي، أي لا يستجـــيب إلى متطلبات القانون: في انه غير ملتزم بدفع الضرائب واشتراكات الضمــــان الاجتماعي وغـــيرها من الرسوم إلا أننا نلاحظ أن السلطات العمومية تظهر وكأنها متسامحة مع هذه النشاطات الاقتصادية إن لم نقل أنها منسحبة من هذا المجال الاقتصادي.فعجز السلطة في توفير المداخل للناس وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الوطنية وفشلها في توفير الكثير من متطلبات الحياة التي أصبحت ضرورية في هذا العصر (من مرافق ومصالح وخدمات .....) ترك أفراد المجتمع يلجئون لهذه الإستراتيجية.

ونظرا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والأمنية" السياسية" التي مرت بها البلاد في العشرية الأخيرة جعل هذا النشاط (الترابندو) ينتشر ويستفحل في جميع ربوع الوطن بدون رقابة أو محاسبة.وعليه فقد تكون الدولة مجبرة على مسايرة الوضع الراهن فهي ليست قادرة على تلبية جميع طلبات المجتمع المتزايدة من جهة ولا على العمل على تنظيم ومراقبة التطورات التي تنشأ داخل المجتمع.إلا أن هذه الفئة التي تنشط في القطاع الموازي ، فبالرغم من تحقيقها لبعض الإستقرار الاجتماعي فمثلا : (لقد سمح هذا النشاط بتلبية حاجة **56.14 %** من العينة). فإننا قد سجلنا لديهم انعدام الإستقرار النفسي من حيث :

ــ عدم التمتع بالتأمينات الاجتماعية والحرمان من الضمان الاجتماعي.

ــ المطاردات التي يتعرضون لها يوميا من طرف مختلف أسلاك الأمن.

ــ المجازفة بالسلع ورؤوس الأموال لكثرة للحجز والمصادرة من طرف مصالح الأمن المختلفة.(**56.14 %**) من العينة تعرضت سلعهم للحجز أو المصادرة) وتكبدوا خسائر معتبرة فالعمل داخل القطاع الموازي يبرز كوسيلة لإبراز الشخصية ، والذات ، الذوق، بالإضافة إلى القدرات والإمكانيات.فرغم الصعوبات التي تعترض النشطين في هذا الميدان " الطرابندو" فلا يكفي أنهم محرومون من الحماية الاجتماعية أو من التأمينات المختلفة.ومن القروض المالية (لأنهم ينشطون في اللاشرعي) .فإنهم يتعرضون إلى المطاردات والمصادرات بصفة مستمرة من طرف جميع أسلاك الأمن مما يجعل الإنخراط بهذا القطاع نوعا من المغامرة.

وهذا كله يعطي صورة عاكسة لعدم مشروعية هذا النشاط "الطرابandو " وما ينجر عنه من عدم الإستقرار. إلا أنه يعتبر مقبولا احتماعيا. فلو تمعنا في الجدول التالي الذي يرسم طبيعة العلاقة مع أسلاك الأمن المختلفة والتي استقيناها من الإستبيان المستعمل في البحث الميداني الذي أجريناه.وهو موجود في الصفحة الموالية .فالعلاقة تبدو سيئة في مجملها :

فعند الدرك الوطني نسبة **61.40** ٪ سيئة .

حرس الحدود نسبة **57.89** ٪ سيئة .

الجمارك الجزائرية نسبة **63.15** ٪ سيئة .

الشرطة نسبة **61.40** ٪ سيئة .

فرقة مكافحة المخدرات نسبة **12.28** ٪ سيئة .

فمفهوم الدولة الذي استقيناه من العينة يتمثل في سلطتها القمعية فكل العاملون في الأسلاك المشتركة "الأمنية " يلقب عندهم بـ "الحكومة ".بحيث تكونت عند "البزنسة" صورة سلبية عن أسلاك الأمن فينظرون إليهم كمرتشين .ورغم أن نسبة كبيرة من العينة اعتبرت"الرشوة "[حرام] بالمفهوم الديني .وذلك ما سوف نتطرق إليه لاحقا إلا أنهم تعاملوا بالرشوة (اضطروا للتعامل بها حتى يخلصوا بضاعتهم وسلعهم "رأسمالهم" من المصادرة أو الحجز)حتى لا يضيعوا كل شيء. فكما أشرنا إلى ما يتميز به هذا القطاع "الترابندو" من (الوفاء،والتضامن والثقة الكبيرة والأمان في الودائع والعقود) وفي جميع تعاملاته رغم كثرتها من حيث الحجم أو الكم والقيمة . ورغم عدم خضوعها للقواعد المتعارف عليها من تقييد إداري وإجراءات إدارية أخرى إلا أنها تحترم في مواعيدها وبجميع مواصفاتها.

كما أن هذه الفئة شديدة الحساسية من الشبهات الدينية في التعاملات المالية والمصرفية فتجد الناس يتحرون تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في "البيوع" خاصة .

كما أنهم يخرجون الزكاة على أموالهم وفق ما تنص عليه أحكام الشريعة الإسلامية.وجاء في نتيجة الاستبيان أن **100 %**من الفئة المستجوبة تعتبر الرشوة "حرام" وهذا ما يعتبر مناقضا لنشاطهم.

جدول رقم(22) : يحدد طبيعة العلاقة مع أسلاك الأمن .

طبيعة العلاقة أسلاك الأمن		حسنة		بدون رأي		سيئة	
الدرك الوطني	المجموع	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%
السن[20-30]	17	03	5.26	03	5.26	11	19.29
السن[31-40]	26	08	14.03	05	8.77	13	22.8
السن[41-55]	14	01	1.75	02	3.5	11	19.29
حرس الحدود	المجموع	12	21.05	10	17.54	35	61.40
السن[20-30]	17	04	7.017	02	3.5	11	19.29
السن[31-40]	26	10	17.54	04	7.017	12	21.05
السن[41-55]	14	02	3.5	02	3.5	10	17.54
جمارك	المجموع	16	28.07	08	14.03	33	57.89
السن[20-30]	17	03	5.26	02	3.5	12	21.05
السن[31-40]	26	10	17.54	04	7.017	12	21.05
السن[41-55]	14	00	00	02	3.5	12	21.05
الشرطة	المجموع	13	22.80	08	14.03	36	63.15
السن[20-30]	17	03	5.26	04	7.017	10	17.54
السن[31-40]	26	07	12.28	06	10.52	13	22.80
السن[41-55]	14	00	00	02	3.5	12	21.05
فرقة مكافحة .م.	المجموع	10	17.54	12	12.05	35	61.40
السن[20-30]	17	03	5.26	14	24.56	00	00
السن[31-40]	26	03	5.26	20	35.08	03	5.26
السن[41-55]	14	00	00	10	17.54	04	7.017
	المجموع	06	10.52	44	77.19	07	12.28

بيانات خاصة بالظروف المهنية والاجتماعية للعينة:

من خلال الجدول رقم (23) المتعلق بالأسئلة المباشرة والمغلقة فقد أسفر على النتائج التالية :

1- نسبة العينة التي تتخذ هذا النشاط كعمل أساسي 57.89 ٪ فهو مصدر رزقها الأساسي والوحيد.من هنا نستنتج أن القطاع الغير رسمي أثبت قدرته على توفير فرص عمل أفضل وتوفير

جدول رقم(23): خاص بالأسئلة المباشرة (المغلقة).

الأجوبة / الأسئلة	نعم		لا	
	عدد الحالات	النسبة%	عدد الحالات	النسبة%
هل تمارس مع هذا النشاط عمل آخر؟	24	42.10	33	57.89
هل أنت منخرط في الضمان الاجتماعي ؟	27	47.36	30	52.63
هل تحصلت على منحة من الدولة ؟	04	7.017	53	92.98
هل تعرضت بضاعتك للحجز ؟	43	75.43	14	24.56
هل سمح هذا النشاط بتلبية حاجاتكم ؟	32	56.14	25	43.85
هل أنت راض عن وضعيتك ؟	26	45.61	31	54.38
هل تفضل الحصول على منصب عمل رسمي؟	45	78.94	12	21.05

الدخل لأفراده كما بات الوسيلة الوحيدة لمواجهة النمو السكاني . والنزوح الريفي والبطالة التي تواجهها هذه المنطقة في هذه الظروف العصيبة. من أزمات اقتصادية و سياسية أمنية وفي ظل فشل مجهودات الدولة وتقصيرها في الإيفاء بالتزاماتها أمام المواطنين (توفير العمل والمسكن).

ومن الطبيعي أن هذه الفئة من المجتمع محرومة من الحماية القانونية ومن التأمينات الاجتماعية فنجد نسبة **47.36**٪ من العينة ليسو منخرطين في الضمان الاجتماعي ،وهذا ما ولد لديهم عدم الإستقرار النفسي و الاجتماعي. و كما هو موضح في نتائج الاستبيان والخاصة باستفادة أفراد العينة من أي منحة أو إعانة من الدولة فإن نسبة **92.98**٪ لم يتحصلوا على أي إعانة رغم كثرته وتنوعها .

كما إن نسبة **78.94**٪ من العينة يفضلون الحصول على منصب عمل قار ورسمي (حسب التأهيل العلمي أو التقني أو المهني لكل واحد منهم).

في حين نجد أن نسبة **45.61** ٪ من العينة تحبذ الاستمرار في النشاط الموازي مع الحصول على تسهيلات قانونية أو بشكل من أشكال التغطية القانونية أو الإدارية لهذا النشاط.

ومن ناحية أخرى فقد سمح هذا النشاط بتلبية حاجياتهم لأفراد بنسبة **56.14** ٪ من عناصر العينة .في حين نجد نسبة **54.38** ٪ من العينة غير راضية على وضعيتها، نظرا للصعوبات والمتاعب الكبيرة التي يواجهونها(ضغوطات من مختلف الجهات).

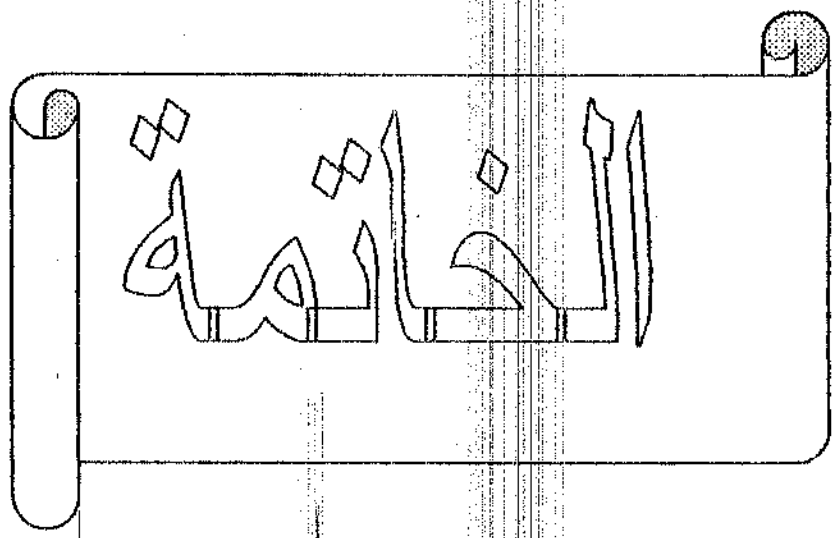
الخاتمة

الخـــــاتمـــــة

إن الاقتصاد غير الرسمي لم يعد في مجمله يرتدي الثوب القديم الأصيل والذي لا يحتاج إلا إلى نوع من التأطير ليصبح أكثر انسجاما وتكاملا مع الاقتصاد الرسمي وليحقق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول النامية، فهو اليوم أكثر تأثيرا بافرازات العولمة السلبية والتي تسللت لأوطاننا من خلال قنوات متعددة. ومن جانب آخر فلقد برز الاقتصاد غير الرسمي كظاهرة تعمل على اهتلاك ومقاومة الصدمات التي تنتجها السياسات في إطار مرحلة الإصلاحات الهيكلية التي تعرفها معظم الدول النامية.

ولهذا وجدت الأنشطة غير الرسمية فضاءا ملائما لكي تتوسع وتتكاثر وتتجاوز الحدود المشروعة وتلحق أضرارا كبيرة على اقتصاديات تلك الدول النامية.

إن معظم الدراسات التي مست هذه الدول لم تعط إجماعا ولا اتفاقا تاما حول وظيفة هذا القطاع. بطبيعة المخفية و الغير قانونية و الغير مصرحة فمن الصعب الإحاطة بهذا النشاط، فبقاء الظـــاهرة ناقصة التعريف لا يرجع إلى تلك الصعوبات فقط بل كذلك إلى ضعف الفائدة الـــتي حققتـــها الأوساط العلمية في الماضي، فالأبحاث في هذا النوع من العمل لم تتطور إلا عندمـــــا انطلقت في السنوات الأخيرة الأبحاث الميدانية مثل الأبحاث المحلية أو الجهوية المقامة على تراكمات العمـــل والهجرة السرية و العمل المنزلي و عموما السوق السوداء و تركيبة العمل السري أو بناء الاقتصاد المخفي، ومثال ذلك البحث الميداني الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء في السنوات الأخيرة.

وعلى العموم فالقطاع غير الرسمي يتصف بهامشية نشاطاته وظرفية الممارسة ويعتبر كفرصة بديلة إلى أن تتاح الفرصة للعمل في القطاع الرسمي، وتلك النشاطات المعنية والتي ظلت تتصف بالطابع التقليدي والهامشي برزت كملجأ لفئة الشباب البطال من جهة وفئات أخرى لم تتح لها الفرصـــة للعمل في القطاع الرسمي.فالقطاع غير الرسمي كما لاحظناه في البحث يعمل على امتصاص فائض اليد العاملة وبالتالي يخلق التوازن في سوق التشغيل وهو يعوض الدولة النســـحبة مـــن دورهـــا الاجتماعي فيعمم المداخيل ويجعل المواطنين يوفرون قوتهم اليومي.

إن القطاع غير الرسمي الذي يأخذ بعين الاعتبار منطق التكاليف و لا يأبه بالتشريع يعمل على تشغيل فئة هامة من المجتمع وتأمين حد أدنى من العوائد لها. إن مرونة نشاطات القطاع غير الرسمي واستجابتها لدوافع الأفراد جعلت منها وسيلة للخروج من الأزمات أو مخففة من حدتها.

وعليه فقد تكون الدولة مجبرة على مسايرة الوضع الراهن فهي ليست قادرة على تلبية جميع طلبات المجتمع المتزايدة من جهة ولا على العمل على تنظيم ومراقبة التطورات التي تنشأ داخل المجتمع. إلا أن هذه الفئة التي تنشط في القطاع غير الرسمي ، فبالرغم من تحقيقها لبعض الاستقرار الاجتماعي فإننا قد سجلنا لديهم انعدام الاستقرار النفسي فمثلا في البحث الميداني الذي قمنا به في مجال نشاط التهريب وذلك من حيث:

ـــ عدم التمتع بالتأمينات الاجتماعية والحرمان من الضمان الاجتماعي.

ـــ المطاردات التي يتعرض ون لها يوميا من طرف مختلف أسلاك الأمن.

ـــ المجازفة بالسلع ورؤوس الأموال لكثرة للحجز والمصادرة من طرف مصالح الأمن المختلفة فالعمل داخل القطاع الموازي يبرز كوسيلة لإبراز الشخصية والذات، الذوق، بالإضافة إلى القدرات والإمكانيات.

وهذا كله يعطي صورة عاكسة لعدم مشروعية هذا النشاط "الترابانذو " وما ينجر عنه من عدم الاستقرار. إلا أنه يعتبر مقبولا اجتماعيا.

إن التهريب لا يعترف بالحدود فهو موجود في جميع الأنظمة في العالم الرأسمالية المتطورة و الدول الشرقية الاشتراكية و الدول النامية وهناك دائما في المناطق الحدودية بين الدول ما يعرف بالتهريب المزدوج للمواد ذات الحساسية والمطلوبة أو المفقودة في أحد طرفي الحدود.

إن النشاط في التهريب هو عند البعض عمل أساسي لتوفير الدخل.

رغم أنه كان يعتبر نشاط فردي يقوم به الأشخاص بصفة فردية إلا أنه أصبح ينتظم في مجموعات منظمة في جل البلدان حيث أ صبحت توجد مجموعات منظمة مستقلة و لم يعد يكتفي عمال هذا المجال على المعدات التقليدية البسيطة بل أصبح يستعمل الوسائل التكنولوجية بشكل واسع.

في السنوات الأخيرة تغييرات كبيرة وقعت في ما يخص الأصناف المهنية التي تشتغل في التهريب فتوسعت الظاهرة لتمس الطلبة وخريجي الجامعات وفئة النساء.

فعدد النساء و العزاب الشباب والكهول المنظمين إلى هذا النشاط أصبح في تزايد و الحالة الاقتصادية للعمال اللذين يقومون به كوظيفة ثانية سرية غير مؤقتة هم في الغالب عمال لهم عائلات كثيرة العدد.

عدة دراسات أ ظهرت أن عدة أ فكار متداولة حاليا حول موضوع الأسباب الاقتصادية السائدة لوحدها تفرض على كثير من الناس القيام بنشاطات مهنية سرية و لكنه عدة تحقيقات اجتماعية حديثة أ ثبتت أنه رغم بقا ء الأسباب الاقتصادية والمالية كتعليلات أساسية إلا أنه يوجد أ سباب أخرى ذات طابع اجتماعي (شخصي، مهني و نفسي) كلها تدفع العمال إلى البحث على العمل السري.

فالعينة المستجوبة في البحث أ رجعت اختيارها لهذا العمل لعدة أ سباب غير إ اقتصادية مثل :

- المقدرة على الازدهار.
- تقييم المقدرة و الكفاءة الشخصية على التكنولوجية.
- المتمتع بالحرية و الاستقلالية الكبيرة و كذلك للتهيؤ لتغيير المهنة و لتكوين زبائن جدد.
- للهروب من الجو العائلي و لتنشيط الركود الاجتماعي.

إن التهريب بات الوسيلة الوحيدة لمواجهة النمو السكاني. والتزوح الريفي والبطالة التي تواجهها هذه المنطقة في هذه الظروف العصيبة. من أزمات اقتصادية و سياسية أمنية وفي ظل فشل مجهودات الدولة وتقصيرها في الإيفاء بالتزاماتها أمام المواطنين (توفير العمل والمسكن). و كما هو موضح في نتائج الاستبيان والخاصة بالمستفيدة أفراد العينة من أي منحة أو إعانة من الدولة. فإن نسبة **92.98** ٪ لم يتحصلوا على أي إعانة رغم كثرته وتنوعها.

كما أن نسبة **78.94**٪ من العينة يفضلون الحصول على منصب عمل قار ورسمي (حسب التأهيل العلمي أو التقني أو المهني لكل واحد منهم).

في حين نجد أن نسبة **45.61** ٪ من العينة تجد الاستمرار في النشاط الموازي مع الحصول على تسهيلات قانونية أو بشكل من أشكال التغطية القانونية أو الإدارية لهذا النشاط.

إن المسؤولية في ترقية وتطور وتوسع الاقتصاد غير الرسمي تتحملها الإدارة العمومية(اقتصادية مالية، قضائية)، القطاع الاقتصادي والاجتماعي العمومي، القطاع الخاص، الشراكة الأجنبية.

الاقتصاد غير الرسمي له قنواته ووسائله وتنظيماته (ملتواردو الحاويات، تجار الشنط، الترابانديو) وله مساعدوه في الإدارة الاقتصادية والمالية والتجار المتحولون.

نقص التنسيق بين مصالح وقطاعات (الجمارك، الضرائب، التجارة، القضاء) جعل هذه الظاهرة تأخذ أبعادا خطيرة.

إن كان الاقتصاد غير الرسمي يشكل انشغالا للحكومة ينبغي محاربته إلا أن رئيس الحكومة يرى في تدخله الأخير في الدورة **24** للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:" لن نخرج من الإرهاب إلى الترهيب؟". فهذه النظرة الجديدة اتجاه "التراباندو" تعطي مدى وعي السلطات بالأهمية والدور الذي يقوم به هذا الأخير. فهذا النشاط يسمح باحتواء الشباب البطال ويحد أو يقلل من مستوى الفقر والآفات الاجتماعية.

هذا هو باختصار ملخص بحثي أتمنى أن أكون قد وفقت في بعض جوانبه وأتمنى أن يعطي صورة واضحة عن الظاهرة وعن كل الجوانب المحيطة بها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية.

كما أن الباب يبقى مفتوحا أمام الباحثين والمختصين لدراسة نفس الموضوع لأنه ثري ويحتاج باستمرار إلى مزيد من التوضيح والدراسة.

والله ولي التوفيق

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

1- إبراهيم أحمد داود: محاضرات في الاقتصاد الجزئي، المؤسسة الوطنية للكتاب.

2- أحمد خليفي: التهريب والتدابير الجمركية الوقائية، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران،(د ت).

3- رمزي زكي: الصراع الفكري و الاجتماعي حول الموازنة العامة في العالم الثالث.

4- مالك بن نبي : المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر،دمشق،سوريا،**1985**.

5- مصطفى هني: قاموس المصطلحات الاقتصادية و التجارية، دار الهدي الجزائري.**1991**.

6-نعمة الله نجيب إبراهيم: أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة،(دتا).

7- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط بين **62-1982**، ديوان المطبوعات الجامعية،(دتا).

8-عمار بخوش، محمد محمود الذنيبات.مناهج البحث العلمي وطرق إعداده. ديوان المطبوعات الجامعية.**1995**.

9- معجم"السبيل" فرنسي-عربي، لاروس.

10- منجد"الجيب" فرنسي-عربي،دار المشرق، بيروت.

11- المعجم النقدي لعلم الاجتماع: ترجمة،سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.

12- مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد الأول، جانفي **1997**.

13-مجلة انسانيات، العمل أشكال وتمثلات، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،وهران، العدد الأول، ربيع **1997**.

14- مغنية:مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن المجلس الشعبي البلدي- مغنية- عدد: مارس أفريل_ ماي **2002** بتصرف.

15- قانون الجمارك الجزائري. قانون رقم 97 .07 . مؤرخ في (**21. 07. 1979**)

المراجع بالفرنسية:

1- ADAIR Philipe : « l'économie informelle, figures et discours, anthropos, 1985.

2- ADAIR Philipe : « une mise en perspective macro-économique de l'économie domestique », les cahiers du GPHESIA, n°18, I^er semestre2000.

3- ADEL Faouzi : « le Travail domestique » Insaniyat, Oran, N°1,printemps1997.

4- ARCHAMBAULT Edith et GREFFE Xavier : « les économies non officielles »,Paris ;La Découverte,1984.

5- BENABID Mohamed et MOULAY Mohamed : "Salariés et travail au noir" Mémoire, Institut des sciences Sociales , Oran ,1983.

6- BEN BAHMED : « Marché du change parallèle des devises » ;1987.

7- BENDJELID Abed : « Les stratégies familiales face à la crise de L'emploi à Sidi-Bel-Abbès perception de l'espace urbain et diversité de l'informel dans une ville moyenne Algérienne », Insaniyat, Oran, n° 1,1997.

8- BENISSAAD : « Marché noir des Biens et services »,1984.

9- BENZERFA GUERROUDJ Zineb : « Réflexion sur la méthode des budgets temps », CRIDISH , Université d'Oran, 1984.

10- BERNARD Chantal : « Nouvelles logique marchandes au Maghreb : L'informel dans les années 80 », Paris,CNRS ,1991.

11- BERNARD Chantal : « Le chômage déguisé. Recherche sur la validité du concept à Partir de l'agriculture algérienne » thèse pour le doctorat d'Etat, Science économiques, Université Paris I, 1975.

12- BERNARD Chantal : « petites activités de vente spéculation sur les biens public » 1992.

13- BODSON Pet MARTELOROY P. : « Politiques d'appui au secteur informel dans les pays en développement », Economica, 1995.

14-BOUFENIK Fatma : « Famille : les femmes et les rapports de production domestique de santé », Insaniyat, Oran, n° 4, Janvier- Avril 1998.

15- BOUFENIK F et ELAIDI A : « L'informel en Algérie : quelle approche ? »,colloque international : L'économie informelle en Algérie, Novembre,2000, Tlemcen.

16- BOUMAZA Zoulikha : le rocher deConstantine : Inventaire activités informelles, I-le trabendo, URASC, Oran, 1991.

17- BOUNOUA Chaib, « Etat, illégalisation de l'économie et marché en Algérie »,les Cahiers du CREAD ,Alger , n° 50 ,4ème trimestre 1999,

18- BOUNOUA Chaib : « une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde », les Cahiers du CREAD, Alger, n° 30, 1992.

19- BOUNOUA Chaib : «l'économie parallèle en Algérie », les Cahiers du GRATICE ?n°9 ?2eme semestre 1995.

20- BOUNOUA Chaib : «Le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'il légalisation de l'économie algérienne », colloque international : L'économie informelle en Algérie, Novembre,2000, Tlemcen.

21- BOUSSENA M., CHERIFATI-MARABTINE D., « Les jeunes en Algérie – Réalité et orientes en matières d'information et d'orientations », CERPEQ, Alger, 1994.

22- BOUSSENA M., CHERIFATI-MARABTINE D , ZAHI Chahrazad, : « L'information et l'orientation professionnelles en Algérie Réalité et enjeux » CERPEQ, Alger, 1995.

23- PRENANT ANDRE : « L'informel aujourd'hui en Algérie », colloque international : L'économie informelle en Algérie, Novembre,2000, Tlemcen.

24- BRU NO .LAUTIER : L'économie informelle dans le tiers monde. LA DECOVERTE. Paris1994.

25- BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL, Le travail dans le monde, Genève, 1984.

26- COLLECTIF, Algérie : vers l'Etat islamique ?, Peuples méditerranéens,1990.

27- COLLECTIF, Femmes de Méditerranée : religion, travail, politique, Paris, Editions Karthala, 1995.

28- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Projet de rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, Alger ,1998.

29- DOERINGER et FIELDS : « Le secteur informel, un concept contesté », Tiers monde, N°112.

30- DUVIGNEAU GUY : l'économie clandestine au péril du contrat social en Algérie, URASC, Oran, 1982.

31- J.C. WILLARD : « l'économie souterraines dans les comptes nationaux » Economie et statistique. N° 226. 1989.

32- J. CHARMES : « une revue critique des concepts, définition et recherches sur le secteur informel, in Salomé et Schwartz. (éd) 1990.

33- HA KIKI FATIHA : « travail domestique et salariat féminin. Essai sur les femmes dans les rapports marchands. Cas de l'Algérie », Magister, Institue de sciences Economiques, Oran, 1983.

34- HENNI AHMED : « Ajustement, économique parallèle et contre –société », Naqd, Alger, 5, 1995.

35- HENNI AHMED : « Informel et société en voie de développement », les Cahiers du CREAD, n°30, 1990.

36- HENNI AHMED : « le cheikh et le patron », Alger, OPU,04/1993.

37- HENNI AHMED : « qui a légalisé quel (trabendo) ? », peuples méditerranéens, n°52-53,juillet-décembre1990.

38- HENNI AHMED : «Essai sur l'économie parallèle :cas de l'Algérie », Alger ,ENAG , 1991.

39- HENNI AHMED : «Société et production : Essai sur le capitalisme canonique » Alger, OPU, 1992.

40- HERMENDO DE SOTO : « L'autre sentier, La révolution informelle dans le tiers monde » La Découverte. 1994.

41- KANSAB Lotfi : « le travail noir », Mémoire, Institut des sciences Sociales, Oran, 1988.

42- KELKOUL M : « L' emploi et le secteur informel : quelques remarques méthodologiques », Statistiques, ONS , 1989.

43- KELKOUL M : « place du secteur informel dans le schéma de développement d'une économie en transition », Revue Algérienne du Travail, N° 23,,1998.

44- LAKJAA ABDELKADER : « La ville : creuset d'une culture nouvelle (ville, culture et société en Algérie) », Insaniyat, Oran ,N° 5, 1998.

45- LAKJAA ABDELKADER : «Le travailleur informel : Figure sociale à géométrie variable (travail à domicile) », Insaniyat, Oran ,N°1,1997.

46- LAKJAA ABDELKADER : «Le travailleur informel : le cas des Planteurs et de Ras El Ain (Oran) », Oran, CRASC .

47- LAM ARI. A :Gérer l'entreprise Algérienne en économie de Marché. Alger preste COM, Edition, 1993.

48- MADANI MOHAMED: « Le secteur informel : éléments méthodologiques pour une construction de l'objet d'étude », statistiques, ONS , n°4, juillet-septembre1984.

49- MADANI MOHAMED : « Les producteurs face à leur espace », statistiques, ONS ,Alger, 1987.

50- MENTRI MESSAOUD : «Essai d'analyse de la législation et de la réglementation du travail en Algérie », Alger, OPU,1986.

51- MOKADDEM AHMED : « la problématique de l'emploi en Algérie », Magister, sciences Economiques, Alger, 1996.

52- MOULAY Ali : « L'entreprise publique et marché(cas du ciment) », Revue Algérienne d'Economie et de Gestion, n°1,mai 1997.

53- MUSETTE SAID et N . HAMROUDA : « La mesure de l'emploi informel en Algérie », colloque international : L'économie informel en Algérie, novembre 2000, Tlemcen.

54- OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES , Alger : « Résultats de l'Enquête Main-d'œuvre. (juin 1989, décembre 1989, décembre 1992,) collections Statistiques N° 29-26-1991.-N°1-4-1992.N° 47-1993.N°186.

55- SEFFAHI MOHAMED : « Le secteur informel à Oran : Médina jdida, », Mémoire, Institut des sciences Sociales, Oran, 1982.

56- SERGR LA TOUCHE : « La planète des naufrages, essai sur l'après développements » la découverte. 1991 .

57- STEEL OMAR : « La conversion au marché en Egypte et en Algérie : un ajustement par l'informel ? », Les cahiers de l'Orient, n°45,1er trémestre,1997.

58- STORA BENJAMIN : « La société algérienne : entre trabendiste et citoyenneté », Les cahiers de l'Orient, n°51,

الملاحق

استمارة

في إطار إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستار تخصص التوريولوجيا. وضعت هذه الاستمارة المتعلقة بآرائكم و مواقفكم و بياناتكم الشخصية، و التي نرجو منكم الإجابة عنها بكل صدق و صراحة. و تعدكم بالسرية التامة لهذه المعلومات و عدم نقلها إلى أي هيئة من الهيئات.

وشكـــــرا

بيـــانات شخصية:

1- الســـن: الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- الإقامة الأصلية:

3- المستوى الدراسي: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي☐

4- المهنـــة: : أجير☐ عامل حر ☐ بدون ☐ مكتفي بالبزنسة ☐

5- الحالة العائلية: متزوج ☐ أعزب ☐ مطلق ☐ أرمل☐

6- عـــدد الأولاد: عـــدد أفراد العائلة تحت الرعاية:

7- - نـــوع السكن: شقة ☐ فيلا ☐ بيت قصديري ☐ (حوش) ☐ منزل عادي ☐

سكن ريفي ☐ سكن في طور الانجاز ☐

8 _هل تملك سيارة ؟ نعم ☐ ☐ سياحية ☐ صناعية ☐

بيانات خاصة بالشغل:

9-هل سبق وأن شغلت منصب عمل ؟ : نعم ☐ لا ☐

10-إذا كنت الإجابة بنعم في أي شكل تعاقدي ☐ دائم ☐ عند الخواص☐

عند مؤسسة عمومية ☐

11_إذا كانت الإجابة ب لا :هل تبحث عن عمل لأي مؤسسة ؟ نعم ☐ لا ☐

12-في حالة نعم كم طلب قدمت ؟ [ ] و كيف كان الرد ؟ إيجابي ☐ سلبي ☐

13_في حالة لا: لماذا لم تقدم طلب عمل ؟

14_هل تمارس مع هذا النشاط عملا آخر ؟ نعم ☐ لا ☐

_في حالة الإجابة بنعم ما نوعه ؟

15_هل تمارس هذا العمل بشكل ؟ دائم ☐ شبه دائم ☐ مؤقت ☐

16_منذ متى و أنت تمارس هذا النشاط (الترابندو) ؟

17_لماذا اختيارك لهذا النشاط ؟

_لأن هو كل ما وجدت ☐ سابق خبرة ☐ سهولة الدخول إليه ☐

للحصول على الربح السريع ☐

18_هل أنت منخرط في الضمان الاجتماعي ؟ نعم ☐ لا ☐

19هل لك دين لدى مصالح الضرائب ؟ نعم ☐ لا ☐

20_هل لك منحة أو إعانة من الدولة ؟ نعم ☐ لا ☐

بيانات خاصة بمعرفة القانون

21_هل تدرك مخاطر هذا النشاط مسبقا ؟ نعم ☐ لا ☐

22_هل لك دراية بالقانون ؟ نعم ☐ لا ☐

23_هل تعرف العقوبات المسلطة (غرامات مالية أو سجن) ؟ نعم ☐ لا ☐

24_هل تعلمها بالتفصيل ؟ نعم ☐ لا ☐

تقنيات تجارية:

25_طريقة التمويل : قروض بنكية ☐ قروض عائلية ☐

الأهل و الأصدقاء ☐ أصحاب السلع ☐

26_كيف يتم عقد الصفقات ؟ [redacted] ☐ [redacted] ☐ عن طريق الصراف ☐

27_العملة الأساسية: دينار ☐ درهم ☐ فرنك فرنسي ☐ عملة أخرى ☐

مقايضة ☐

28-كيف يتم تحديد سعر الصرف؟ سوق موازي ☐ سوق رسمي ☐

29- كيف يتم معرفة أو تتبع سعر الصرف؟

وسائل الإعلام ☐ جرائد ☐ مجلات ☐ فضائيات ☐

في السوق المحلي ☐ سوق جهوي ☐ سوق موازي☐

30_كيف يتم تحديد سعر السلع؟

31_ما هو هامش الربح؟ قليل ☐ متوسط☐ جيد☐

32_هل يقوم بالعمليات جزافيا؟ ☐ أو بعملياتَ حسابية؟ ☐

33_أين يتم عقد الصفقات؟ وكيف يتم؟

34_وسيلة النقل سيارة☐ الظهر☐ حيوان☐

35_وقت النقل ليل ☐ نهار ☐ معا☐

36_كيف تتعامل مع المؤسسات الرسمية؟

37_جمارك ايجابي☐ سلبي ☐ متوسط☐ درك ايجابي☐ سلبي☐ متوسط☐

38_حرس الحدود ايجابي☐ سلبي☐ متوسط☐ شرطة ايجابي☐ سلبي☐ متوسط☐

39_فرقة مكافحة المخدرات ايجابي☐ سلبي☐ متوسط ☐

40_ما هي نظرتك للحكومة؟

41_كيف تنظر للرشوة؟

42_هل تعرضت بضاعتك للحجز؟ نعم☐ لا☐ كم مرة؟ ☐

43_كم كانت خسائرك؟ ☐

الموقف والتصورات للعلاقة بالقطاع غير الرسمي:

44_هل سمح هذا النشاط بتلبية حاجاتكم؟ من الناحية المالية نعم☐ لا☐

45_هل تدخرون جزء من أموالكم؟ نعم☐ لا☐

46_ما هو مشروعك المستقبلي الذي تفكرون فيه؟

استثماري☐ بناء عقارات☐ شراء سيارات☐ ورشات صناعية☐

استثمار فلاحي☐ استثمار سياحي☐

47_هل أنت راض عن وضعيتك؟ نعم☐ لا☐ متوسط☐

48_لوضعية عدم الاستقرار☐ كثرة المخاطر☐ لنظرة المجتمع☐

49_ما هي صعوبات نشاطكم؟

مضايقات أجنبية☐ استغلال أموالكم☐ تكاليف النقل☐

تكاليف المعاملات النقدية☐ التغريمات المختلفة☐ البعض مما سبق☐ كل ما سبق☐

50_ هل تفضل الحصول على منصب عمل رسمي؟ نعم☐ لا☐

51_هل تفضل مواصلة ممارسة هذا النشاط بطريقة رسمية؟ نعم ☐ لا☐

في أي شكل؟

52_هل لكم تصور لحل تقترحونه؟

53_كيف تؤدون أوقات يومكم؟

54_أين تقضي وقت فراغك؟

زيارة الأهل☐ متابعة برامج التلفزة ☐ المطالعة☐ التجول☐

ممارسة الرياضة ☐ زيارة الأصدقاء☐

أسواق المدينة الجديدة غير الشرعي

اسم السوق	نوعية البضاعة	معالم الساحة	المكان
سوق البارزيان	ألبسة جاهزة (نساء)	محلية (زواوة)	المدينة الجديدة
سوق النخلة (سوق البضائع المستعمل)	كل السلع المستعملة من القماش إلى أدوات المنزل إلى كل الخردوات	مستعملة ، مسروقة معطلة	المدينة الجديدة
سوق الصياغة	بيع المصوغات الذهبية بكل أنواعها محلية ومستعملة	مستعملة و مسروقة	المدينة الجديدة
سوق سيدي بلال	مخصص بالبيض و محلات مختلفة	محلية من جميع الولايات	المدينة الجديدة
سوق الطحطاحة	كل البضائع الصغيرة الـ 7، اقرصة CD عطور أدوات التجميل إكسسوارات ساعات اليد	القايد عمار سوق الجملة مستوردة	المدينة الجديدة
سوق البزناسة	ألبسة ملبوسة (أقمشة وأحذية ذات نوعية عالية)	تسمى الفري تباع بعد الاستعما	المدينة الجديدة
سوق المراكة	الاحذية الرياضية و الاحذية الأصلية مستعملة	الزوية بعد استعمالها	المدينة الجديدة
سوق محاذي للاصالة سوق المركز التجاري /خاص	قش زواوة خاص بالكبار	محلية (زواوة)	المدينة الجديدة
سوق محاذي لثانوية بن باديس	ألبسة جديدة مستوردة	سوق الزوية سيدي خطاب	مدينة الجديدة
سوق البزناسة	أقمشة وبضائع مختلفة جديدة. مستوردة	فرنسا المغتربين وأصحاب الشنط	المدينة الجديدة
سوق جهاز الراديو كاسيت	راديو ولكمبات بلاك ستريو راديو ألعاب K7 الكترونية	سلعة قديمة مستعملة	المدينة الجديدة
سوق الطيور(الزواوش)	الطيور الجميلة يوم الجمعة. الكلاب. الحيوانات. (مرقع). القنادر	ترابا ندو .محلية	المدينة الجديدة
سوق الفيديو و البارابول	أدوات أجهزة الكترونية جديدة مستعملة وأدوات الخردة المصنوعة من الخشب المستعملة	مستوردة مستعملة باخملية	المدينة الجديدة
سوق الهاتف النقال(البورتابل)	أنواع مختلفة أجهزة بلاك بيري وجهاز معبا مستعملة وجديدة [illegible] قطع الغيار	سوق الزوية مستوردة مسروقة مستعملة	درب زبانة بوزار
سوق بوزار	سوق البولونيات الخردة مختلفة بدون استثناء كل ما يخطر على بالك مستعملة	مستعملة	بوزار المدنين الجديدة
سبالة الطلبة سوق القايد عمار سوق الشاوية	محلات بيع الجملة [illegible] السلع المستوردة عن طريق [illegible] بات)	الطايوان، دبي، المغرب، و برج بوعريريج	المدينة الجديدة
سوق القصب	محلات بيع الألبسة [illegible] تراباندو الزوية لسالبة [illegible] الأطفال	سوق الزوية ومغنية	المدينة الجديدة

أصل سكان منطقة مغنية والشريط الحدودي

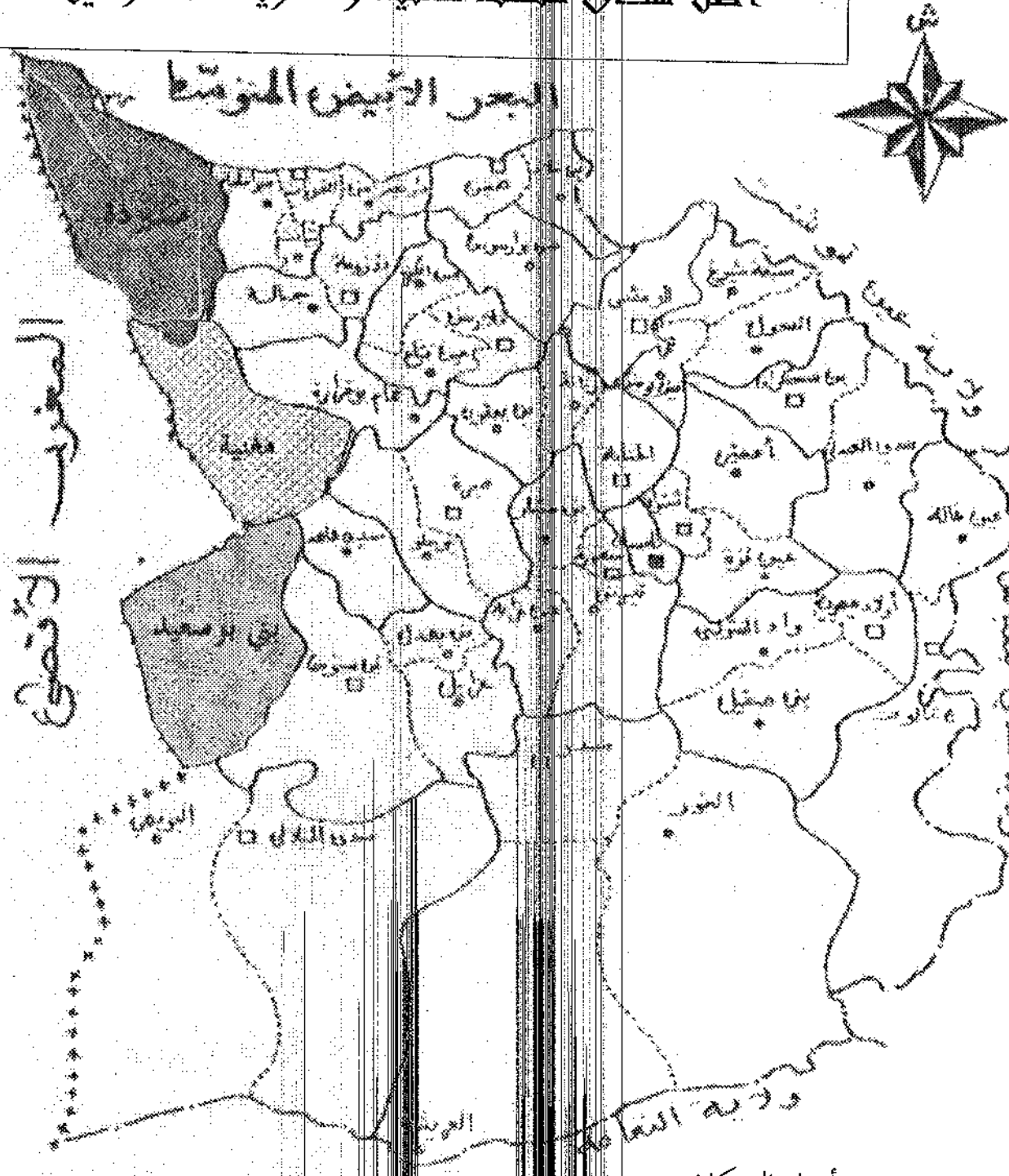

المفتاح: توزيع أصل السكان

- بني واسين
- مسيردة
- بني بو سعيد

مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة [illegible] تحت إشراف الأستاذة [illegible] ، وهران مارس 2000

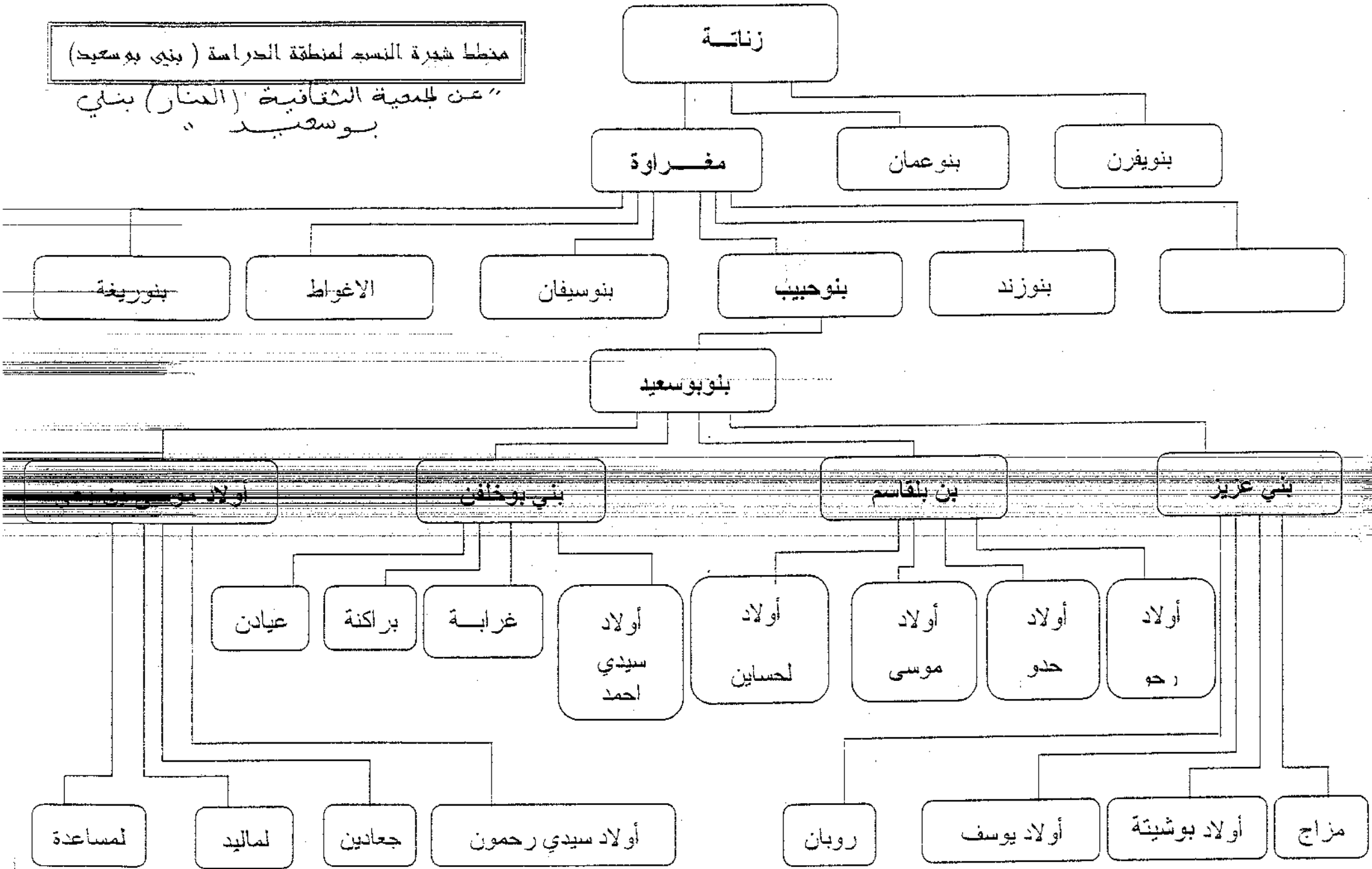
مخطط شجرة النسب لمنطقة الدراسة (بني بوسعيد)
" عن الجمعية الثقافية (المنار) بني بوسعيد "
زناتـــة
بنويفرن
بنوعمان
مغـــــراوة
بنوزند
بنوحبيب
بنوسيفان
الاغواط
بنوريغة
بنوبوسعيد
بني عزيز
بن بلقاسم
بني بوخلف
أولاد موسى بن سعيد
أولاد رحو
أولاد حدو
أولاد موسى
أولاد لحساين
أولاد سيدي احمد
غرابـــة
براكنة
عيادن
أولاد سيدي رحمون
جعادين
لماليد
لمساعدة
روبان
أولاد يوسف
أولاد بوشيتة
مزاج

المراجع المعتمدة في مقاربات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

Editions	Thèses	Articles Revues	Articles Presse
ARCHAMBAULT Edith et GREFFE Xavier : « les économies non officielles »,Paris ;La Déeouverte,1984,p243.	**BINABID Mohamed et MOULAY Mohamed** : "Salariés et travail au noir" Mémoire, Institut des sciences Sociales , Oran ,1983,p83.	**ADEL Faouzi** : « le Travail domestique » Insaniyat, Oran, N°1, printemps 1997,p7-19	**ALFREDJ Rabah :** « le travail noir » ; Algérie Actualité,26/07/1979,p 10-11
BENBAHMED : « Marché du change parallèle des devises » ;1987.	**BERNARd*Chantal :** « Le chômage déguisé: Recherche sur la validité du concept à Partir de l'agriculture algérienne » thèse pour le doctorat d'Etat, Science économiques, Université Paris I, 1975, p407.	**BENZERFAGUERROUD J Zineb** : « Réflexion sur la méthode des budgets temps », CRIDISH , Université d'Oran, 1984,p23.	**BOUTALEB Génia,** « Secteur informel au Maghreb : la nébuleuse » Algérie-Actualité,n°1233,1-7juin1989,p12-13
BERNARDChantal : « Nouvelles logique marchandes au Maghreb : L'informel dans les années 80 », Paris,CNRS ,1991,p264.	**BOUTEFNOUCHET Mostefa**, Evolution des structures domestico-économiques de l'Algérie traditionnelle à l'Algérie contemporaine .Enquête en milieu urbain, Doctorat de III cycle, Sociologie, Bordeaux, 1977, p494.	**BOUTENIKFatma :** « Famille: les femmes et les rapports de production domestique de santé », Insaniyat, Oran, n° 4, Janvier-Avril 1998, pp.119-129	**CHELFI Mustafa** « Marché : la vie en rose », Algérie Actualité,n°1227,20-20 avril 1989,P14.
HENNI Ahmed : « le cheikh et le patron », Alger, OPU,04/1993	**GUERROUDJ-BENZERFA Zineb,**Les enseignantes : visions et pratique, Magister,Sociologie,Oran,1982,p240	**BOUMAZA Zoulikha :** le rocher de Constantine : Inventaire activités informelles, I-le trabendo, URASC, Oran, 1991, p14.	**HAMMOUCHE Abdelkader :** « Marché noir fausses alternatives »,Algérie Actualité n°1227,20-20 avril1989,p15.
HENNI Ahmed : «Essai sur l'économie parallèle :cas de l'Algérie », Alger ,ENAG , 1991, p175.	**HAKIKI Fatiha :** « travail domestique et salariat féminin. Essai sur les femmes dans les rapports marchands. Cas de l'Algérie », Magister, Institue de sciences Economiques, Oran, 1983, p302.	**BOUNOUA Chaib,** « Etat, illégalisation de l'économie et marché en Algérie »,les Cahiers du CREAD ,Alger , n° 50 4ème trimestre 1999,pp25-26	**TAGUEMOUT Hanafi :** « Le noir joue et gagne », Algérie Actualité,n°1227,20avril 1989,.
HENNI Ahmed : «Société et production : Essai sur le capitalisme canonique » Alger, OPU, 1992,	**KANSAB Lotfi :** « le travail noir »,Mémoire, Institut des sciences Sociales, Oran, 1988	**BOUNOUA Chaib :** « une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde », les Cahiers du CREAD Alger, n° 30, 1992, pp91-107	**TAGUEMOUT Hanafi :** « Le secteur informel » conjoncture, Alger,n°12, 30/11/1992.
KELKOUL M : « L'emploi et le secteur informel : quelques remarques méthodologiques Statistiques, ONS , 1989,p16-19.		**DUVIGNEAU Guy**, l'économie clandestine au péril du contrat social en Algérie, URASC, Oran, 1982, p240.	

MENTRI Messaoud : «Essai d'analyse de la législation et de la réglementation du travail en Algérie », Alger, OPU,1986.		**HENNI Ahmed :** « Informel et société en voie de développement », les Cahiers du CREAD, n°30, 1990.	
		LAKJAA AbdelKader : «Le travailleur informel : le cas des Planteurs et de Ras El Ain (Oran) », Oran, CRASC.	
		STORA Benjamin : « La société algérienne : entre tribalisme et citoyenneté », Les cahiers de l'Orient, n°51,1998.	

قرار مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1419 الموافق 23 فبراير سنة 1999 يحدد كيفيات تطبيق المادة 220 من قانون الجمارك.

إنّ وزير المالية،

- بمقتضى القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 و المتضمن قانون الجمارك، المعدل و المتمم، لا سيما المادة 126 منه،

- و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98-428 المؤرخ في أول رمضان عام 1419 الموافق 19 ديسمبر سنة 1998 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل و المتمم،

- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- و بعد الإطلاع على القرار المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1400 الموافق 9 مارس سنة 1980 الذي يحدد قائمة البضائع التي تستفيد من نظام العبور الجمركي،

- و بعد أخذ رأي وزير التجارة و النقل،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 126 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979، المعدل و المتمم،

المادة 2 : تحدد قائمة البضائع الخاضعة لرخصة التنقل في نطاق اختصاص الجمارك كمايأتي :

المادة 3 : يعفى من رخصة التنقل نقل البضائع:

- الذي يتم داخل المدينة ذاتها التي يوجد فيها موطن المالكين، الحائزين أو المعيدين بيع البضائع المنصوص عليها في هذا القرار، ما عدا النقل الذي يتم في البلدان الواقعة بالجوار الأقرب للحدود.

- التي يقوم بها الرحل و التي تحدد طبيعتها بقرار من الوالي المختص إقليميا.

- التي لا تزيد كميّتها المحددة في الملحق بهذا القرار.

المادة 4 : تلغى أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 يناير سنة 1991 و المذكور أعلاه.

المادة 5 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الجزائر في 7 ذي القعدة 1419 الموافق 23 فبراير سنة 1999

الوزير المنتدب لدى وزير المالية،

المكلف بالميزانية

علي براهيتي

الملحق

كمية البضائع المعفاة من رخصة التنقل

رقم التعريفة	تعيين البضائع	الكمية
01-01م	أحصنة من سلالة أصيلة	01
01-02	حيوانات حيّة من فصيلة البقر	03
01-04	حيوانات حية من فصيلة الغنم أو الماعز أو الإبل (وحيد السنم)	03
04-08م	تمور جافة	100 كغ
الفصل 10	حبوب	100 كغ
11-01	دقيق الحنطة (قمح) دقيق خليط (حنطة مع الشليم)	100 كغ
11-02	دقيق الحبوب	100 كغ
11-03م	سميد الحبوب	100 كغ
27-10م	البنزين	200 ل
01-41 إلى 03-41	جلود خام	03
01-57م إلى 05-57	زرابي تقليدية	03

مقرر رقم 17 مؤرخ في 17 شوال عام 1419 الموافق 3 فبراير 1999

يحدد كيفيات تطبيق المادة 223 من قانون الجمارك.

إن المدير العام للجمارك،

- بمقتضى القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق لـ 21 يوليو سنة 1979 و المتضمن قانون الجمارك، المعدل و المتمم، لا سيما المادة 223 منه،

- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-76 المؤرخ في 29 شعبان عام 1411 الموافق 16 مارس سنة 1991 و المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك و عملها، المعدل و المتمم،

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993 و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك، المعدل و المتمم،

يقرر ما يأتي:

المادة 1 : يحدد هذا القرر شكل رخص التنقل و شروط تسليمها و إستعمالها.

المادة 2 : تسلم رخصة التنقل في إستمارة مطبوعة يرفق نموذج منها في الملحق.

المادة 3 : تسلم رخص التنقل للناقلين و المالكين و الحائزين البضائع المساسة للغش التي تمت حيازتها بصفة قانونية:

- في مراكز الجمارك للدخول أو في أقرب مكتب أو مركز للدخول بالنسبة للبضائع المستوردة،

قرار وزاري مشترك يحدد قائمة البضائع الحساسة للتهريب

(المادة 226)

وزير المالية،

وزير التجارة،

- بمقتضى القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المعدل و المتمم بالقانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن قانون الجمارك لا سيما مادته 226،

- بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-428 المؤرخ في 19 ديسمبر 1998 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 فيفري 1995 المحدد لصلاحيات وزير المالية،

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-207 المؤرخ في 19 جويلية 1994 المحدد لصلاحيات وزير التجارة،

- بمقتضى القرار المؤرخ في 30 نوفمبر 1994 المحدد لقائمة البضائع الحساسة للتهريب،

يقرر

المادة الأولى : يهدف هذا القرار إلى تحديد قائمة البضائع الحساسة للتهريب طبقا لأحكام المادة 226 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية المعدل و المتمم المتضمن قانون الجمارك.

المادة الثانية : تحدد قائمة البضائع المشار إليها في المادة الأولى أعلاه كمايلي:

قائمة البضائع الحساسة للتهريب

رقم التعريفة	بيان المنتوجات	الملاحظات
01-06-00-90	الغزال	
01-06-06-90	البازي	
01-06-00-90	النسر	
01-06-00-90	الحرباء	
01-06-00-90	الإبل	
08	فواكه أجنبية (مستوردة)	
09-01	القهوة	
09-02	الشاي	
12-02	الفول السوداني	
17-04	مصنوعات سكرية لا تحتوي على كاكاو	
18-06	شوكولاته	
19-02	عجائن غذائية و الكسكس	
22	مشروبات كحولية	
24	التبغ	
25	الفوسفات	
28	مواد كيماوية غير عضوية مركبات غير عضوية أو عضوية من معادن ثمينة، عناصر RODIOACTIF معادن من التربة نادرة أو ما يعادلها	
29	بقول نباتية، طبيعية أو معد إنتاجها بالتحاليل، بأملاحها، بمشتقاتها، و أملاح الأثير و غيرها من مشتقاتها	

رقم التعريفة	بيان المنتوجات	الملاحظات
31	أسمدة	
33-03	عطور	
33-04	مستحضرات تجميل	
36	مسحوق و متفجرات، عناصر لعلم المتفجرات ، مواد الوقادة، مواد غير مستعملة.	
40-11	إطارات خارجية جديدة من مطاط	
40-12	إطارات خارجية مجددة (ملبسة) أو مستعملة	
40-13	أنابيب داخلية هوائية من مطاط	
57	زرابي و ألبسة أخرى	
61	ألبسة ذات إقفال	
62	ألبسة و ملحقاتها غير التي بأقفال	
63-09	الألبسة المستعملة	
64	أحذية بنعال خارجية و وجوه من مطاط أو من لدائن	
69-08	بلاط و ترابيع خزفية للتبليط	
71	لؤلؤ طبيعي، أحجار كريمة أو شبه كريمة حلي زخرفية	
85	أجهزة إرسال و إستقبال للراديو بالهاتف و الراديو بالصور، أجهزة إرسال و إستقبال للراديو البث و التلفزيون (بما فيها أجهزة إستقبال مرتبط بجهاز تسجيل أو إعادة الصوت) و أجهزة أخذ الصور للتلفزيون ، أجهزة التوجيه الكشف، و سبر الآراء	

رقم التعريفة	بيان المنتوجات	الملاحظات
	تجهيزات الكريتوفني، تجهيزات النسخ، الهواتف المتنقلة من نوع NMT و GSM،	
85-06	نضائد مولدة للكهرباء.	
90-05	مناظير مقربة.	
90-13	نظارات	
91	ساعات منبهة	
93-04	أسلحة جديد من نوع HARPON	
93-06	خراطيش للمدسات البرشمة	
93-07	سيوف و خناجر	
94	أسلحة نارية	
97	قطع أثرية، طوابع بريدية و جبائية من الفنون القديمة	

المادة الثالثة : يلغى القرار المؤرخ في 30 نوفمبر 1994 المحدد لقائمة البضائع الحساسة للتهريب.

المادة 4 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في

وزير المالية
وزير التجارة

الكناس يدق ناقوس الخطر حول الاقتصاد الموازي

200 ألف تاجر و700 سوق بالجزائر خارج القانون

اعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن الاقتصاد الموازي يشكل "مساسا بالاقتصاد الوطني وخطرا على الأمن والصحة العمومية". وسجل المجلس في هذا الصدد وجود 200 ألف تاجر من أصل أكثر من 826 ألف يمارسون نشاطات خارج القانون، وهناك 700 سوق غير شرعية بالجزائر، كما أنه من بين 35 ألف مستورد، 15 ألف منهم يؤجرون السجلات التجارية.

ح. سليمان

● رسم خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي صورة "سوداء وخطيرة" للمستويات التي بلغها الاقتصاد الموازي في الجزائر في السنوات الأخيرة. إذ أشارت هيئة محمد الصالح منتوري في تقرير لها حول "الاقتصاد الموازي .. أوهام وحقائق" أن تقديرات اتحاد التجار والحرفيين الجزائريين تقول أن "هناك850 ألف تاجر ينشط في الأسواق الموازية التي يصل عددها إلى 1500 سوق أسبوعي، كما يوجد 100 ألف تاجر للتبغ في السوق السوداء. وذكر "الكناس" في تقريره الذي سيعرض للنقاش يوم الأحد القادم، أن إحصائيات مفتشية العمل في معاينتها لـ6320 مكان عمل ما بين97 و2002، كشفت أن ما لا يقل عن 45 بالمائة من العمال غير مؤمّنين لدى صندوق التأمينات. كما أظهرت دراسة لمركز البحث الاقتصادي والتنمية أنه "من بين 7500 مؤسسة متوسطة هناك 41 بالمائة من العمال بها غير مؤمّنين و30 بالمائة من رقم أعمالها يفلت من الضرائب".

أكثر من ذلك أفاد تحقيق للصندوق الوطني للتأمينات أنه من بين 6100 مستخدم (أرباب عمل) تمت مراقبتهم، يوجد ثلثي عدد العمال "يتقاضون أجورا أقل من 8000 دينار الذي هو الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون وفي سنة2002". وحسب تقرير "الكناس" فإن المسؤولية في توسع وترقية "الاقتصاد الموازي" تتحملها الإدارة الاقتصادية، المالية، القضائية، القطاع الاقتصادي والاجتماعي العمومي، القطاع الخاص، الشراكة الأجنبية. وفي هذا الصدد جاء في تقرير المجلس أنه "خلال سنة 2002، هناك 40 مستورد للموز تهربوا من

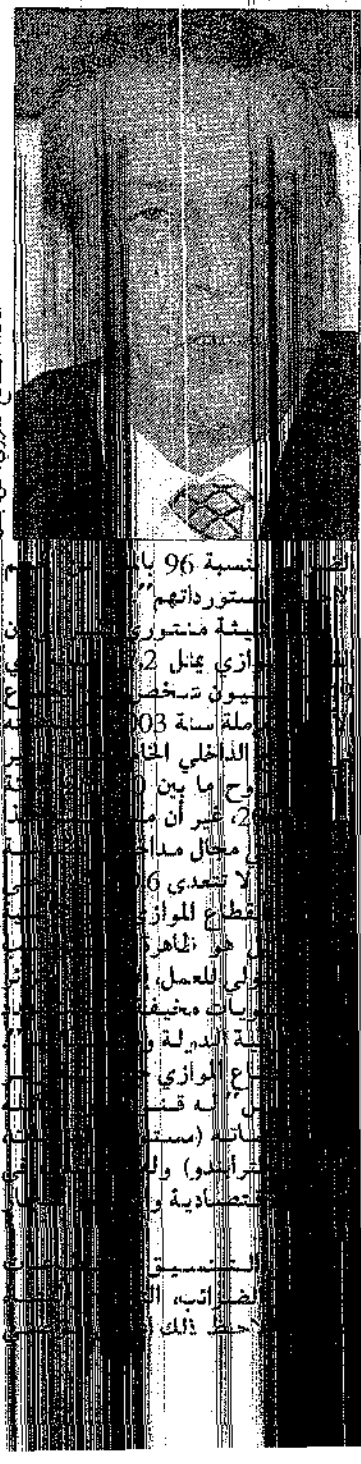

محمد الصالح منتوري رئيس المجلس

الاقتصادي والاجتماعي جعل هذه الظاهرة تعرف أبعادا خطيرة، إذ سجلت مصالح الشرطة القضائية سنة 2003 حول تهريب السجائر 276 قضية تورط فيها 5076 شخص. من جهتها حجزت مصالح الدرك الوطني في نفس السنة 456 ألف خرطوشة سجائر. تهريب الماشية، حسب الأرقام وصل إلى 1 مليون رأس غنم سنويا باتجاه تونس، ليبيا والمغرب وهو ما يمثل 10 ملايير دينار، أي حوالي 100 مليون دولار سنويا. في حين تجاوز عدد الجلود (جلد الغنم والبقر والماعز) المهربة إلى الخارج 1 مليون و727 ألف من أصل 3 مليون و550 ألف منتجة محليا، وهو ما يمثل 518 مليون دينار. وزيادة على تجارة المخدرات التي سجلت بها مصالح الدرك 10750 قضية، فإن سرقة السيارات قد عرفت مستويات جد خطيرة، بحيث انتقلت من 1995 سيارة في 2002 إلى 2788 سيارة مسروقة في 2003، وهو ما يعني أن الجزائر دخلت في "الشبكة الدولية"، إذ تم توقيف 158 شخص سنة 2003 في 39 قضية تهريب دولية. وفي هذا السياق كشف وزير المالية أنه من بين 35 ألف مستورد ينشط حاليا هناك 15 ألف منهم لا يملكون سجلات تجارية بل يؤجرونها من أشخاص آخرين لا علاقة لهم بالميدان. والقطاع الموازي لا يقتصر على الجانب التجاري بل ينشط كذلك في مجال تزوير الإستمارات، البطاقات الرمادية للسيارات، بيع وشراء العقارات. ويرى "الكناس" في دراسته أن القطاع الموازي لا تحكمه أي اعتبارات سوى السعي لـ"الربح السريع". وأوصى المجلس بضرورة "التنسيق" ما بين مختلف القطاعات لمحاربة الظاهرة.

ح. س

منتوري يتهم وجمال ولد عباس يعترف بوجود التواطؤ

شبكات المافيا الكبيرة وراء السوق الموازية في الجزائر

إذا كان رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قد صنف الناشطين في الاقتصاد الموازي ضمن خانة "شبكات المافيا الكبيرة" التي تقف وراء السوق الموازية، فقد اعترف وزير التشغيل والتضامن الوطني بوجود "تواطؤ" في مختلف مستويات الإدارة يسند هذه السوق التي تتداول بها يوميا ملايير الدينارات.

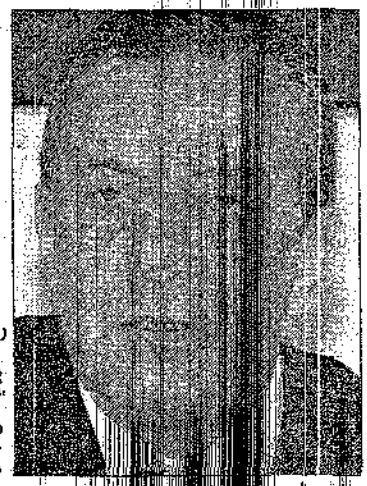
محمد الصالح منتوري/ ص. بلال

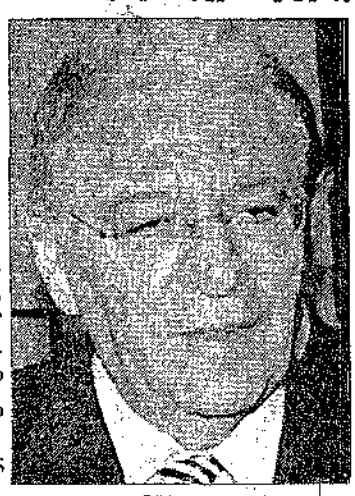
جمال ولد عباس/ ص. "الخبر"

● لم يجد جمال ولد عباس ما يضيفه به تقرير "الكناس" حول الاقتصاد الموازي سوى التأكيد أنه تقرير "شجاع". وذلك بالنظر الى تعقيد الملف وتعقده. وذكر وزير التشغيل في هذا الصدد أن هناك "تراخيص" في مختلف المستويات هو الذي ساهم في "توسع الاقتصاد الموازي في الجزائر".

وفيما أشار منتوري إلى أن الاقتصاد الموازي يشكل "خطرا" على الدولة والمجتمع برمته فقد رد جمال ولد عباس أبعد من ذلك من خلال تأكيده أن "سوق [illegible] يتداول بها يوميا ملايير [illegible] على مرأى الجميع وتقف [illegible] لوبيات تعمل أي شيء من أجل [illegible] على مصالحها". ومثلما [illegible] التشغيل إلى ضرورة تضافر [illegible] الجميع من حكومة ومجتمع مدني لمحاربة "[illegible] السوداء" ووقف "الخطر" الذي [illegible] الاقتصاد الوطني طلب محمد [illegible] منتوري ضرورة "تحالف" [illegible] المجتمع ضد هذه الظاهرة. [illegible] بالمناسبة أنه من "الخطأ الاعتقاد" [illegible] تخفيف إجراءات السجل التجاري [illegible] بإمكانه القضاء على المشكلة. [illegible] ما لمح إليه وزير العمل الطيب [illegible] الذي ربط بين "هشاشة" [illegible] منظومة الحماية الاجتماعية و[illegible] تأكيده على ضرورة "[illegible] أصحاب الربح من ناشطي السوق [illegible] المنظم".

وبلغة الأرقام ذكر الطيب [illegible] 43 بالمائة من الناشطين في [illegible] الموازية غير مؤمنين وغير مؤهلين [illegible] لدى مصالح الضمان الاجتماعي. [illegible] راتهم الوزير صراحة القطاع [illegible] بخرق قوانين الجمهورية. [illegible] 188 ألف [illegible] قال الطيب [illegible] لرصد "لا [illegible] 6 آلاف عامل، [illegible] أي أن القطا[illegible] لمراقبة الأن [illegible] هناك غش[illegible] التصريحات [illegible] لدى الظ[illegible] وأعلن [illegible] الوزير بـ[illegible] المتخذة [illegible] من طرف [illegible]، قريبا، [illegible] القانون [illegible] بدوره، [illegible] قال وزير [illegible] الوطني [illegible] أن "لم تنج [illegible] تشارك [illegible] فيه كل [illegible] مهمته [illegible] مراقبة سو[illegible] وضاعها [illegible] دوريا". [illegible] برنامج [illegible] الحكومة [illegible] البطالة [illegible] من 23 با[illegible] المائة في [illegible] الأ[illegible] سنتا[illegible] خلال خلق [illegible] ملايين[illegible] وتنفيذ [illegible] برنامج ثا[illegible] [illegible] وتبا[illegible] [illegible] "الكناس [illegible] تعامل [illegible] الدولة [illegible] يحاك [illegible] يعلن السي[illegible] [illegible] التعامل [illegible] الدولة [illegible] [illegible] لاستنصال [illegible] [illegible] الظاهرة [illegible] [illegible] الدوائر [illegible] ومصداقيتها"، في حين رفض الدكتور قميري الحلول المبنية على "القمع" بالنظر، كما أوضح، إلى أن "الجزائريين لا يحملون جينات تدفعهم إلى السوق الموازية ولكن الخلل في التشريعات التي تعد غير ملائمة". وبرأي السيدة بلخوجة، فإن أنماط التشغيل "مؤقتة وتعاقد" هي التي تدفع نحو تنشيط القطاع الموازي". وعكس الجميع أشار السيد بوعشيش أن القطاع الموازي يعد حالة عادية، وما دامت الطبيعة ترفض الفراغ، فالفراغ احتلته السوق الموازية" وبرأي المتدخل "لابد من كسب هذا القطاع ودمجه بطريقة ذكية عوض قمعه". والقضية التي تـ[illegible] ددت على السنة العديد من المتدخلين، هل تملك الأجهزة المكلفة بـ "المراقبة" الحماية الأمنية اللازمة لها التي تمكنهم من "مواجهة مافيا السوق". هذا السؤال جعل البعض يدعو صراحة لضرورة أن يكون الأشخاص المكلفون بالرقابة "متبعاتين" حتى لا يتم شراء ذممهم أو استدراجهم.

ح. س

نحو القضاء على الاقتصاد غير الرسمي

اعتبر أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أمس الاثنين بالجزائر في اليوم الثاني من الدورة الـ 24 للمجلس أن القضاء على الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بتجسيد نمو اقتصادي قوي ومستديم. ودعا أعضاء من المجلس في تدخلاتهم عقب قراءة تقرير المجلس حول وضعية السوق غير الرسمي إلى التعجيل بوضع أدوات ضبط و متابعة سوق الشغل وكذا كيفيات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيما صندوق ضمان قروض الاستثمار وصندوق رأسمال المخاطرة. ويعرف التقرير الاقتصاد غير الرسمي بأنه مجموع المنتوجات وتبادل السلع والخدمات التي لاتخضع تماما أو جزئيا للقوانين والقواعد التجارية والجبائية و الاجتماعية والتسجيل الجبائي والمحاسبي ويمثل هذا الاقتصاد نقصا كبيرا في الأرباح الجبائية للدولة يجب استدراكه. وحسب المجلس فإن 200000 تاجر في مجموع 826470 تاجر مسجل يمارسون خارج إطار القانون في حين أن العدد الا 50 بالمائة من هؤلاء التجار استراكاتهم الاجتماعية. وأشار تقرير المجلس إلى أن 40 مستوردا من بين 1200 أخفوا حوالي 50 بالمائة من مجموع استيراداتهم عن مصالح الجباية ورغم ذلك فإن حجم السوق غير الرسمي سنة 2000 يقدر بنحو 1.3 مليون شخص، أي ما يعادل 17.2 بالمائة من مجموع اليد العاملة في البلاد و21.9 بالمائة من مجموع خارج قطاع الفلاحة. حسب المصدر أن تعرف انتعاشا يقدر بـ بالمائة أي في المتوسط حذر من استمرار وفق غيابا استراتيجية لتطوير مناصب الشغل. وإذ أجمعوا على ضرورة محاربة هذه الآفة دون هوادة فان أعضاء المجلس توصلوا إلى حلين مختلفين لبلوغ ذلك. فبخصوص النشاطات غير القانونية والممنوعة أو التي لايسمح بها القانون وبالتالي التابعة للجريمة المنتظمة فقد أوصى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بمحاربتها والقضاء عليها إضافة إلى معاقبة مرتكبيها. أما فيما يتعلق بالنشاطات غير القانونية المعروفة بالمعيشية الخاصة بوضعية اجتماعية واقتصادية تتميز بالفقر والبطالة فقد طالب أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي بإدراجها ضمن تصور خاص بالاندماج في الاقتصاد الوطني في إطار تصور شامل لمحاربة الفقر. كما أشار تقرير المجلس الى وجود 700 سوق غير قانونية بالجزائر ينشط على مستواها 100000 شخص علما أن السلطات والمواطنين على علم بذلك.

التقرير أن القطاع غير القانوني سواء كان نشاطا جوهريا أو نشاطا للمداولة في اقتصاد مهيكل أو نشاطا موازيا وتنافسيا غير مشروع لايمكن أن يشكل قاعدة لاستراتيجية توفير مناصب شغل.

أويحيى يعلن عن بيع 19 مؤسسة وإبرام شراكة سنة 2004

300 مؤسسة عمومية مفككة و200 أخرى لا مستقبل لها

شدد، أمس، رئيس الحكومة، أحمد أويحيى، بأن "الخوصصة لا مفر منها، وفتح قطاع الخدمات من موانئ ومطارات لابد منه". كما كشف أويحيى في هذا السياق بأن "هناك 200 مؤسسة عمومية ليس لها أي مستقبل اقتصادي".

ح. سليمان

● أويحيى الذي لم يتدخل في دورات "الكناس" منذ عدة سنوات مفضلا في كل مرة الصمت، ذكر أمس في خطابه بأهمية المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد حسبه "هيئة مستشارة للحكومة" ومحفلا للنقاش والاقتراحات والتحاليل". كما دعا مستمعيه من أعضاء المجلس قائلا "كم تحتاج الجزائر إلى التعايش والتحاليل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لتصل، بعدما بدأت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إلى أم الإصلاحات، ألا وهي إصلاح ذهنيات". ولكن ما يسجل في هذا الإطار أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى وإن كان يمثل هيئة استشارية للحكومة إلا أنه لم يخطر من طرفها للقيام بأي دراسة منذ عدة سنوات وظلت هيئة منتوري تعتمد في كل أشغالها وتقاريرها على "الإخطار الذاتي" ليس إلا.

ولمح أويحيى الذي لم يشارك وزراء حكومته هذه المرة، عكس ما جرت عليه العادة، في جلسات الاستماع التي نظمها خبراء "الكناس" لإعداد حصيلة الظرف الاقتصادي للسداسي الثاني من سنة 2003 لأسباب غير معروفة، إلى امتعاضه و"غضبه" إزاء الذين لا يتحدثون عن الإيجابيات المحققة في البلاد، في إشارة إلى تقرير الظرف الاقتصادي الذي لم يتخلف كعادته عن انتقاد سلبيات الأداء الحكومي في سنة 2003. وفي هذا المجال قال أويحيى للحضور "هناك إجماع في البلاد على تحسن الأوضاع الاقتصادية، وأن كل المؤشرات تبعث على التفاؤل من تعزيز التوازنات الكبرى، تحسن الحصول على القروض...إلخ". وفي منظور رئيس الحكومة "لم تبق سوى مرحلة انتقالية أخيرة في البلاد، هي مرحلة التحول الاقتصادي". وبهذا الخصوص شدد

رئيس [illegible] "نحن في سباق ضد [illegible] يجب أن تتحقق [illegible] ظرفيا [illegible] المنطلق [illegible] المعروضة [illegible] الشراكة [illegible] التجارة [illegible] إتمام الشر [illegible] الحصول [illegible] من أ [illegible] إتفاق الشر [illegible] المنظمة [illegible] هذه [illegible] كشف [illegible] المنتوج ما [illegible] بعد [illegible] من [illegible] في حال [illegible] لها [illegible] أويحيى [illegible] الدولة [illegible]

المؤسسات؟ أم تذهب للخوصصة والشراكة؟ ليجيب "أكد أن الخوصصة موجودة في برنامج الحكومة ومجسدة باحتشام في الميدان". وبلغة الأرقام كشف رئيس الحكومة أنه "تمت 19 عملية خوصصة (بيع مؤسسات) وإبرام عقدين (2) شراكة في الأشهر الأولى من سنة 2004 كما سجل سنة 2003 نفس العدد في الخوصصة و5 عقود شراكة مطمئنا في هذا الإطار الشركاء الاجتماعيين "اليد العاملة سيتم الحفاظ على مناصب عملها كلية". أما لدى تطرقه إلى القطاع الخاص الذي له كما قال "مشاكله وصعوباته"، فقد انتقد أويحيى ما يقال عن "مسألة العقار الصناعي"، مشددا بهذا الشأن "من يستفيد من قطعة أرض بغرض الاستثمار الصناعي ويبيعها سيتابع قضائيا وتنزع منه"، كما حذر المستثمرين "من ينشط في منطقة صناعية لابد أن يدفع الثمن لأن عهد المجانية قد ولى وانتهى".

وإن كان الاقتصاد الموازي يشكل انشغالا للحكومة ينبغي محاربته، إلا أن رئيس الحكومة يرى "لن نخرج من الإرهاب لنذهب إلى الترهيب"، في إشارة إلى أن حكومته لن تفتح "تجار الأرصفة". وبرأي أويحيى "عندما يستطيع الاقتصاد الوطني تشغيل أصحاب الشمة والدخان سنتحدث عن هؤلاء". وذكر في هذا الإطار أن "الذين ستحاربهم الدولة هم الذين يشترون ويزورون الفواتير"، داعيا إلى أن يتجند الجميع لمحاربتهم وأن لا يبقى المجتمع كما قال "يتفرج أو مجند من طرف جماعات المصالح". وباستثناء وزير السكن، محمد النذير حميميد، الذي استمع لتدخلات النقاش ودافع عن قطاعه، فإن أغلبية وزراء الطاقم الحكومي تركوا أماكنهم شاغرة وغادروا قاعة قصر الأمم الصنوبر من الوهلة الأولى وكأن توصيات "الكناس" هم في غنى عنها.

ح. س

أقاموا ورشات غير شرعية في قسنطينة

سوريون وصينيون يغرقون سوق الملابس الجاهزة

غرقت السوق القسنطينية منذ ما لا يقل عن سنتين بمنتوجات أجنبية لا يعرف مصدرها، خاصة في مجال الملابس الجاهزة، إلى درجة أن المنتوج المحلي لم يعد له مكان بينها، وهو ما أدى إلى إثارة العديد من التساؤلات حولها، وحول كيفية انتشارها، وكذا الذين يقفون وراءها والذين مازالوا "أشباحا" لا يعرفهم حتى مسؤولو الولاية.

● اكتشفنا خلال بحثنا عن مصدر هذه السلع "التي تتعرض بذورها إلى قرصنة الجزائريين"، وجود مجموعة من التجار السوريين والصينيين الذين يعملون في مجال الملابس الجاهزة خفية، دون أن تكون بحوزتهم سجلات تجارية، ودون أن يصرحوا بعمالهم. حيث تنتشر ورشاتهم في أحياء راقية بالمدينة بعيدة عن الشبهة مثل أحياء سيدي مبروك والمنظر الجميل، وهي عبارة عن شقق أو فيلات يؤجرونها لمدة لا تزيد عن 3 أشهر يعملون على تغييرها في كل مرة لتفادي اكتشافهم من طرف مصالح الأمن ومديرية التجارة، وهو ما سمح باستمرارهم لمدة سنتين على الأقل. يشغل الأجنبي مجموعة من النساء، خاصة، لإنجاز ملابس تحمل طرزا ورسوما صينية أو سورية. إذ تباع القطعة من الملابس الجاهزة الصينية مثلا بـ3500دج،

أما الفستان السوري فيصل إلى 4500 دج ويعرضها الباعة في الأسواق الموازية بعيدة عن أعين المراقبين من كل المصالح المعنية بالمراقبة. نفس المنتوج يعرضه نفس التاجر على أنه من فئة "الصنف الثاني" بسعر يصل إلى نصف سعر القطعة الأولى، أما السر فقد كشفه لنا أحد التجار الذي قال بأن منتوجات "النوعية الثانية" هي تقليد غير شرعي للمنتوج الأصلي "سواء كان أو صينيا"، يقوم به جزائريون نظرا لما عرفه المنتوج الأجنبي من إقبال. وقد اشتكت مجموعة من التجار الذين تحدثنا إليهم من اكتساح هؤلاء الأجانب "الذين لا يعرفهم أحد" للسوق في مختلف المجالات، حيث أكدوا أن بعضهم يشغلون اليد العاملة القسنطينية بأبخس الأثمان، فالقطعة التي تباع في السوق بـ12 ألف دينار مثلا لا تجني [illegible] اليد العاملة الواحدة أكثر من 2000 دج يستغرق إنجازها شهرا كاملا، حسب إحدى العاملات في هذا المجال. وهو ما يعني أن أموالا طائلة تتبخر من جيوب الجزائريين وتذهب إلى وجهة مجهولة. هذه الوضعية أدت إلى منافسة غير شرعية خاصة مع المستورد من [illegible]

[illegible] اكتووا من غزو هذه المنتوجات وأخذوا [illegible] بنشاطهم الذي يعتمد على [illegible] إلى دول أخرى للحصول على [illegible] الأصلي بسعر باهظ يبرره [illegible] الأداء التجاري في هذه الدول [illegible] السعودية من جهة، وكذا مختلف [illegible] المفروضة على المنتوج. من [illegible] قال بعض العاملين مع [illegible] الذين قبلوا الحديث معنا أنهم [illegible] في عدة أحياء بالمدينة كسيدي [illegible] جبل الوحش، وادي الحد [illegible] وعين الباي، وأن أغلبهم من [illegible] يعملون على خياطة الملابس [illegible] الجاهزة ويطبعون عليها [illegible] سورية لإيهام الزبون بأنها [illegible] بينما يعمد الصينيون بحذر [illegible] لا يبيعون مباشرة للزبون [illegible] إلا من خلال "الوسطة". سعينا [illegible] مختلف المصالح للحصول على [illegible] إذا كان [illegible] حصلت لها [illegible] الأجانب غير [illegible] ين، فاصطدمنا [illegible] مختلف [illegible] مساعدتهم [illegible] تحديد مكان [illegible] ؤلاء حتى يتا[illegible] ولم نقدم لنا [illegible] لا [illegible] لحية الأجا[illegible] ولاية، ولا [illegible] ة العمل الت[illegible] مسؤولها [illegible] ته، آلية معلو[illegible] ، بينما [illegible] تا مديرية ال[illegible] تشير [illegible] عدد التجار [illegible] جلين [illegible] لية بلغ 8 [illegible] جنسية [illegible] هم تونسيو[illegible] ختلف [illegible] ت التجارية [illegible] ؤولين [illegible] ية فإن مص[illegible] [illegible] مصادرهم إ[illegible] تضم [illegible] وريين، فلس[illegible] [illegible] ي أردني [illegible] التجار [illegible] وتركي. [illegible] مجال [illegible] اج، الخدما[illegible] تجارة [illegible] والحرف. و[illegible] تصدر [illegible] تاجرا من [illegible] ون في [illegible] الولاية. [illegible] صرح مد[illegible] هناك [illegible] في مراقبة [illegible] نظامين [illegible] انعدام مصا[illegible] تحقيقهم [illegible] ما مسؤول [illegible] الرجل [illegible] ي فقد ذاك [illegible] لاجانب [illegible] ليل لا ينشا[illegible] رة وفقا [illegible] ين شراكا[illegible] [illegible] ختارون الش[illegible] [illegible] شهري قد لا[illegible] [illegible] مقابل ام[illegible] [illegible] ونا في نشا[illegible] [illegible] ؤلاء الشبا[illegible] [illegible] دينون عل[illegible] [illegible] ها تاجة اخ[illegible]

تهريب الوقود بتلمسان

أكثر من 1300 سيارة تتسابق يوميا على محطات البنزين

يصل يوميا إلى التراب المغربي أكثر من 200 ألف لتر من الوقود، يتم تمريرها عبر نقاط مختلفة موزعة على الشريط الحدودي الذي تشكل منه ولاية تلمسان قرابة 180 كلم، لا سيما بالجزء الشمالي على الشطر الممتد بين دائرتي بني بوسعيد ومرسى بن مهيدي، على مسافة تقارب 85 كيلومتر تضم 18 محطة بنزين.

أحمد قريش

● تهريب الوقود ليس بالظاهرة الجديدة بالناحية، لكنه تفاقم في ظل تكاثر وسائل التهريب من مختلف الأشكال والأنواع وأحجام السيارات التي تفوق حسب العارفين بالأمر، 1300 سيارة تشكل منها سيارات المرسيدس 80 في المئة والباقي بين رونو 25 ورونو 21 ورونو 30 وبيجو 505 وباسات وغيرها من السيارات التي يشكل ترددها على المحطات بالسرعة الجنونية لمطاردات بوليسية على طرقات الشريط الحدودي، سببا ذهب ضحيتها ثلاثة قتلى خلال الأيام القليلة الماضية في حوادث مختلفة.

والغريب في الأمر أن بعض أصحاب المحطات قد تكيفوا مع برصة الوقود المهرب الذي تحدد سقفه بارونائة على الشريط الحدودي، بالاستناد إلى ميزان العرض والطلب، الذي ظل يدور خلال هذه الأيام في حدود 5200 دينار "للستة"، ويقصد بها في لغة المهربين ست صفائح ذات سعة 30 لترا لكل واحدة، والتي يشكل عددها حمولة الدابة الواحدة في تهريبه إلى المغرب، بمعدل 29 دينار للتر الواحد، فيشحن في المحطة، حسب شاب مهرب 26 سنة بأكثر من 23 دينار للتر بزيادة ثلاثة دنانير تقريبا في اللتر.

فيتحدد على إثرها هامش الربح للشحنة الواحدة بألف دينار "وشطارة" السائقين الذين معظمهم شباب عاملون بنظام النسبة المحددة بالثلث، بالتزود بكمية تتراوح ما بين 4 التي تتراوح ما بين 80 إلى 140 لتر.

أما مزودة الخزان فقد تصل إلى أربعة آلاف سيارة من نوع "جي 5" تتردد على محطات الجهة في أوقات معينة، هروبا من حواجز الأمن التي تتوصل من حين لآخر إلى حجز بعض السيارات المشبوهة.

وتؤكد الخبرة في شأنها مطابقة خزاناتها للمواصفات القانونية، مما يستوجب الإفراج عنها رغم ثبوت تعاطيها التهريب، ليستأنف صاحبها نشاطه الذي تقتات منه حوالي 12 ألف عائلة دون عتبة الفقر، تقطن على الشريط الحدودي في غياب البديل الذي من شأنه أن ينتشل البطالة التي وصلت في الناحية إلى 60 في المئة، في حين وجد البعض

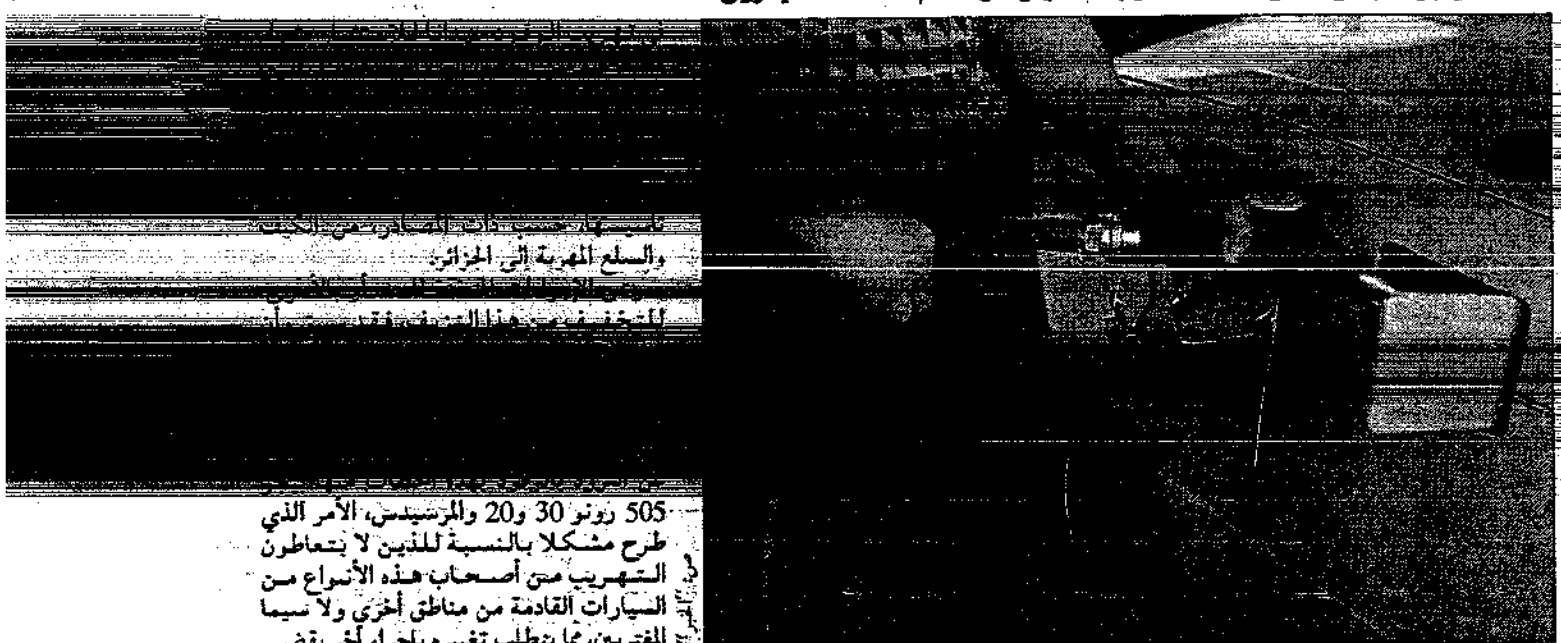

505 رونو 30 و20 والمرسيدس، الأمر الذي طرح مشكلا بالنسبة للذين لا يتعاطون التهريب من أصحاب هذه الأنواع من السيارات القادمة من مناطق أخرى ولا سيما المغتربين، مما يتطلب تغييره بإجراء آخر يقضي بتدوين ترقيم كل سيارة والكمية المزودة بها، لكن يبقى هو الآخر دون جدوى في ظل تفاقم الظاهرة بالشكل الذي تتوجه الطوابير المستمرة على المحطات والأزمة التي تخلقها في العديد من الأحيان، والتي أفرزت سوقا موازية يباع منها البنزين بـ 35 للتر الواحد.

ل ق

تيزي وزو

عروض سيدك الفلوريحو تثير الإعجاب

الخطوط الجوية الجزائرية تفتح تحقيقا وتوقف طاقم الطائرة

فضيحة تهريب الذهب على متن طائرة جزائرية

صورة الأرشيف

يمثل اليوم أمام وكيل الجمهورية لدى م
بسكرة، مضيف طائرة يعمل في
الخطوط الجوية الجزائرية م
المسافرين، بعد أن ضبطت مصالح
الحدود لمطار محمد خيذر بولاية
بحوزتهما على كيس به 13,5 كلغ من
تهريبها الخميس الماضي من محمو
تم حجزها بعد وصول الطائرة
هواري بومدين الدولي.

● القضية بدأت مساء الخميس عند
الطائرة إلى مطار محمد خيذر، حيث
شرطة الحدود بعملية تفتيش، مكنت
كيس من الذهب به 13,5 كلغ، وقد تم
من مضيف الطائرة وأحد الركاب
يقومان بعملية التهريب سرعان ما تم
بناء على تصريحات أحدهما عم
واسعة للطائرة بمجرد وصولها إلى م
بومدين، حيث اكتشف أعوان ف
للجمارك كيسين آخرين بهما ما مجمو
من الذهب، لتصل بذلك كمية الذهب
53,5 كلغ من الذهب الخالص. وقد
على صلة بالملف القيمة المالية للمحج
12 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل
سنتيم، بناء على معدل سعر 1800
الواحد من الذهب الخالص.

وبالتزامن مع التحقيق الذي
مصالح الجمارك بالعاصمة ومص
ببسكرة، تشير معلومات أولية إ

سكان المناطق [illegible] يتساءلون عن قرار ملك المغرب ويتحدثون

نقص الاستثمارات شجع عمليات التهريب

أثار قرار الملك المغربي محمد السادس إلغاء التأشيرة على [illegible] المغربيين العديد من التساؤلات حول إمكانية إصدار السلطات الجزائرية، هي الأخرى، لقرار مماثل، وكذا فتح الحدود البرية. وإن كانت الحكومة الجزائرية [illegible] المغربي بأنه يأتي في إطار "مبادرة إعلامية"، فقد ارتأت "الخبر" استطلاع رأي سكان المناطق الحدودية التي تعتبر من المنفذ الطبيعي [illegible] خاصة التهريب. سكان المنطقة الحدودية المتمددة من الشريط الساحلي غرب بني مهيدي شمالا إلى غاية جبال العصفور جنوبا، يتحدثون بكثير من [illegible] إعادة فتح الحدود. وهم [illegible] يتحدثون عن ذلك قبل ستوات التسعينيات.

مبعوث "الخبر" إلى المناطق الحدودية: محمد بوزانة

● بدأت رحلة الاستطلاع من قرية بوكانون الحدودية التابعة لبلدية بلب العسة، وكان وصولنا إلى القرية قبيل صلاة المغرب، وكان أول ما شد انتباهنا أن محطة البنزين الوحيدة بهذه القرية، كانت الأجلية أن هذه المحطة لا تشتغل إلا ساعات معدودات، لأن تزويدها بالوقود يحتكم إلى شروط معينة، تختلف من محطة إلى أخرى حسب "النفوذ والمعارف"، حيث يتزود أصحاب محطات "محظوظة" بثلاثة صهاريج بسعة 25 ألف لتر يوميا، في حين لا يستفيد آخرون إلا من صهريج كل يومين، حسب القرار الذي اتخذه والي ولاية تلمسان مؤخرا "لتنظيم عملية التزود بالبنزين".

وتشكل مسألة تهريب الوقود درجة كبيرة من الأهمية والخطورة في آن واحد، خاصة وأنها خلقت أزمة كبيرة في منطقة الشريط الحدودي التي تتوفر لوحدها على 43 محطة، لم تتمكن من الاستجابة لحاجيات السكان، جراء عمليات التهريب المنظمة التي تشرف عليها مجموعات متخصصة، مقابل أموال ضخمة يدفعها المغربيون بالدينار الجزائري. وقد بدأت أزمة البنزين منذ بداية التسعينيات عندما اكتشف المهربون الجزائريون والمغاربة طريقا جديدا للثراء، حيث كان الجزائريون يتنقلون إلى التراب المغربي بسياراتهم التي تحمل خزاناتها كل ما تستطيع حمله من الوقود قصد بيعها في الضفة المقابلة، أو مقايضتها بسلع أخرى. غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا، بعد أن قرر الملك الراحل الحسن الثاني فرض التأشيرة على الجزائريين سنة 1994، وردت عليه الحكومة الجزائرية بغلق الحدود البرية.

هذا الوضع الجديد حرم هؤلاء المهربين من مصدر ثرائهم مما جعل عمليات التهريب تأخذ طرقا أخرى أكثر خطورة، مقابل تسويق مادة البنزين، وخاصة منها المازوت، مقابل مبالغ مالية معتبرة، قد تصل إلى 880 دينار جزائري لدلو بسعة 30 لترا من المازوت. أما عن الطرق التي يستعملها المهربون، فإنها تختلف، حسب وطبيعة سكان المنطقة، باختلاف المسالك وكذا المسافات التي يقطعونها لإيصال المادة المهربة وغيرها من الاعتبارات الأخرى. ويفضل المهربون في العادة استعمال سيارات قديمة ذات خزانات كبيرة منها "الرسيدس" و"رونو 25" التي تعرف انتشارا كبيرا في هذه المنطقة الحدودية، حيث يقوم أصحاب هذه السيارات بملء خزاناتها عدة مرات في اليوم قصد تخزينها من جديد في صهاريج كبيرة في منازلهم، قد تصل سعته في الغالب إلى 3000 لتر، ثم بعد ذلك تبدأ عمليات عبور الخط الحدودي، إما عبر وادي كيس الرابط بين مرسى بن مهيدي والسعيدية للغربية، أو عبر مناطق أخرى عديدة. كما يستعمل المهربون طريقة أخرى أكثر تقليدية، تتمثل في استعمال الحمير لنقل دلاء المازوت والبنزين، إلى نقاط غير بعيدة عن الشريط الحدودي، ليتم استقبالها في الضفة المقابلة بكل سهولة في غالب الأحيان.

وإذا كان الوقود يشكل أهم مورد للمهربين، فإن ذلك جعل أصحاب السيارات التي تستعمل في التهريب يحدثون تغييرات على خزاناتها بتعديل الخزان الرئيسي وتحويله إلى خزان مزدوج، يحمل ضعف السعة الأصلية. وقد عرفت صناعة تعديل خزانات السيارات في السنوات الأخيرة ازدهارا كبيرا، بعد أن لجأ المهربون إليها. ورغم كل الحيل القانونية وغير القانونية المستعملة للحد من هذه الظاهرة، إلا أن عمليات التهريب ما زالت مستمرة، إذ أن مصالح حرس الحدود تسجل يوميا عمليات حجز لهذه المادة، إذ تصادف خلال زيارتنا للمنطقة أن حجزت عناصر مجموعة حرس الحدود بباب العسة، في ساعة واحدة أكثر من 3500 لتر من البنزين في عمليتين مختلفتين، وفي توقيت واحد كانت تعبر الشريط الحدودي في وضح النهار.

وأمام هذا الوضع المعقد تختلف معاملة أصحاب محطات الوقود للمهربين الذين عادة ما يكونون معروفين لديهم، حيث يقوم أصحاب هذه المحطات بتزويد المهربين بكميات كبيرة من الوقود، تفوق بكثير حاجة السكان المحليين، وهو ما يؤكده أحد الفلاحين الذين التقيناهم في المنطقة، حيث أكد لنا أحد أصحاب المحطات أنه يتسلم كل يوم 3 صهاريج من البنزين، والمازوت، وذلك لتلبية حاجيات السكان المحليين، في حين أن الكميات التي يتم توزيعها، لا تكفي حتى لنصف السكان، حيث أن هناك عائلات لا تجد ما تطعم به أطفالها في اليوم، إذا لم تتمكن من بيع جزء من البنزين الذي يتم توزيعه عليها، بالإضافة إلى أن هذه المحطات لا تعمل بانتظام، إلا أن هناك محطات أخرى، حيث تشتغل بانتظام، وهي المحطات التي يتزود أصحابها بكميات كبيرة من الوقود، حيث يعتبرون من المهربين الذين لا يجدون أي صعوبة في الحصول على حاجتهم من البنزين، التي يجري بيعها في السوق السوداء، بمبالغ مالية معتبرة، حيث تشير شهادة أحد العاملين بإحدى المحطات أنها تتزود بثلاثة صهاريج يوميا بسعة 25 ألف لتر للواحد، إلا أن كل هذه الكميات تنتهي في اليوم نفسه قبل الساعة التاسعة ليلا.

يجد سكان المنطقة أنفسهم مجبرين على التجارة بطريقة غير شرعية بكل أنواع السلع، والأخطر من ذلك، كما أكد أحد الفلاحين، أن محاصيل الحبوب بأكملها أصبحت تباع في المقول مباشرة إلى المغرب، بأسعار تصل إلى 2600 دينار للقنطار، في حين تباع هذه المحاصيل إلى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة بمبلغ لا يتعدى 1800 دينار للقنطار.

ويضيف هذا الفلاح أنه "إذا استمر الوضع على هذا المنوال، فإننا سنجد أنفسنا في السنوات المقبلة أمام أزمة حبوب حقيقية، تضطرنا إلى استيراد كميات أخرى إضافية من الخارج".

الدخول إلى بلدية بني بوسعيد أو الزاوية الحدوديتين لا يوحي بأنك تزور تلك المنطقة الصغيرة التي اشتهرت بتجارة الملابس التي كانت تأتيها من المغرب بأسعار زهيدة جدا، الأمر الذي جعلها طيلة فترة بداية التسعينيات قبلة لتجار الأليسة أو "الكزناسة". إلا أن هذا الوضع تحول إلى العكس تماما هذه الأيام، ولم تعد سوق الزاوية تستهوي سكان الولايات المجاورة، وحتى الذين كانوا يأتونها من أقصى ولايات الشرق الجزائري، حيث أن هذه السوق لم تعد آهلة بالزبائن الذين يقتصرون على سكان البلدية والقرى المجاورة، أما عن الأسعار فإنها لم تعد هي الأخرى تنافسية وينصحك الأصدقاء في هذه البلدية إلى الذهاب إلى سوق المدينة الجديدة بوهران أو غيرها من الأسواق الأخرى لتجد ما تبحث عنه بأسعار تنافسية حقيقية. إلا أن كل السلع التي تباع بسوق الزاوية حاليا أصبحت تأتيها من مستودعيها بالشرق الجزائري ولايات أخرى، أما السلع المغربية فلم تعد تستهوي التجار وحتى الزبائن. وذهب أحد التجار إلى اعتبار أن المغربيين أنفسهم هم الذين أصبحوا يبحثون عن اقتناء "السلع التي تبيعها فالية السورمة أو التركية مثلا" التي تستوردها أصبحت لا تتعدى مبلغ الـ 300 دينار في حين أن المغربية تتزوق ذلك بكثير". ويضيف هذا التاجر أنه لا يرى في فتح الحدود فائدة للجزائر بصفة عامة وحتى لسكان المناطق الحدودية بصفة خاصة، "لأن ما كنا نبحث عنه في الملكة موجود عندنا بكثرة، ففي بداية التسعينيات كنا نذهب إلى المغرب ونأخذ صورا تذكارية مع مشروبات كوكا كولا والفول السوداني والبندق وغيرها من المواد كدليل على قيمتها الكبيرة لدينا آنذاك، أما الآن، فإن كل هذه المواد متوفرة في كل المحلات وبكثرة إلى درجة أنها لم تعد تمثل أية أهمية بالنسبة لنا، فحلم الذهاب إلى المغرب تبخر مع تفتح بلادنا على الاقتصاد الحر، والمستهلكون يفرقون السوق الوطنية بمختلف المنتوجات".

وإذا كانت هذه التصريحات هي الاعتقاد السائد الذي لمسناه خلال زيارتنا للمنطقة، فإن العدد القليل من سكان الشريط الحدودي يرون في إعادة فتح الحدود أمرا إيجابيا في صالح سكان البلدين الذين تربط بينهم علاقات عائلية وعلاقات مصاهرة. إذ أن العديد من العائلات القاطنة في مناطق متقدمة من الشريط الحدودي تربطها علاقات مصاهرة قديمة يعود تاريخها إلى العهد الاستعماري وربما قبل ذلك بكثير، الأمر الذي يجعلها دائما تبحث عن وسيلا للالتقاء بالأهل والأقارب. غير أن ذلك غير ممكن في الكثير من الحالات، فإجراءات التأشيرة تأخذ وقتا طويلا، كما يقول أحد السكان، حيث الحصول عليها يتطلب وقتا طويلا، وحتى إذا تمكنا "فإننا نضطر إلى الذهاب إلى غاية وهران أو الجزائر العاصمة، لقصد التنقل عبر الطائرة إلى مدينة الدار البيضاء البعيدة هي الأخرى عن الحدود، الأمر الذي يكلفنا أموالا كبيرة للقاء الأقارب الذين لا تبعدنا عنهم سوى بضع كيلومترات". وأمام هذه الإجراءات المعقدة، يجد الجزائريون، وحتى المغربيون أنفسهم مضطرين للتنقل خفية عبر الحدود مغامرين بأنفسهم، أمام تحركات حرس الحدود الذين يتعوتهم من ذلك. ورغم هذه المراقبة المستمرة، "فإن حركة زيارة الأهل والأقارب لا تتوقف يوما".

●●●

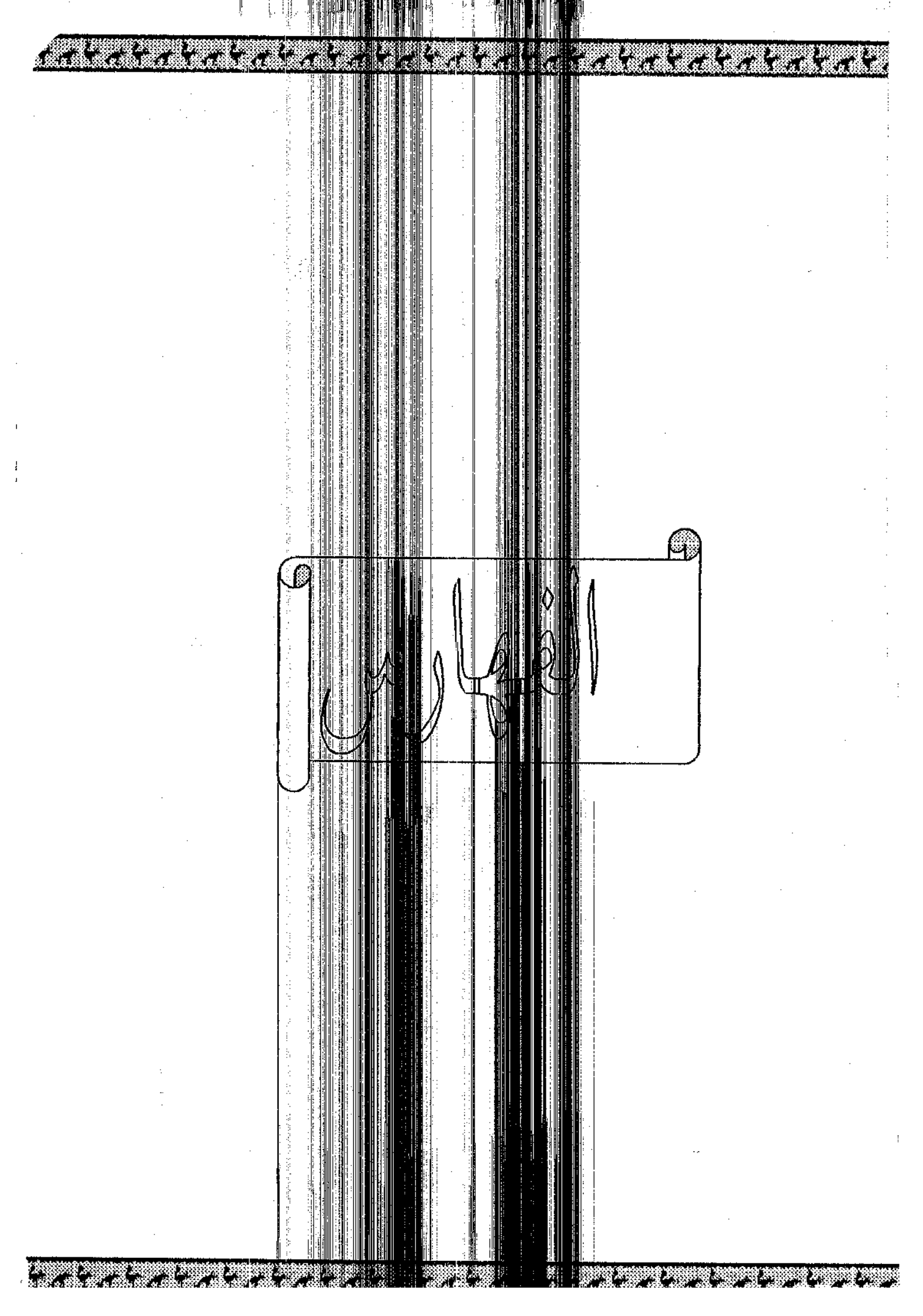
الفهارس

فهرس المواضيع

الموضـــوع	صفحـــة
شكر و إهداء.	
المقـــدمـــة.....	01
- المـــدخـــــــل	11
الجانب النظري	
- الفصل الأول: الاقتصاد غير الرسمي	13
تعريف عام للاقتصاد غير الرسمي	14
أ)- مفاهيم اقتصادية.....	15
ب)- تعريف القطاع غير الرسمي(اللاملاحظ).....	17
ج)- - إعادة صياغة المفهوم.....	18
2 - التعريف حسب المنضمات الدولية والجهات الرسمية.....	19
3-معايير الاقتصاد غير الرسمي.....	21
3-1-معيار الحجم.....	22
3-2- معيار عدم احترام القانون.	23
3-3- البحث عن معيار علمي.	23
أ- حجم المؤسسة.....	23
ب- معيار مستوى العائد.....	24
ج- عدم التسجيل.....	24
د- المعيار المحاسبي.....	25
هـــ- التيار المؤسساتي.....	25
و- سهولة الدخول للقطاع غير الرسمي	25
4- تنوع الاقتصاد غير الرسمي.....	26
4-1- الإنتاج غير الرسمي التجاري	27

4-2- الإنتاج غير الرسمي غير التجاري..... 28
5- منهج دراسة القطاع غير الرسمي..... 29
5-1- تيار الثنائية..... 29
5-2- تيار وظيفي..... 31
6- الاقتصاد غير الرسمي عبر مختلف الأنظمة الاقتصادية..... 33
I- الاقتصاد غير الرسمي في الدول الرأسمالية المتقدمة:..... 33
II- الاقتصاد غير الرسمي في الدول الشرقية (المعسكر الاشتراكي) سابقا:..... 34
III- الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم الثالث..... 35
III- 1- خصوصيات الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم الثالث..... 32
III-2- الحدود الغامضة للاشرعية (الاقتصاد غير الرسمي)..... 37
III-3- المهام الجديدة للاقتصاد غير الرسمي..... 39
7- أسباب ظهور النشاطات غير الرسمية في القطاع غير الرسمي..... 43
7-1- المقدرة غير الكافية للدولة في المراقبة..... 43
7-2- إفراط القوانين كسبب في بروز الاقتصاد غير الرسمي..... 44
7-3- تسامح الدولة في مراقبة الاقتصاد غير الرسمي..... 45

الفصل الثاني

السوق الموازي(غير الرسمي) والتهريب..... 47
1- الاقتصاد غير الرسمي والإجرام..... 48
1-1- اللاشرعية والإجرام..... 48
1-2- الاقتصاد غير الرسمي والمواطنة..... 48
2- موقع التهريب في الاقتصاد غير الرسمي..... 49
2-1- السوق غير الرسمي الموازي..... 49
2-2- السوق غير الرسمي والتهريب..... 51
3-الدور الاجتماعي للاقتصاد غير الرسمي..... 52
3-1- الاقتصاد غير الرسمي شبكة الحماية..... 53
3-2- الاقتصاد غير الرسمي مكان التضامن والتضامن وحسن التدبير..... 54
3-3- التضامن العائلي واستراتيجية البقاء..... 55

4-1- تكاليف الرشوة..... 58
4-2- النطاق الجمركي..... 59
5- أثر التهريب على الاقتصاد الجزائري..... 62
5-1- تقييم موجز بالأرقام..... 63
6- قياس حجم العمل في اللاشرعي..... 68
7- المقاربات السابقة حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 70
7-1- المراحل التاريخية للاقتصاد الموازي (غير الرسمي) في الجزائر..... 71
7-2- مراحل اهتمام الكتابات بالاقتصاد اللاشرعي في الجزائر..... 71
7-2-1- منهجية جاك شارم **Jaques charmes 1985**..... 72
7-2-2- منهجية الدكتور أحمد هني 1991..... 72
أ- العوامل التي أدت إلى نشأة الاقتصاد الموازي في الجزائر..... 75
ب-.العمل كمركز اجتماعي:..... 75
ج-.النشاطات الاجتماعية التقليدية و الاقتصاد الموازي:..... 76
الجانب الميداني.
الفصل الأول:..... 83
- مقدمة..... 84
1- مدخل تعريفي بالمنطقة..... 86
1- أ)- الموقع الجغرافي..... 86
1- ب)-لمحة تاريخية..... 87
1- ج)- أصل سكان منطقة البحث..... 89
- أصل سكان بني واسين..... 89
- أصل سكان مسيردة..... 90
- أصل سكان بني بوسعيد..... 90
2- خصائص العينة..... 92
2-1- صعوبات البحث..... 92
3- الإستجواب..... 93
4- خصائص سوسيوديمغرافية:..... 97

4- خصائص سوسيوديمغرافية:..... 97
أ)- السن..... 97
ب)- الأصل الجغرافي..... 99
ج)- المستوى الثقافي..... 104
الفصل الثاني:..... 106
تحليل المعطيات..... 107
1- تصنيف الفئات..... 107
2- خصائص سوسيوديموغرافية 118
3- التقنيات التجارية..... 125
أ)- الصراف..... 125
ب)- مصادر المواد المهربة من المغرب..... 126
4- تمثلات التهريب عند المجتمع..... 129
الخاتمة..... 135

فهرس الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
01	كمية الذهب المقدم للطبع رسميا للمصالح الضريبية المختصة فترة[86-90]	67
02	توزيع السكان النشطين في الجزائر	69
03	تفريغ أسئلة الإستبيان.	96
04	السن الحالية للعينة.	97
05	الأصل الجغرافي.	99
06	المستوى الثقافي للعينة	104
07	تقسيم العينة إلى فئات حسب النشاط.	107
08	توزيع الصادق والمطاعم بسلالة معينة.	109
09	توزيع تواريخ التحاق العينة بنشاط الترامبدو .	110
10	الوضعية المالية للعينة .	111
11	تطور العمالة بين سنوات [85-91].	115
12	مقارنة معدل الإنتاجية في المغرب العربي.	117
13	الحالة العائلية للعينة	118
14	صفة نشاط العينة	119
15	الأسباب الدافعة للنشاط غير الرسمي.	120
16	مكان النشاط.	121
17	نوعية الإيواء	122
18	تقسيم العينة حسب تحقيق الرغبات.	122
19	بيان مصادر التمويل.	123
20	وسيلة الدفع.	124
21	الإهتمامات والمشاريع المستقبلية للعينة.	124
22	طبيعة العلاقة مع أسلاك الأمن.	131
23	الأسئلة المباشرة (المغلقة)	132